2020 | 48

SEYASAT

سياسات

دراسات

- أثر الإنفاق الحكومي على المؤشرات الاقتصادية لدولة فلسطين
- التعليم التقني والمهني لتلبية احتياج السوق الفلسطينية
- سياسات الحماية والسلامة الطبية والصحية في فلسطين- «الأخطاء الطبية»
- غاز شرق المتوسط: القفز عن الحقوق الفلسطينية

مقالات

- صفقة القرن: الفلسطينيون يفتحون الصفحة الأصعب في تاريخهم
- صفقة القرن.. لماذا الآن يا «دونالد نتنياهو»؟
- المصالحة وصفقة القرن.. طاسة وضايعة

سياسات دولية

- فلسطين وانتخابات أميركا وإمكانيات التغيير
- المحكمة الجنائية الدولية: الواقع والتحديات

سياسة عامة

- التدريب المهني ضمن سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة: «وزارة الاقتصاد الوطني- دراسة حالة»

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة 48 2020

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــلية تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

مدير التحرير: أكرم مسلّم

هيئة التحرير

د. عاطف أبو سيف، د. محمد عودة، د. عبد الله النجار

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد «سياسات» الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٤٨) آذار ٢٠٢٠

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: مطبعة «الأيام».

صورة الغلاف: من الفعاليات المطالبة بتعديل قانون الضمان في رام الله.

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

نهاية عام حافلة بالأحداث وبدايات عام آخر ينذر بالمزيد من التدهور في المنطقة. فصفقة ترامب الموعودة لم تعد سراً ولم يعد الحديث عنها من باب التكهنات.

فاقت الصفقة التوقعات كلها، إذ أعلنت، بلا ريب، تجاوزها الكامل أدنى المطالب الفلسطينية، ليس هذا فحسب، فقد فاقت توقعات نتنياهو المأمولة الذي جاءته الصفقة في وقت يستعد فيه لمنازلة ثالثة انتخابية بعد تعثره في تشكيل حكومة في دورتين حصل فيها على أغلبية طفيفة.

كثر الحديث عن الصفقة قبل إعلانها وكثر الحديث عن توقيت إعلانها، إلا أن أكثر الأطراف المعنية بها (الفلسطينيين) ربما وحدهم من لم تتم مشاورتهم في الأمر، ووحدهم من كان عليهم أن يتصدوا بقوة لها.

اجتمع موقف فلسطيني واحد على رفض الصفقة والتعاطي معها ومع عرابيها، وبدا أن استعادة الحديث عن المصالحة المفقودة ممكنة، خاصة بعد إعلان الرئيس محمود عباس نيته إرسال وفد من منظمة التحرير إلى قطاع غزة للحديث مع حركة حماس التي دعا ممثلين عنها وعن الجهاد الإسلامي لحضور اجتماع قيادي موسع في رام الله.

لبت الحركتان النداء، بيد أن موافقة حماس غزة على وصول وفد المنظمة لم تتم حتى اللحظة، الأمر الذي اعتبر انهياراً جديداً في الجهود المأمولة لإعادة إطلاق عجلة المصالحة.

رأت «سياسات» أن تركز في عددها الحالي على بعض سياسات الدولة من أجل فهم أكثر عمقاً لمقدرة السلطة الفلسطينية على وضع سياسات تواجه التحديات القادمة. في الجانب الاقتصادي يقدم الدكتور محمد أبو عمشة من جامعة خضوري والباحث في الإدارة أنس نصار دراسة حول «أثر الإنفاق الحكومي على المؤشرات الاقتصادية لدولة فلسطين»، حيث يحاول الباحثان تحليل تأثير الإنفاق العام على النمو (GDP) والصادرات والبطالة وتكوين رأس المال الإجمالي في الفترة بين ٢٠١٨-٢٠٠٠. فيما يقدم الباحث في السياسات العامة محمود أبو شنب قراءة عميقة في ممكنات نجاح تطلعات الحكومة للنهوض بالتعليم التقني والمهني كأداة من أدوات الانفكاك عن الاحتلال وتمكين المواطن وتطوير الصناعات المحلية في دراسة موسومة بـ«التقني والمهني في تلبية احتياج السوق الفلسطينية». أما في قطاع الصحة وفي ظل تزايد الحديث عن الأخطاء الطبية يحلل الباحث في السياسات العامة زكريا السرهد «سياسات الحماية والسلامة الطبية والصحية في فلسطين» من خلال «الأخطاء الطبية».

في المقابل يقدم الصحافي والباحث الاقتصادي جعفر صدقة قراءة في سياسات دولة فلسطين تجاه تطوير حقول الغاز في المياه الإقليمية قبالة قطاع غزة في ظل الصراع المحموم على الغاز في البحر المتوسط وسعي فلسطين لترسيم حدودها المائية مع مصر.

وفي زاوية الدراسات مساهمة للدبلوماسي والباحث الدكتور علاء أبو عامر بعنوان «إضاءات على الأسرة الحشمونية الفلسطينية وثورتها على الإمبراطورية السلوقية (بين سنة ١٤٠ إلى ١١٦ قبل الميلاد)» في اشتباك تاريخي حول الرواية القديمة لفلسطين.

تختتم «سياسات» زاوية دراساتها بواحدة للباحث عبد الغني سلامة، يتجول عبرها في أسئلة الهوية والمواطنة، التي لا يزال مخاضها في المنطقة قاسيا، وهو يحدد إلى درجة بعيدة واقعنا الإقليمي الممزق.

تضم زاوية المقالات في هذا العدد خمس مقالات تتعرض لموضوعين متلاصقين: صفقة القرن والحاجة للوحدة الوطنية الفلسطينية. يفتتح النقاش المحلل السياسي محمد هواش بمقالة مطولة بعنوان «صفقة القرن.. الفلسطينيون يفتحون الصفحة الأصعب في تاريخهم»، ثم يحاول حكمت يوسف، المحرر في شبكة «سوا» الإخبارية أن يرى إن كانت «صفقة القرن طوق نجاة لنتنياهو وترامب» أم لا. في المجال نفسه، يسأل الكاتب إيهاب أبو دياب «صفقة القرن.. لماذا الآن يا «دونالد نتنياهو»؟. في المقابل تظل زيارة وفد منظمة

التحرير العالقة إلى غزة موضع تساؤل الكاتب الصحافي سامح أبو دية في مقالته المعنونة بـ«فيروس الانقسام» هل تعالجه زيارة غزة؟ وتختتم «سياسات» زاوية المقالات بمقالة للكاتب أحمد جلال بعنوان: «المصالحة وصفقة القرن... طاسة وضايعة»، في تعبير يلخص واقع الحال.

تضم زاوية العلاقات الدولية في هذا العدد دراستين. في الأولى يبحث الدكتور وليد سالم فرص التحول في الموقف الأميركي بعد الانتخابات القادمة في سؤال يصعب التكهن به أو ربما يصعب أن تكون الإجابة عنه إيجابية. الدراسة تأتي بعنوان: فلسطين وأميركا وإمكانيات التغيير» وتظل الإجابة عالقة. أما الدكتور عبد الله موسى أبو عيد، أستاذ القانون في الجامعات الفلسطينية، فيسلط الضوء، في الثانية، على «المحكمة الجنائية الدولية: الواقع والتحديات» محاولاً المساهمة في الجهد الوطني لتعزيز الذهاب للمحكمة من أجل محاكمة مجرمي الحرب في دولة الاحتلال.

تواصل «سياسات» في زاوية السياسات العامة محاولة فهم التوجهات الوطنية لتعزيز التعليم التقني والمهني كرافعة من روافع تمكين السلطة للانفكاك الاقتصادي عن دولة الاحتلال وكأداة لتمكين المواطن من تنويع فرص العمل والحياة الأفضل. في ذلك يقدم الباحث إكرام عمر، تحليلاً عميقاً لسياقات التعليم المهني في مؤسسات السلطة من خلال في دراسة بعنوان «التدريب المهني ضمن سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة - وزارة الاقتصاد الوطني دراسة حالة».

وفي زاوية الكتب، يقرأ لبيب فالح طه كتاب عبد الحميد الصائح «الإعلام وتشكيل الرأي العام حدود الحرية والمسؤولية» فيما يقرأ يوسف الشايب كتاب مهند عبد الحميد «المناهج المدرسية بين استثمار الرأسمال البشري وهدره».

في الختام وضعت الحكومة الفلسطينية موضوع الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال في مرحلة متقدمة من جدول أولوياتها، فأعلنت وقف استيراد العجول من المزارعين الإسرائيليين، تلا ذلك ردات فعل وردات فعل مقابلة حول استيراد الخضار والفواكه بين الطرفين وتخفيض الاعتماد على المشافي الإسرائيلية. خطوات أخرى مهمة تم تبنيها خاصة التركيز على التعليم التقني والمهني. الأمر الذي يؤكد جدية هذه الخطوات وأن ثمة حاجة لسياسة وطنية واضحة تعمل وفق غايات محددة تتمثل في تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي.

أثر الإنفاق الحكومي على المؤشرات الاقتصادية لدولة فلسطين

د. محمد أبو عمشة*
أ. أنس نصار*

مقدمة الدراسة

تلعب النفقات الحكومية دوراً مهماً في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. ومن التحديات التي تواجه الإنفاق العام في فلسطين وتوجيهه: قلة مصادر الإيرادات العامة، والتحديات التي تواجه الموازنة العامة، واحتجاز إسرائيل عائدات الضرائب كوسيلة للضغط المالي على دولة فلسطين لقبول البرامج السياسية غير المشروعة وغير العادلة (أبو عيدة، ٢٠١٥)، إضافة إلى قلة حجم الاستثمارات الأجنبية، وعدم وجود خطة اقتصادية لتطوير الإنتاج، وما يواجهه الاقتصاد من تحديات وضغوط ناتجة عن قيود الاحتلال وضعف البنية القانونية والتحتية، وتحكّم الاحتلال بمنافذ حركة الصادرات والواردات، إضافة إلى الانقسام السياسي بين شطري الوطن.

توضح المؤشرات الرئيسة أن معدل النمو في الاقتصاد وتكوين رأس المال الإجمالي في دولة فلسطين يعد من أدنى المعدلات في المنطقة، إلى جانب أن فلسطين من أعلى الدول في مقاييس معدلات البطالة. ويمكن أن نعزو ذلك إلى الصعوبات السياسية والاقتصادية التي واجهت دولة فلسطين (حسونة، ٢٠١٩).

وخلال فترة الدراسة بين الأعوام (٢٠٠٠-

* قسم العلوم المالية والمصرفية جامعة فلسطين التقنية – خضوري

* ماجستير إدارة عامة
باحث في مجال الإدارة العامة

٢٠١٨)، كان هناك حدثان رئيسان في فلسطين أثرا على الاستقرار الاقتصادي، وكان لهما تأثير على مختلف جوانب الحياة، وهما الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠، والانقسام السياسي والجغرافي بين شطري الوطن في العام ٢٠٠٦، وما تلاه من انفصال قطاع غزة عن الدولة الفلسطينية (تحسين ودرويش، ٢٠١٨).

على الرغم من الجهود التي بذلت وما زالت تبذل لإعادة توحيد شطري الوطن، فإن هذه الجهود باءت بالفشل حتى الآن، ولذلك فإن جميع البيانات الاقتصادية المتاحة غير دقيقة، لأن شطري الوطن يسترشدان بمجموعتين مختلفتين من القواعد والقوانين، وينبغي لأي باحث اقتصادي أن يأخذ بعين الاعتبار هذا التباين في البيانات.

سيحاول الباحثان في هذه الدراسة تحليل تأثير الإنفاق العام على النمو (GDP) والصادرات والبطالة وتكوين رأس المال الإجمالي (الخالدي، ٢٠١٩).

مشكلة الدراسة

ستحلل هذه الدراسة آثار الإنفاق العام على بعض المـؤشرات الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني والإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟
٢. ما تأثير الإنفاق العام على إجمالي الصادرات في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟
٣. ما تأثير الإنفاق العام على البطالة في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟
٤. ما تأثير الإنفاق العام على تكوين رأس المال الإجمالي في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨)؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المؤشرات الرئيسة للاقتصاد، والدور الذي تلعبه الموازنة العامة في زيادة أو انخفاض قيمة تلك المؤشرات. واستناداً إلى النتائج، يمكننا توجيه النفقات إلى الأنشطة الاقتصادية الحقيقية أو بعيداً عن هذه الأنشطة. كما تتناول هذه الدراسة موضوع النفقات الحكومية بالتحليل وأثرها على المؤشرات الاقتصادية، لمساعدة صناع القرار في رسم السياسات العامة للحكومة ووضع برامج التنمية الاقتصادية المستدامة والتخطيط لزيادة النمو الاقتصادي في دولة فلسطين في محاولة للتغلب على المشكلات التي تواجه الحكومة في وضع رؤية ٢٠٤٠.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة:

H0: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين النفقات الحكومية

والمـؤشرات الاقتصادية الرئيسة (النمو، الصادرات، البطالة، تكوين رأس المال الإجمالي) في فلسطين بين عامي (٢٠١٨ - ٢٠٠٠).

تتفرع الفرضية الرئيسة إلى فرضيات أخرى:

H1: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين الإنفاق الحكومي والنمو في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨).

H2: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين الإنفاق الحكومي والصادرات في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨).

H3: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين الإنفاق الحكومي والبطالة في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨).

H4: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال الإجمالي في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨).

منهجية الدراسة

نموذج الدراسة ومتغيراتها:

يبين الشكل رقم (١) متغيرات الدراسة:

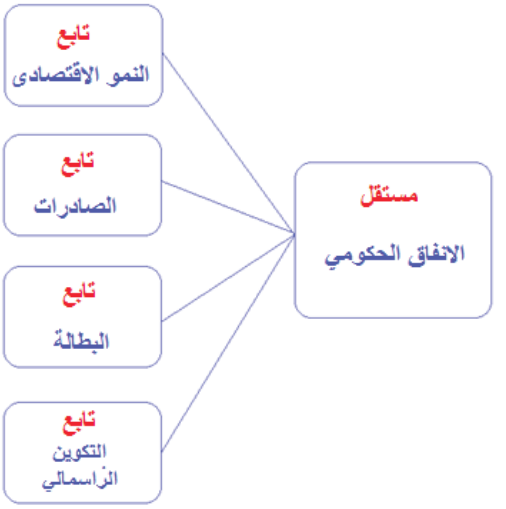

الشكل رقم (١): المتغيرات المستقلة والتابعة لنموذج الدراسة

يستخدم الباحثان الانحدار الخطي البسيط لتحليل تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة الموضحة في المعادلة الآتية:

$$Y1 = \alpha + \beta nXn + \varepsilon$$

حيث:

Y: المتغير التابع المؤشرات الاقتصادية

α: الثابت في المعادلة

βn: معامل المتغير

Xn: المتغير المستقل الإنفاق الحكومي

ε: معامل الخطأ

معادلات الانحدار الخطي البسيطة لنموذج الدراسة هي:

معادلة انحدار الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي

$$GR = \alpha_{GR} + \beta_{GR}(EXP) + \varepsilon$$

معادلة انحدار الإنفاق الحكومي وأثره على الصادرات

$$EX = \alpha_{EX} + \beta_{EX}(EXP) + \varepsilon$$

معادلة انحدار الإنفاق الحكومي وأثره على البطالة

$$UE = \alpha_{UE} + \beta_{UE}(EXP) + \varepsilon$$

معادلة انحدار الإنفاق الحكومي وأثره على إجمالي تكوين رأس المال

$$GCF = \varepsilon_{GCF} + \beta_{GCF}(EXP) + \varepsilon$$

حيث إن:

α: الثابت في معادلة الانحدار الخطي البسيط

β: معامل الانحدار في معادلة الانحدار الخطي البسيط

ε: معامل الخطأ العشوائي

EXP: الإنفاق الحكومي

GR: النمو الاقتصادي

EX: الصادرات

UE: البطالة

GCF: إجمالي تكوين رأس المال

منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي والوصفي، وسيتم إجراء مراجعة قصيرة للأدبيات باستخدام الدراسات والمقالات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام البيانات التي جمعت من سلطة النقد الفلسطينية (PMA) باستخدام SPSS تحليل الانحدار الخطي البسيط.

الإطار النظري

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر الدراسات المثيرة للجدل بين الاقتصاديين، وقد أخذ الاهتمام بالسياسة المالية يتزايد في العصر الراهن حتى أصبحت من أقوى السياسات الاقتصادية المستخدمة وأشدها تأثيراً على التنمية الاقتصادية، خصوصاً بعدما أوضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار في التأثير على الاقتصاد القومي ككل من خلال استخدام أوجه الإنفاق المختلفة، وهكذا اتخذ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي منعرجاً جديداً وأصبحت الحكومات توجه الاقتصاد القومي وتعمل على إدارته إدارةً فعليةً (بن نوار، ٢٠١١).

يرتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العمومي الذي يعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ووسيلة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها، وتعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دواسي، ٢٠٠٥).

يزداد الجدل في السياسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي في العديد من الدول النامية والمتقدمة

على حد سواء خاصة في ظل تزايد الأزمات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول، ويعتبر الإنفاق الحكومي أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير، وتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ولذلك تزايد الاهتمام بالإنفاق الحكومي كونه أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة وأحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكذلك علاقته بالنمو الاقتصادي (بن عزة، ٢٠١٥).

ويمكن تعريف النفقات العامة بأنها «المبالغ النقدية التي ينفقها شخص عام تلبية لحاجة عامة»، أو مبلغ نقدي يدفع بوساطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحددها عناصرها التي تستند إليها كل من طابعها (مبلغ نقدي)، صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها (إشباع حاجة عامة)» (البطريق، ١٩٨٤).

أما النمو الاقتصادي، فهو الهدف الأول لأي سياسة اقتصادية والأكثر شمولاً من بين الأهداف الأخرى، ويرتبط بتزايد مستمر في الإنتاج والمداخيل، حيث غالباً ما يتم الارتكاز إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي، إلا أن هذا المؤشر يطرح مشاكل تتمثل في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي الخام، بسبب اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في ضبط حقل الإنتاج من اقتصاد لآخر، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يتمثل في بلد ما بارتفاع الإنتاج خلال فترة طويلة نسبياً، وهذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة (عايب، ٢٠١٠).

يتميز الاقتصاد الفلسطيني عن اقتصاديات الدول النامية بشكل عام واقتصاديات الدول العربية المحيطة بشكل خاص، بكونه فقد القاعدة الإنتاجية وتعرض إلى العديد من التشوهات الهيكلية بسبب الاحتلال وممارساته، إضافة إلى تعرضه إلى أوضاع قسرية أفقدته القدرة على التحكم بموارده الاقتصادية وقطاعاته الإنتاجية وتجارته الخارجية، وكل ذلك حد ويحد من نموه وتطوره (المزروعي، ٢٠١٢).

وبالنظر إلى النتائج السلبية لبعض السياسات التي كانت متبعة في بعض الدول النامية كسياسية إحلال الواردات، والاقتراض الخارجي التي ساهمت في تفاقم العجز التجاري، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وبالتالي التأثير على أداء القطاع الخارجي وتعثر جهود التنمية... لكل هذه الأسباب أصبح النظر إلى لعب الصادرات دور المحرك والدافع للتنمية الاقتصادية من المهام الأولى لأي سياسة اقتصادية تنموية، حيث شهدت العقود الأخيرة اهتماماً بالغاً باستراتيجية التصنيع من أجل التصدير كأداة في العديد من الدول النامية (غصان والهجهوج، ٢٠٠٩).

تكمن أهميـــة الصـــادرات في أنها رافد

أساســـي من روافـــد الاقتصاد الوطني، فالصادرات تشـــكل مصدراً من مصـــادر الدخـــل القومي كونها تعود بالفوائد الجمة على الدولة وقطاعاتها، وتســـاهم في توفير العملات الصعبة وتزيد من ربحية الشركات العاملة وقدرتها في مجال التصدير، وذلك من خلال تبادل المعرفة والخبرات بين الشـــركات المصدرة والشـــركات المســـتوردة.

تلعب الصادرات، أيضاً، دوراً مهماً في خفض نســـبة البطالة والفقر مـــن خـــلال زيـــادة حجم التوظيف والتشـــغيل في الشـــركات المصدرة وزيـــادة الأيـــدي العاملة لتلبيـــة احتياجات الأســـواق الخارجية (صالحي ومخناش، ٢٠١٣).

يركز تراكم رأس المال بشكل أساسي على نمو الثروة الحالية من خلال استثمار الأرباح والمدخرات المكتسبة، ويركز هذا الاستثمار بطرق متنوعة في مختلف جوانب الاقتصاد، وتتمثل إحدى طرق زيادة رأس المال في شراء سلع ملموسة تدفع الإنتاج، يمكن أن يشمل ذلك الأصول المادية مثل الآلات، ويمكن للبحث والتطوير، أيضاً، أن يحركا الإنتاج، وهما يعرفان باسم رأس المال البشري. أما الاستثمار في الأصول المالية، مثل الأسهم والسندات، فهو وسيلة أخرى لمراكمة رأس المال إذا زادت قيمة هذه الأصول، وهناك عامل مهم آخر لمراكمة رأس المال هو التقدير، وهناك الاستثمارات في الأصول المادية التي تنمو قيمتها مع مرور الوقت، مثل العقارات (الفواز، ٢٠١٦).

الدراسات السابقة

تصدر سلطة النقد كل عام تقريراً عن أداء المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في فلسطين لتلك السنة (PMA، 2019)، ويستخدم عدد من المؤسسات البحثية في فلسطين مثل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS) هذه البيانات لتحليل المكانة الاقتصادية لدولة فلسطين.

أظهرت دراسة أجراها (ماس، ٢٠١٩) حول أداء الموازنة الفلسطينية في العام ٢٠١٨ مقارنة بالميزانية في العام ٢٠١٧ أن هناك انخفاضاً بنسبة ٧,٦٪ في النفقات الحكومية في العام ٢٠١٨ مقارنة بالعام ٢٠١٧، وذلك بسبب الأزمة المالية الأخيرة في فلسطين الناتجة عن (قطع المنح الأميركية، اقتطاع إيرادات الضرائب من إسرائيل)، وأوصت الدراسة بأن النفقات في العام ٢٠١٩ يجب أن تخفض فاتورة الأجور ونفقات التشغيل بنسبة ٣٠ ٪ و٢٠٪ على التوالي لسد العجز في الموازنة العامة.

وخلصت دراسة أخرى أجراها (أبو عيدة، ٢٠١٥) حول العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي في فلسطين من (١٩٩٤ - ٢٠١٣)، باستخدام تحليل الست خطوات لواجنر، إلى أن الزيادة في الإنفاق العام تعكس زيادة في نمو

الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح. وقد درس الباحث ما إذا كانت هذه العلاقة علاقة سبب ونتيجة، وخلص إلى أن هناك تكاملاً مشتركاً بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

وحللت دراسة (الفواز، ٢٠١٦) أيضاً تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأردن بين الأعـوام (١٩٨٠-٢٠١٣) ، باستخدام نموذج OLS، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الكلي والحالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وأوصت بضرورة توجيه النفقات الحكومية الحالية إلى الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية.

وبالنسبة إلى إجمالي الصادرات من الخدمات والمنتجات في دراسة (حسونة، ٢٠١٩) حول العلاقة بين الصادرات والـواردات والنمو الاقتصادي في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٨) في فلسطين، فقد استخدم اختبار التكامل المشترك (Johansen's approach)، وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وأوصت بأن تولي الحكومة المزيد من الاهتمام بالتجارة الخارجية والداخلية.

ومن أهم مؤشرات أي اقتصاد معدل البطالة، حيث درس عدد من الباحثين في فلسطين تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة (عبد الحق، ٢٠١٧؛ درويش، ٢٠١٣)، وكلاهما درس معدل البطالة في فلسطين في فترات مختلفة، وخلصا إلى أن معدل البطالة آخذ في الارتفاع طوال تلك السنوات بصرف النظر عن البرامج العامة المحددة لخفض هذا المعدل، وأوصيا بتوجيه الإنفاق العام نحو مشاريع أكثر إنتاجية تؤمن فرص عمل وتخفض معدل البطالة في فلسطين.

وحلل الباحث في دراسـة (أبـو جمعة، ٢٠١٨)، محددات البطالة في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٧)، باستخدام تحليل الاقتصاد القياسي OLS لدراسة العلاقة بين البطالة ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، ووجد أن الناتج المحلي الإجمالي أثر على البطالة بشكل سلبي، وأوصى بزيادة الإنفاق العام والخاص لتعزيز النمو الاقتصادي الذي سيقلل من البطالة.

نجم عن الصراعات الاقتصادية والسياسية في فلسطين بسبب الاحتلال والانقسام الجغرافي بين شطري الوطن ارتفاع مستويات الفقر، خاصة في غزة، وقد أوضحت دراسة أعدها معهد ماس (رزق وموسى، ٢٠٠١) لتقييم خطط التنمية الفلسطينية والاستراتيجيات والبرامج الوزارية المتعلقة بالقضاء على الفقر، في الفترة من (١٩٩٤ - ٢٠٠٠) أن المناطق الفلسطينية تعاني من أشكال مختلفة من الحرمان وأنواع الفقر السائدة، كما تعاني العديد من طبقات

الشعب الفلسطيني من خطر تعرضها للفقر، لافتة إلى أن الوزارة الوحيدة التي لديها خطط فعلية للقضاء على الفقر هي وزارة الشؤون الاجتماعية.

وفي دراسة في مقاطعة جاوا الشرقية أجراها (Ananda, Khusaini, &Wiguna, 2017)، استخدم فيها نموذج OLS للتحليل، وجدت الدراسة تأثيراً سلبياً للإنفاق الحكومي على التعليم وتأثيراً ذا دلالة إحصائية إيجابية على معدل الفقر في مقاطعة جاوة الشرقية.

وفي دراسة أخرى لـ (Purba, Masbar, Maipita, & Jamal, 2019)، هدفت لتحليل أثر الإنفاق الرأسمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي على تفاوت الدخل بين المقاطعات/ المدن في منطقة الساحل الغربي في شمال سومطرة - إندونيسيا، واستخدمت الدراسة مؤشر وليمسون، ونفذ البحث باستخدام انحدار Panel Data، كانت النتيجة الرئيسة هي أن الإنفاق الرأسمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي لهما آثار إيجابية كبيرة على تفاوت الدخل في منطقة الساحل الغربي لشمال سومطرة.

بيانات الدراسة والتحليل الإحصائي

أولاً: بيانات الدراسة:

يستعرض الباحث في هذا الجدول بيانات الدراسة من العام ٢٠٠٠ – ٢٠١٨ كما يلي:

السنة	إجمالي تكوين رأس المال	الصادرات	البطالة		النمو الاقتصادي	الإنفاق الحكومي
			العدد	النسبة		
٢٠٠٠	١٣٥٨,٩	٨٨٥	٩٥	٪١٤,٣٠	٤٣١٣,٦	١٦٦٧,٩
٢٠٠١	١١٨٤,٢	٦١٥,٩	١٦٢	٪٢٥,٣٠	٤٠٠٣,٧	١٤٣٥
٢٠٠٢	٩٣٠,٥	٤٧٧,٨	٢٠٥	٪٣١,٢٠	٣٥٥٥,٨	١٢٤٦
٢٠٠٣	١١٤٣	٥١٥,١	١٨٥	٪٢٥,٥٠	٣٩٦٨	١٦٣٥
٢٠٠٤	١١٥١,٥	٥٩٦,٨	٢٠١	٪٢٦,٨٠	٤٣٢٩,٢	١٥٢٨
٢٠٠٥	١٢٤١,٣	٧٢٣,٣	١٨٦	٪٢٣,٥٠	٤٨٣١,٨	٢٢٨١
٢٠٠٦	١١٥٥,١	٧٣٦,٣	١٩٨	٪٢٣,٧٠	٤٩١٠,١	١٧٠٧
٢٠٠٧	١٢٠٤,٩	١٠٦٦,٣	١٩٢	٪٢١,٧٠	٥٥٠٥,٨	٢٨٧٧
٢٠٠٨	١٣٧١,٩	١١٦٥	٢٤٢	٪٢٦,٦٠	٦٦٧٣,٥	٣٤٨٧,٧
٢٠٠٩	١٥٠٤,٨	١١٣٣,٣	٢٣٣	٪٢٤,٦٠	٧٢٦٨,٢	٣٣٧٥,٩
٢٠١٠	١٩٢١,٥	١٣٦٧,٣	٢٣١	٪٢٣,٨٠	٨٩١٣,١	٣٢٠٠,٠٧
٢٠١١	١٨٦٣,٨	١٧٩٩,٤	٢١٨	٪٢٠,٩٠	١٠٤٦٥,٤	٣٢٥٦,٨
٢٠١٢	٢٣٧٨,٥	١٨٧١,١	٢٥١	٪٢٢,٩٠	١١٢٧٩,٤	٣٢٥٨,١
٢٠١٣	٢٧٠٧,٣	٢٠٧١,٨	٢٧٣	٪٢٤,٢٠	١٢٤٧٦	٣٤١٩,١
٢٠١٤	٢٤١٥	٢١٧٢,٣	٣٣٠	٪٢٧,٠٠	١٢٧١٥,٦	٣٦٠٦,٨
٢٠١٥	٢٦٧٧,٤	٢٣٣٨,١	٣٢٧	٪٢٦,٠٠	١٢٦٧٣	٣٦٢١,٤
٢٠١٦	٢٨٢٧	٢٣٨١	٣٤٩	٪٢٧,١٠	١٣٤٢٥,٧	٣٨٧٨,١٨
٢٠١٧	٣٣٠٥,٦	٢٦٩٢,٧	٣٧٧	٪٢٨,٤٠	١٤٤٩٨,١	٤٠٥٢,٧
٢٠١٨	٣٥٣٦	٢٩٠٣,٥	٤٢٦	٪٣٠,٨٠	١٤٦١٥,٩	٣٩٣٠,٦

الجدول رقم (١) : تم جمع البيانات من سلطة النقد الفلسطينية (٢٠٠٠- ٢٠١٨)

يوضح جدول (١) البيانات التي تم جمعها من سلطة النقد الفلسطينية من (٢٠٠٠-٢٠١٩) ، وهي النمو الاقتصادي والصادرات والبطالة وتكوين رأس المال الإجمالي والنفقات الحكومية.

الدراسة التطبيقية:

سيتم لغرض إعداد هذه الدراسة اختبار فرضيات الدراسة، وهي وجود تأثير للإنفاق الحكومي على المؤشرات الاقتصادية، ولهذا الغرض سيستخدم الباحث الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير الإنفاق الحكومي على المؤشرات الاقتصادية كما يلي:

اختبار الفرضية الأولى: H1: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين الإنفاق الحكومي والنمو في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨).

من الجداول (٢ ، ٣) يمكننا أن نرى المعنوية هي ٠,٠٠٠ ≤ ٠,٠٥، وأن قيمةt = ٨,٢٦١، ومعامل التفسير المعدل = ٧٨,٩٪، وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي يفسر نحو ٧٩٪ من النمو الاقتصادي، وهذا يدل على أن هناك علاقة إيجابية كبيرة بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي (GDP)، وأن زيادة دولار واحد في الإنفاق ستؤدي إلى زيادة قدرها ٣,٧٥١ دولار في النمو، حسب معادلة الانحدار الخطي البسيط المبينة أدناه:

GR = 3.751(EXP)- 2112.247

جدول رقم (٢): تحليل الانحدار الخطي البسيط

تأثير الإنفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2112.247	1348.386		-1.566	.136
	exp	3.751	.454	.895	8.261	.000

a. Dependent Variable: growth

جدول رقم (3): يبين المعاملات التفسيرية لتحليل الانحدار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.895[a]	.801	.789	1877.86870

a. Predictors: (Constant), exp

اختبار الفرضية الثانية: H2: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين الإنفاق الحكومي والصادرات في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨).

يتبين من الجداول (٤، ٥) أن مستوى المعنوية هو ٠,٠٠٠ ≤ ٠,٠٥، وأن قيمة t = ٧,٩٧٥، ومعامل التفسير المعدل = ٧٧,٧٪، وهذا يدل على أن هناك علاقة كبيرة بين النفقات الحكومية والصادرات، وأن زيادة دولار واحد في النفقات ستؤدي إلى زيادة قدرها ٠,٧٢٧ دولار في الصادرات، حسب معادلة الانحدار الخطي البسيطة وهي:

EX = 0.727(EXP)-597.652

جدول رقم (٤): تحليل الانحدار الخطي البسيط

تأثير الإنفاق الحكومي على الصادرات

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-597.652	270.697		-2.208	.041
	exp	.727	.091	.888	7.975	.000

a. Dependent Variable: exports

جدول رقم (٥): يبين المعاملات التفسيرية لتحليل الانحدار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.888[a]	.789	.777	376.99455

a. Predictors: (Constant), exp

اختبار الفرضية الثالثة H3: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين الإنفاق الحكومي والبطالة في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨).

يتبين من الجداول (٦،٧) أن مستوى المعنوية ٠,٠٠٠ ≤ ٠,٠٥، وأن قيمة t = - ٥,٥٦٦، ومعامل التفسير المعدل = ٧٩ ٪، وهذا يدل على أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين النفقات الحكومية والبطالة، وأن زيادة دولار واحد في النفقات سينتج عنه انخفاض قدره ٠,٠٦٨ في البطالة، وفقاً لمعادلة الانحدار الخطي البسيطة وهي:

UE = 0.68(EXP)-55.534

جدول رقم (٦): تحليل الانحدار الخطي البسيط
تأثير الإنفاق الحكومي على الصادرات

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	−55.534	36.185		−1.535	.143
	exp	−.068	.012	−.804	−5.566	.000

a. Dependent Variable: unemployment

جدول رقم (٧): يبين المعاملات التفسيرية لتحليل الانحدار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin–Watson
1	.804[a]	.646	.625	50.39381	.790

a. Predictors: (Constant), exp

b. Dependent Variable: unemployment

اختبار الفرضية الرابعة H4: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥٪ بين الإنفاق الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠-٢٠١٨).

تبين الجداول (٨، ٩) أن مستوى المعنوية ≤ ٠,٠٠٠ ٠,٠٥، وأن قيمة t = ٥,٩٨٥ ، ومعامل التفسير المعدل = ٦٥,٩٪، وهذا يدل على أن هناك علاقة كبيرة بين النفقات الحكومية وتكوين رأس المال الإجمالي (GCF)، وأن زيادة دولار واحد في الإنفاق ستؤدي إلى زيادة قدرها ٠,٦٩١ دولار في إجمالي تكوين رأس المال (GCF)، حسب معادلة الانحدار الخطي البسيط وهي:

GCF = 0.691(EXP)-56.377

جدول رقم (٨): تحليل الانحدار الخطي البسيط
تأثير الإنفاق الحكومي على الصادرات

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	−56.377	342.918		−.164	.871
	Exp	.691	.115	.823	5.985	.000

a. Dependent Variable: GCF

جدول رقم (٩): يبين المعاملات
التفسيرية لتحليل الانحدار

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.823[a]	.678	.659	477.57505

a. Predictors: (Constant), exp

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (GDP)، وأن هناك تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على الصادرات، كما بينت نتائج الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على إجمالي تكوين رأس المال الإجمالي (GCF)، وأن زيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى زيادة قدرها ٣,٧٥١ دولار في النمو الاقتصادي، وزيادة دولار واحد في النفقات الحكومية ستؤدي إلى زيادة قدرها ٠,٧٢٧ دولار في الصادرات، وزيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى زيادة قدرها ٠,٦٩١ دولار في إجمالي تكوين رأس المال الإجمالي (GCF) وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في وجود تأثير للإنفاق الحكومي على المؤشرات الاقتصادية، ومن هذه الدراسات (رزق وموسى، ٢٠٠١) و(Vishwanath, 2019) و(Ananda, Khusaini, &Wiguna, 2017)

أما بالنسبة للبطالة، فإن هناك ارتباطاً سلبياً كبيراً ذا دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والبطالة، وستؤدي زيادة دولار واحد في الإنفاق الحكومي إلى انخفاض قدره ٠,٠٦٨ في عدد العاطلين عن العمل، وهذا ما يتفق مع دراسة (أبو جمعة، ٢٠١٨) و(عبد الحق، ٢٠١٧؛ درويش، ٢٠١٣)

توصيات الدراسة

كما أظهرت الدراسة، فإن الزيادة في الإنفاق العام لها آثار إيجابية على جميع المؤشرات في هذه الدراسة، وعلى ضوء تلك النتائج فإننا نوصي:

١- بتوجيه النفقات العامة الحكومية في فلسطين نحو المشاريع الاقتصادية وفق خطط اقتصادية مدروسة.

٢- توجيه النفقات العامة الحكومية نحو مشاريع التنمية المستدامة، التي يمكن أن تزيد النمو وتعمل على خفض البطالة.

٣- كما نوصي بـضرورة توجيه النفقات

العامة الحكومية نحو المشروعات الإنتاجية وتوفير البنية التحتية لها والبيئة القانونية والتشريعية وتحفيز المستثمرين من خلال التسهيلات في التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية.

٤- نوصي أيضاً بإجراء المزيد من الدراسات حول تأثير أوجه الإنفاق العام بتفصيلاتها على الاقتصاد الفلسطيني.

المراجع

- عبد الحق، خالد، (٢٠١٧). واقع البطالة في فلسطين وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١ (٣٧).
- أبو عيده، عمر محمود، (٢٠١٥)، العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين: تحليل اقتصادي لقانون فاغنر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ٦ (٢)، ١٨٩-١٩٩.
- الفواز، تركي (٢٠١٦)، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٨٠-٢٠١٣)، البحوث التجارية الدولية، ٩ (١) ، ٩٩.
- درويش، سالم (٢٠١٣)، مشكلة البطالة في فلسطين في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٢ وطرق علاجها. مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات (٥)، ٦٣-٨٧.
- حسونة، إسلام، (٢٠١٩)، العلاقة السببية بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في فلسطين. مجلة المراجعات على الاقتصاد العالمي، ٨، ٢٥٨-٢٦٨.
- ماس، (٢٠١٩)، أداء ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية للسنة المالية ٢٠١٨ - مقارنة بميزانية السنة المالية ٢٠١٧ وأزمة التخليص - فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
- سلطة النقد الفلسطينية، (٢٠١٩). المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في فلسطين من http://www.pma.ps
- عبدالرازق، عمر وموسى، نائل، (٢٠٠١)، تقييم خطط التنمية الفلسطينية والبرامج الوزارية المتعلقة بالقضاء على الفقر، فلسطين: معهد بحوث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS).
- تحسين ودرويش، (٢٠١٨)، حل النزاعات والصراع غير المتماثل: تناقضات تدخلات الاتصال المخطط لها في إسرائيل وفلسطين. المجلة الدولية للعلاقات بين الثقافات، ٦٦، ٧٣-٨٤.
- عايب، وليد، (٢٠١٠)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية ، بيروت لبنان.
- البطريق، يونس (١٩٨٤) ،المالية العامة، دار النهضة العربية، ص١٧٣، بيروت.
- بن نوار بومدين، (٢٠١١)، النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر ١٩٨٨-٢٠٠٨ ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
- دواسي مسعود، (٢٠٠٥)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤ ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- بن عزة محمد، (٢٠١٥)، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان.
- المزروعي علي سيف علي (٢٠١٢) ، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية ١٩٩٠-٢٠٠٩، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول.
- صالحي ناجية، مخناش فتيحة (٢٠١٣)، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠١٤ نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف.
- غصان حسن بن بلقاسم، الهجهوج حسن بن رفدان (٢٠٠٩)، ما هي طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي، جامعة الملك فيصل، السعودية.
- Purba, B., Masbar, R., Maipita, I., & Jamal, A. (2019). The Effect of Capital Expenditure and Gross Fixed Capital Formation on Income Disparity in West Coast Region of North Sumatera. Paper presented at the IOP Conference Series: Earth and Environmental Science.
- Vishwanath, T., Blankespoor, B., Calandra, F., Krishnan, N., Mahadevan, M., & Yoshida, N. (2019). Seeing is Believing: Poverty in the Palestinian Territories.
- Ananda, C. F., Khusaini, M., & Wiguna, A. B. (2017). Does Government Quality Spending can reduce Poverty? A Case in East Java Province.

التعليم التقني والمهني لتلبية احتياج السوق الفلسطينية

محمود أبو شنب*

مقدمة:

يشكل التعليم مدخلاً ومحركاً رئيساً لإحداث تنمية شمولية، والعمود الفقري لتنمية اقتصاديات البلدان ومواجهة ارتفاع معدلات البطالة والفقر خاصة في الدول النامية، عبر مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات السوق وإكساب الشباب مهارت تؤهلهم لممارسة أنشطة الأعمال وإقامة مشاريع تنموية إنتاجية، لذلك حرصت الأمم المتحدة لدى وضعها أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على الاستثمار في التعليم، لذا جاء التعليم الجيد في الهدف الرابع، ومن بين غاياته «الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة بحلول العام ٢٠٣٠ .[١]

عملت الدول على وضع إستراتيجيات لمواجهة ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وإحداث تنمية اقتصادية مستدامة، عبر إحداث ترابط بين مخرجات التعليم واحتياج السوق، وإصلاح المنظومة التعليمية وتحديثها، بحيث تكون قادرة على استيعاب التغيرات والتحولات الاقتصادية في ظل «تكنولوجيا المعلومات والاتصال»، وتأسيس اقتصاد قائم على المعرفة، وهذا جعلها تركز على تطوير مهارات الشباب واكتساب المعارف والمهن التي تؤهلهم للاندماج في السوق، وزيادة فرص التشغيل من خلال

*باحث في السياسات العامة.

إعداد استراتيجيات تعنى بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وهذا يدعو للتساؤل إن كان تطوير التعليم التقني والمهني في فلسطين يمكن أن يواجه ارتفاع معدلات البطالة والفقر ويعزز فرص نمو الاقتصاد الوطني؟ للإجابة عن هذا السؤال تم اعتماد المنهج التحليلي في معرفة واقع التعليم المهني والتقني في فلسطين، والسياسات الحكومية المتبعة لتطوير هذا التعليم.

سوق العمل

استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة للعام ٢٠١٨، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استوعبت السوق المحلية نحو ألفي فرصة عمل في العام ٢٠١٨ للأفراد (٢٠-٢٩ سنة) الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط أو بكالوريوس. فيما بلغ عدد المتقدمين لامتحان شهادة الثانوية العامة «الإنجاز» في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٧٦ ألف طالباً وطالبة، وبلغ عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية نحو ٤٠ ألف خريج وخريجة سنوياً وفق الجهاز نفسه.[٢]

سُجل أعلى معدلات للبطالة بين الأفراد الذكور ٢٠-٢٩ سنة الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط أو البكالوريوس في فلسطين في العام ٢٠١٨ في تخصص علوم تربوية وإعداد معلمين بنسبة (٥١٪)، في حين سجل أعلى معدل بطالة بين الذكور في الضفة الغربية للفئة العمرية نفسها في تخصص الحاسوب بنسبة (٢٩٪)، وتخصص الأعمال التجارية والإدارية بنسبة (٦٧٪) بين الذكور في قطاع غزة للفئة العمرية نفسها.

معدل البطالة للأفراد (20- 29 سنة) الحاصلين على مؤهل علمي
دبلوم متوسط أو بكالوريوس في فلسطين لمجالات دراسية مختارة حسب مجال الدراسة والمنطقة والجنس، 2018

مجال الدراسة	فلسطين			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
علوم تربوية وإعداد معلمين	50.6	80.8	**74.9**	17.8	68.9	61.0	62.5	87.3	81.9
العلوم الاجتماعية والسلوكية	39.5	77.6	**67.1**	16.1	66.3	53.3	62.1	90.7	82.3
علوم إنسانية	32.2	82.5	**66.9**	8.6	60.0	40.3	55.3	95.0	84.7
الحاسوب	43.1	74.8	**57.0**	28.9	69.6	49.8	62.4	93.5	71.2
الأعمال التجارية والإدارية	39.3	69.2	**52.6**	18.9	55.3	35.6	67.3	91.0	77.3
الصحة	38.4	59.7	**48.8**	20.8	39.8	30.5	55.3	82.9	68.1
الهندسة والمهن الهندسية	36.2	57.6	**43.0**	20.0	48.3	30.7	56.1	81.0	61.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة للعام 2018. رام الله – فلسطين

بلغ معدل البطالة ٣٠,٨٪ خلال العام ٢٠١٨ من مجموع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، بواقع ٢٥,٠٪ بين الذكور، مقابل ٥١,٢٪ بين الإناث. كذلك فقد تركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة ٤٦,٧٪، بواقع ٤٠,٤٪ للذكور و٧٥,٢٪ للإناث.[٤]

دارسات

أشارت جل الدراسات التي تناولت واقع التعليم التقني والمهني في فلسطين إلى وجود فجوة واضحة بين مخرجات التعليم واحتياج سوق العمل، ووجود تشتت في الجهود التي تبذل لتطوير هذا القطاع، الأمر الذي يتطلب حوكمة هذا القطاع ومأسسته، ووضع السياسات التي من شأنها إصلاح واقع التعليم التقني والمهني الذي لم يستطع المساهمة بفاعلية في معالجة معدلات البطالة على مدار السنوات الماضية، وأكد حاجة سوق العمل الفلسطينية إلى القوى البشرية المؤهلة بالمهارات التي تنسجم مع حاجة السوق وتساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية في فلسطين.

أظهرت دراسة «مؤشرات المستقبل، احتياجات سوق العمل من تخصصات العلوم والمهن الطبية وتكنولوجيا المعلومات بمكوناتها والحقوق والإعلام والفنون والموسيقى والرياضة بمكوناتها والتسويق والمحاسبة» للباحثين د. نصر عبر الكريم وعبد الله مرار: وجود فجوة كبيرة بين متطلبات أرباب العمل من المهارات والتخصصات وبين المهارات التي يستخدمها

العاملون في مختلف التخصصات، واستنتجت الدراسة أن الحصول على الشهادة الجامعية وحده غير كاف، وشددت على أهمية التدريب والتأهيل والدورات الداعمة والشهادات المهنية العالمية للحصول على وظيفة مميزة، وخلصت الدراسة إلى أنه في كل الأحوال يبقى استيعاب سوق العمل من الخريجين لا يتعدى نسبة ٢٠٪ من مختلف التخصصات، وأوصت بالعمل على تأهيل الخريجين وتدريبهم في مختلف القطاعات الإنتاجية الخاصة والمؤسسات الحكومية لإشراكهم في المشاريع الاقتصادية المستقبلية والتوظيف.[٥]

أما دراسة «مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطينية»، فأوصت بضرورة التنسيق بين القطاع الخاص والعام والجامعة في العملية التعليمية والمهنية للخريجين بعد التخرج ومساعدتهم في الحصول على وظائف عن طريق إتاحة الفرص للمتميزين على الأقل منهم وتحفيزهم على الأقل ليكونوا خير ممثل لمؤسساتهم التعليمية، بالإضافة إلى اعتماد الأساليب الحديثة المتطورة في البرامج التعليمية والمهنية لتتناسب مع المعايير الدولية المؤهلة بقوة لسوق العمل المحلية والدولية.[٦]

هناك دراسة أخرى بعنوان «مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني» للدكتور محمود الجعفري الصادرة عن مركز ماس، ودراسة حول نقص وفجوة المهارات في البناء والإنشاءات في الأرض الفلسطينية المحتلة، للدكتور سمير عبدالله، معهد ماس، وأخرى بعنوان نقص المهارات وفجوتها في القطاع السياحي للباحث نفسه.

وأظهرت نتائج دراسة بعنوان[٧] «تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني متطلب أساسي للاستجابة لاحتياجات سوق العمل» الحاجة الملحة لإجراء تدخلات إستراتيجية لتعزيز نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وتمكينه من مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات التنمية الاقتصادية، وتمحورت هذه التدخلات حول السياسات المتعلقة بحوكمة النظام، وتعزيز إنتاجية مخرجاته وتحسين جودته، وإدارة النظام وكفاءته.

الإطار الإستراتيجي

وضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إستراتيجية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠٢١-٢٠١٦) وتهدف إلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز جدوى نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمعني، وتزويد كل الشباب والكبار بالمهارات اللازمة للحصول على عمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة والتعلم مدى الحياة، والمساهمة في تنفيذ خطة التنمية

المستدامة للعام ٢٠٣٠ برمتها.[٨]

ترى الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (٢٠٢٠-٢٠١٠) أن التدريب والتعليم المهني والتقني يتسنمان مكانة وموقعاً متقدمين في منظومة تنمية الموارد البشرية، وتعترف بدورهما كتعليم يتمتع بجودة عالية، ويواكب تطلع المجتمعات نحو الاقتصاد المعرفي، والهدف العام تزويد سوق العمل في الدول العربية بالكفايات اللازمة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين درجة تنافسية المنشآت الإنتاجية وتطوير قدرات الأفراد وتلبية احتياجاتهم.[٩]

فلسطينياً، أجمعت الحكومات المتعاقبة على أهمية تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتوفير الكوادر البشرية القادرة على الاندماج في العملية التنموية، وقد سجلت محاولات لإصلاح هذا القطاع التعليمي منذ العام ١٩٩٦ من خلال تطوير الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني وتم اعتمادها في العام ١٩٩٨، وهدفت الإستراتيجية إلى تطوير نظام تعليم وتدريب مهني وتقني موحد فعال وكفؤ ومستجيب لاحتياجات السوق والمجتمع.

وتم العمل على تحديث هذه الاستراتيجية في العام ٢٠١٠ التي تهدف إلى خلق قوى عاملة في فلسطين تمتاز بقوة المعرفة، والكفاءة، والقدرة، والدافعية العالية، والريادة، والقدرة على التكيف، والإبداع والتميز؛ للمساهمة في عملية الحد من الفقر ودفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تسهيل توفير تعليم وتدريب مهني وتقني عالي الجودة مرتكز إلى الطلب ومربوط بجميع قطاعات الاقتصاد على جميع المستويات ولجميع الناس.[١٠]

جرى إعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم (٢٠٢٢-٢٠١٧) النسخة المطورة للإستراتيجية القطاعية الثالثة، ونصت على مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل مع ضمان تكافؤ فرص الجميع في الحصول عليه. ومن تدخلات برامج الخطة القطاعية للتعليم ٢٠١٧-٢٠٢٢ ذات العلاقة، تطوير سياسة للطلبة الذين يتحولون من نظام التعليم الرسمي إلى مؤسسات ومراكز التدريب غير النظامي قبل نهاية الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم ٢٠١٧-٢٠٢٢ والتوسع في دمج التعليم المهني بالتعليم العام للصفوف ٧-٩ في جميع المدارس وفي عدد المواضيع من خلال منحى التعريض.[١١]

يقول الكاتب سامر سلامة: إن مسيرة تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني

والتقني استمرت حتى العام ٢٠٠٦ بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٦ القاضي بإنشاء المركز الفلسطيني لتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني، في خطوة وصفت بالمهمة على طريق توحيد مرجعيات منظومة التعليم والتدريب المهني في فلسطين. إلا أنه ومنذ ذلك التاريخ توقفت مختلف الجهود الرامية إلى تنفيذ قرارات الحكومة بهذا الخصوص وكأن الزمن توقف.[١٢]

يضيف سلامة: «استمرت حالة التشتت والتشرذم في كامل المنظومة، الأمر الذي انعكس سلباً ليس على منظومة التعليم والتدريب المهني فقط وإنما على زيادة معدلات البطالة بين الشباب، بسبب الخلل الواضح في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. فالمشكلة الأساسية التي واجهت ولا تزال تواجه منظومة التعليم والتدريب المهني هي تشتت وتشرذم هذه المنظومة، وعدم وجود مرجعية واضحة لعملها، الأمر الذي تركها غير فعالة لا بل ضعيفة الإنجاز والإنتاجية. وبسبب التشتت والتشرذم فإن المنظومة لم تستطع النهوض أو فرض أجندة وطنية واضحة للنهوض بالتعليم والتدريب المهني، وتمكينه من تقديم خدمات نوعية متميزة قادرة على ردم الفجوة العميقة في سوق العمل بين العرض والطلب. [١٣]

في حين بين د. ريان درويش، مدير العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة في وزارة الاقتصاد الوطني/ باحث وكاتب في الشؤون الاقتصادية والعلاقات الدولية أن المشكلات والصعوبات أو المعيقات التي تعترض انطلاق أو اتساع المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، لا تزال قائمة، وفي تزايد، على الرغم من كونها المحرك الرئيس والعمود الفقري للاقتصاد الوطني. ومن أهم أسباب ذلك، الفجوة الواسعة بين المؤسسات العلمية التعليمية والتكوينية ومراكز البحث فيها، إن وجدت، من جانب، والمؤسسات (الشركات) الصناعية وإدارات الإنتاج فيها من جانب آخر.[١٤]

وأشار د. درويش إلى أن الجامعات والشركات تحتاج إلى أن تصبح على وعي كاف وإدراك كامل بدور كل منهما وبشكل متناسق، وأن يكونا على قدر من المسؤولية في مسألتي التحمل والاجتهاد؛ وبذلك يقع على عاتق التعليم العالي ومن يمثله في القطاعين العام والخاص واجب أن تكون الخدمات المتعددة والمتجددة والمتنوعة المقدمة لتعليم الطلاب الجامعيين قائمة على المعرفة والإبداع والتفكير العلمي الخلاق، ويقع على عاتق الشركات والمنشآت عموماً واجب تزويد هؤلاء الطلاب أثناء الدراسة بالخبرات العملية التطبيقية والبحثية العميقة وتوفيرها على الدوام، بحيث يتخرجون ولديهم ما يكفي من الخبرة بالعمل والسوق، ومن الثقة بالنفس وخوض الغمار، ومن القدرة على التفكير

وصناعة الأفكار.[١٥]

الوضع الراهن

وضعت الحكومة الثامنة عشرة إستراتيجية التنمية الاقتصادية بالعناقيد، واعتبرت التعليم المهني والتقني ركيزة أساسية في مواجهة معدلات البطالة والفقر وتوسيع القاعدة الإنتاجية في فلسطين.

يقول رئيس الوزراء د. محمد إشتية في هذا الشأن: إن أحد «الأهداف الرئيسة للحكومة، هو إنجاز نموذج فلسطيني متميز لمنظومة متطورة وفعالة للتعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، تكون قادرة على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، ومعالجة الاختلالات في مخرجات التعليم والاستجابة للواقع الاجتماعي والاقتصادي الوطني، وتسهم في اعتمادنا على ذاتنا وتنفيذ خطة الانفكاك الاقتصادي من الاحتلال، آخذة بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية الحاصلة ومهن المستقبل، ومبنية على شراكة حقيقية مع القطاع الخاص.»[١٦]

صادقت الحكومة على توصيات اللجنة الوزارية بشأن النهوض بالتعليم والتدريب المهني والتقني، وإنشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، ووافقت على إنشاء الجامعة التقنية. [١٧]

اعتبر الكاتب سامر سلامة قرار إنشاء الهيئة قراراً إستراتيجياً، ولكن يبقى التحدي في القدرة على إخراج هذه الهيئة إلى النور، خاصة أن هناك قرارات مشابهة اتخذت في العام ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ إلا أنها بقيت تحت رحمة ممثلي الوزارات ذات العلاقة الذين انحدروا في نقاشاتهم إلى كيفية تبادل الأدوار وتوزيع الموارد فيما بينهم، بدلاً من البحث في كيفية توحيد المنظومة من خلال المجلس الأعلى في ذلك الوقت. ويمكن أن يتكرر هذا النقاش عند البحث في دور الهيئة الجديدة وإطار عملها.[١٨]

أغلقت هيئة الاعتماد والجودة ١٢٠ برنامجاً تعليمياً لم تعد تلبي احتياجات سوق العمل، واعتمدت ٦٠ برنامجاً تكاملياً وتقنياً ودراسات عليا جديدة بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل وتعزيز البحث العلمي، وتعقيباً على ذلك، قال الدكتور معمر اشتيوي رئيس الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة التابعة للتعليم العالي: «إغلاقنا ١٢٠ برنامجاً تعليمياً هو ناتج عمل وجهد استمر ستة أشهر من خلال التواصل مع المؤسسات لتطوير برامجها، وقد جاء بتوجيهات الحكومة وسياستها الجديدة نحو تعزيز برامج التعليم المهني والتقني وتعزيز البحث العلمي في الدراسات العليا ونحو برامج يكون فيها الإطار التطبيقي أكثر من الإطار النظري.[١٩]

خلاصة

يعاني قطاع التعليم التقني والمهني في فلسطين حالة من التشتت بين المؤسسات التي تعنى بتطوير هذا القطاع، على الرغم من وجود إطار إستراتيجي لتطوير هذا القطاع، إلا أن كثيراً من التدخلات والنقاشات غير المجدية أعاقت العديد من الفرص لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، فباتت الكثير من مخرجات التعليم لا تنسجم مع حاجات السوق، ما أدى إلى خلق فجوة واسعة بين العرض والطلب. لذلك لا بد من العمل على حوكمة قطاع التعليم التقني والمهني في فلسطين عبر الإسراع في إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، وعمل دراسات متخصصة حول احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة البيئة القانونية الناظمة للتعليم المهني والتقني، والعمل على تحديثها وتطويرها. وقد يكون من المناسب وضع قانون خاص بالتعليم المهني والتقني بالإضافة إلى ضرورة أن تضع الجامعات الفلسطينية نصب أعينها وضع خطط قائمة على أساس احتياجات السوق الفلسطينية بشكل خاص والدولية بشكل عام.

المصادر والمراجع

١. دراسة مؤشرات المستقبل، احتياجات سوق العمل من تخصصات العلوم والمهن الطبية وتكنولوجيا المعلومات بمكوناتها والحقوق والإعلام والفنون والموسيقى والرياضة بمكوناتها والتسويق والمحاسبة للباحثين د. نصر عبر الكريم، وعبد الله مرار، منتدى شارك الشبابي ووزارة العمل، حزيران ٢٠١٩.

٢. سياسات تطوير قدرة التعليم والتدريب المهني، محمد خليفة، عبد الوهاب عبد العزيز، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ٢٠١٠.

٣. مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية، محمود الجعفري، دارين لافي، معهد ماس، ٢٠٠٤.

٤. رعاية الإبداع والابتكار في الصناعة الفلسطينية، د. رابح مرار، معهد ماس، ٢٠١٧.

٥. نقص المهارات وفجواتها في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ماس، ٢٠١٩.

٦. اقتصاد المعرفة، د. هبة عبد النعيم، د. سفيان قعلول، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩.

٧. دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، د. عبد الفتاح نصرالله، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠١٨.

وثائق:

١. الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم (٢٠٢٢-٢٠١٧).

٢. الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني ١٩٩٨.

٣. تحديث الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني ٢٠١٠.

٤. الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (٢٠١٠- ٢٠٢٠).

٥. إستراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٦-٢٠٢١).

٦. قرارات الحكومة الفلسطينية الخاصة بالتعليم التقني.

مواقع إلكترونية:

١. جهاز الإحصاء الفلسطيني.

٢. الأمم المتحدة.

٣. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٤. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس)

٥. صحيفة الأيام.

٦. صوت فلسطين.

٧. الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

مقابلات:

- د. ريان درويش، مدير العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة في وزارة الاقتصاد الوطني/ باحث وكاتب في الشؤون الاقتصادية والعلاقات الدولية، بتاريخ ٢٦,١,٢٠٢٠

- مقال صحافي، سامر سلامة، في خطوة متقدمة لدعم التنمية العنقودية»، نشر في صحيفة «الأيام»، بتاريخ ٢٣,١,٢٠٢٠

الهوامش

١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
http://www.pcbs.gov.ps/postar.1 3512=aspx?lang=ar&ItemID

٢ أهداف التنمية المستدامة الاممية ٢٠٣٠
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html

٣ المصدر السابق

٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2433.pdf

٥ دراسة مؤشرات المستقبل، احتياجات سوق العمل، نصر عبد الكريم وعبدالله مرار، منتدى شارك الشبابي ووزارة العمل، حزيران ٢٠١٩

٦ رسالة ماجستير ٢٠١٦، محمود أبو عودة
http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0048919

٧ الخطة الاستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني متطلب اساسي للاستجابة لاحتياجات سوق العمل، هشام كحيل، معهد ماس، ٢٠١٥
https://library.palestineeconomy.ps/public/files/server/20151412134557-2.pdf

٨ إستراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني(٢٠١٦-٢٠٢١
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245239_ara

٩ استراتيجية العربية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٦-٢٠٢١

10 https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245239_ara

9 http://www.moehe.gov.ps/moehe/plansandstrategies

١١ الخطة الإستراتيجية ٢٠١٧-٢٠٢٢

http://www.mohe.pna.ps/moehe/plansandstrategies

١٢ سامر سلامة في خطوة متقدمة لدعم التنمية العنقودية»، الايام،٢٠٢٠

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=139feb7cy329247612Y139feb7c

13 https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=139feb7cy329247612Y139feb7c

١٤ مقابلة بتاريخ ٢٦,١,٢٠٢٠ ضمنها واقع علاقة الجامعات الفلسطينية بالأعمال والمنشآت في فلسطين

١٥ المصدر السابق

16 http://vop.ps/page-59760.html

١٧ قرارات، الامانة العامة لمجلس الوزراء

http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/49136

١٨ سامر سلامة في خطوة متقدمة لدعم التنمية العنقودية»، الايام،٢٠٢٠

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=139feb7cy329247612Y139feb7c

١٩ اعتماد ٦٠ برنامجاً تخصصياً جديداً

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/12/18/1300594.html

سياسات الحماية والسلامة الطبية والصحية في فلسطين «الأخطاء الطبية»

زكريا السرهد*

حدث كثير من النقاش والجدل حول أطـراف العلاقة في إطار الخدمة الطبية والصحية في فلسطين، الطواقم الطبية والمراكز الطبية والمريض، وأدت العلاقة غير المنظمة بينها إلى العديد من الإشكاليات، خاصةً في حالة وفاة المريض أثناء تلقيه العلاج، أو تعرضه لانتكاسات قد تؤثر عليه لاحقاً. وجاء إصدار القرار بقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٨ بشأن الحماية والسلامة الطبية والصحية لتنظيم هذه العلاقة في إطار القانون، بهدف حماية أطراف العلاقة والتقليل من النتائج السلبية الناجمة عن العمل الطبي والصحي، وخاصة ما يعرف عادةً «بالأخطاء الطبية»، ولتوفير بيئة قانونية قادرة على حماية أطراف العلاقة جميعها ضمن رؤية متوازنة للحقوق والواجبات، والتقليل من نسبة الأخطاء الطبية والمضاعفات الطبية، ورفع مستوى الأداء الصحي في فلسطين.

تشير الدراسات إلى أهمية السياسات التي تتضمن تبني خطوات نشطة بهدف التقليل من نسبة الأخطاء الطبية، وذلك من خلال إقامة نظام وبيئة قانونية يتبنيان آليات تحليل موضوع الأخطاء الطبية والتعرف إلى أسبابها سواء كان منشؤها الطبيب أو المؤسسة التي تقدم الخدمة الطبية والصحية، والحاجة الماسة إلى التدخل من أجل إحداث تغيير كبير في الثقافة والنظم الطبية الداخلية.[١]

*باحث في السياسات العامة

مفهوم المسؤولية الطبية:

تتمحور المسؤولية الطبية في طبيعتها حول المسؤولية عن الأخطاء التي تصدر عن الطبيب. ويعرف الخطأ بشكل عام بأنه «تقصير في مسلك الإنسان عند قيامه بفعل أو امتناع إرادي تترتب عليه نتائج تنطوي على ضرر، ولم يقصدها الفاعل، ولكن في وسعه تجنبها لو بذل ما هو واجب من الحيطة والحذر».[٢]

عرف قانون المسؤولية الطبية الأردني «الخطأ الطبي» بأنه «أي نشاط سواء بالفعل أو بالترك لا يتفق مع القواعد المهنية وينتج عنه ضرر». إلا أنه عرف «المضاعفة الطبية» على أنها «تفاقم الحالة الطبية بالرغم من الاحتياطات التي يتخذها مقدم الخدمة».[٣] كما عرف القانون الإماراتي الخطأ الطبي بأنه «الخطأ الذي يرجع إلى الجهل بأمور فنية يفترض من كل من يمارس المهنة الإلمام بها وكان هذا الخطأ راجعاً إلى الإهمال أو عدم بذل العناية اللازمة».[٤]

مسؤولية الطبيب:

مسؤولية الطبيب على أساس تقصيري:

تقوم المسؤولية التقصيرية للطبيب في حال الإخلال بالالتزام القانوني ومنشؤه الالتزام بعد الإضرار بالغير ضمن ما يعتبر عملاً غير مشروع.[٥]

مسؤولية الطبيب على أساس تعاقدي:

حيث يعتبر أن منشأ مسؤولية الطبيب في القطاع الخاص مسؤولية عقدية، أي عقد بين الطبيب والمريض أو من يمثله، ويتضمن التزام الطبيب ببذل الجهد المطلوب منه لتقديم الخدمة العلاجية للمريض.[٦]

مسؤولية الطبيب الجنائية:

وهي الحالات التي يصل فيها الخطأ الطبي إلى درجة الخطأ الجنائي أو حالة انعدام العقد، ولكي تتحقق هذه المسؤولية يتعين على المريض أو من ينوب عنه إثبات خطأ الطبيب والضرر الذي لحق بالمريض نتيجة ذلك الخطأ، وإثبات قيام العلاقة السببية بين الخطأ والضرر.[٧]

مسؤولية الطبيب الجزائية:

المسؤولية الجزائية عن الخطأ الطبي تقوم على مجموعة من القواعد التي تحكم المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات، وبالتالي، فإن منشأ هذه المسؤولية الجزائية يقوم على قاعدة الخطأ الجنائي الذي يعتبر أحد أشكال الأخطاء بشكل عام.[٨]

مسؤولية الطبيب التأديبية:

يمكن إيقاع العقوبات التأديبية على الطبيب في حال ارتكابه خطأ طبياً إلى جانب المسؤولية المدنية والجزائية، في حال ثبوت ذلك من خلال لجان التحقيق الإدارية إذا كان الطبيب موظفاً حكومياً[٩] وارتكب خطأ متعلقاً بمهام وظيفته وفق ما نصت عليه المادة (٦٨) من قانون الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٨م وتعديلاته، التي تضمنت الإجراءات والعقوبات

التأديبية. كما أن قانون نقابة الأطباء رقم (١٤) لسنة ١٩٥٤م، وتعديلاته وأنظمته الصادرة عنه، تضمن العقوبات التأديبية التي تسري على الأطباء في القطاع العام والخاص وذلك في نص المادة (١٣) من القانون حول الواجبات المهنية والمسلكية التي يتوجب على الأطباء الالتزام بها، وتضمنت المادة (٣٨) من القانون نفسه تشكيل مجلس التأديب وتشكيلته واختصاصه وكيفية انعقاده. وتضمنت المادة (٤٣) من القانون أيضاً تحديد العقوبات المسلكية التي يتوجب أخذها بحق الطبيب الذي ارتكب خطأ طبياً.

الإحصاءات حول حجم الأخطاء الطبية:

الأخطاء الطبية عادةً ما تقع في مختلف المجتمعات، سواء كانت مجتمعات متطورة أو مجتمعات نامية. وتشير الإحصائيات إلى أن خمسة ملايين شخص توفوا نتيجة الأخطاء الطبية خلال العقد الماضي في أوروبا وكندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، وتقدر قيمة الخسارة الناجمة عن ذلك بنحو تريليون دولار. وتضمن تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية أن واحداً من كل عشرة أشخاص يصاب بضرر نتيجة الأخطاء الطبية في المستشفيات في الدول المتقدمة.[١٠] كما أن عدد المتوفين نتيجة الأخطاء الطبية في الولايات المتحدة في العام ١٩٩٩ وصل إلى ٩٨ ألفاً، أي ثلاثة أضعاف عدد المتوفين نتيجة حوادث الطرق.[١١] كما أن ١٩٪ من عدد الوفيات في أستراليا كانت نتيجة الأخطاء الطبية.[١٢] كما تشير الإحصائيات إلى أن عدد الإصابات الناتجة عن الأخطاء الطبية في كندا التي يمكن تفاديها وصلت إلى ٧٠ ألف إصابة سنوياً.[١٣]

في فلسطين، لا توجد لغاية الآن أرقام دقيقة حول حجم الأخطاء الطبية ونسبتها، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تتعلق بعدد الشكاوى المقدمة بشأن الأخطاء الطبية. فالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تشير إلى أن عدد الشكاوى التي تتعلق بالأخطاء الطبية وصلت في العام ٢٠١١ إلى ٢٦ شكوى،[١٤] فيما تابعت النيابة العامة ١١ قضية تتعلق بالأخطاء الطبية في العام ٢٠١١،[١٥] وتشير نقابة الأطباء في المحافظات الشمالية إلى أنها تلقت ٣٢ شكوى تتعلق بالأخطاء الطبية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١١،[١٦] وتبقى هذه الأرقام عبارة عن مؤشرات لا تعبر عن الحجم الدقيق للأخطاء الطبية في فلسطين.

الإطار القانوني لمعالجة المسؤولية الطبية قبل إصدار القرار بقانون:

قبل إصدار هذا القرار بقانون كانت تطبق القواعد والتشريعات العقابية العادية، فيما يعرف بالمسؤولية الجزائية المنصوص عليها في قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ في الضفة الغربية، وقانون العقوبات رقم (٧٤)

لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته المطبق في قطاع غزة، وقانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، أما فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية فقد كان يطبق قانون المخالفات المدنية وتعديلاته لسنة ١٩٤٤.

ومع ذلـك، خلا قانون الصحة العامة الفلسطيني رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٤ من أي نصوص تشير إلى الخطأ الطبي، واكتفى بالتطرق إلى ضرورة حصول الطبيب على ترخيص قبل مباشرته المهنة من الجهات المختصة. فيما نظم قانون الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته عملية التحقيق والمساءلة التأديبية في حالة وقوع الأخطاء الطبية في القطاع الحكومي، ضمن العقوبات التأديبية لأي موظف حكومي. كما ينظم قانون نقابة الأطباء الأردني رقم (١٤) لسنة ١٩٥٤ وقانون نقابة أطباء الأسنان رقم (١١) لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته، وقانون نقابة الصيادلة رقم (١٠) لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته عملية التحقيق والمساءلة التأديبية في المهن الطبية وطب الأسنان والصيدلة في الضفة الغربية فقط.[١٧]

على أثر حدوث العديد من حالات الوفاة أو الإعاقة نتيجة الأخطاء الطبية، وتعرض العديد من العاملين في المهن الطبية وخاصة الأطباء للاعتداء، وعدم التفريق بين الضرر الناجم عن الأخطاء الطبية والمضاعفات الطبية لمتلقي الخدمة، أصبحت هناك حاجة ماسة لإصدار قانون ينظم العلاقة بين مقدمي الخدمة ومتلقي الخدمة في المجال الطبي. وقد أثار إصدار هذا القرار بقانون العديد من النقاشات والتحفظات والاعتراضات من مختلف أطراف العلاقة، وخاصة الطواقم العاملة في القطاع الطبي والصحي بشكل عام.

آليات إعداد مشروع القانون:

١. دور المجلس التشريعي:

بلورت مجموعة العمل الخاصة بالشأن الاجتماعي في المجلس التشريعي في العام ٢٠٠٣ مقترحاً لإعداد مسودة لمشروع قانون «المسؤولية الطبية». بهدف الحد من الأخطاء الطبية وحماية الأطباء وتوفير البيئة القانونية المناسبة لضمان أريحية العمل للأطباء، وتقديم أفضل علاج للمرضى، واستثمار الخبرات والإمكانيات الطبية وحماية متلقي الخدمات الطبية. وكحل مؤقت، أوصت مجموعة العمل بإعداد لائحة تنفيذية مناسبة بقانون الصحة للعام ٢٠٠٤ (شق الأخطاء الطبية) وتطويرها وتسليمها لمجلس الوزراء، والتحضير لورشة عمل موسعة تضم مختلف الجهات ذات العلاقة كنقابة الأطباء ونقابة الصيادلة والتمريض ووزارة الصحة لإعداد مشروع قانون «المسؤولية الطبية» بشكل عصري ومناسب.[١٨]

٢. مجلس الوزراء ووزارة الصحة:

أصدر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢١ القرار رقم (١٧/١٩٧) بشأن تشكيل لجنة خاصة لإعداد مشروع قانون بالسلامة الطبية والصحية. وقد تشكلت اللجنة برئاسة الدكتورة خيرية رصاص من مجلس الوزراء، وثمانية أعضاء آخرين ممثلين لكل من: (وزارة الصحة، وزارة العدل، النيابة العامة، نقابة الأطباء، معهد الصحة العامة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، نقابة أطباء الأسنان، المجلس الفلسطيني الصحي الأعلى). وقد خرجت اللجنة بعد جولات من النقاش بمسودة نهائية للقانون صادق عليها مجلس الوزراء في جلسته رقم ٢٠٣، وأحيل للرئيس الذي صادق على القانون،[١٩] وتم إصداره بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٢، ونشر في مجلة الوقائع الفلسطينية بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٣، على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ النشر.[٢٠]

٣. النقابات المهنية الطبية والصحية:

شاركت نقابة الأطباء في النقاشات حول القانون قبل إقراره، كما شاركت في الصياغة، وتم التوافق بين أعضاء مجلس النقابة والهيئة العامة من مختلف التخصصات في المهن الطبية والصحية على مجموعة من النقاط والتعديلات التي رفعت إلى مجلس الوزراء، ولكن حسب ما ذكره نقيب الأطباء فإن الدائرة القانونية في الرئاسة جمعت بين المستشارين القانونيين في الرئاسة ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة الصحة، واستثنت دور نقابة الأطباء في وضع الأسس النهائية، واستثنت بعض التعديلات التي طالبت بها النقابة بسبب خرقها الدستور، فطالبت النقابة بإعادة المواد كما تم الاتفاق عليها سابقاً.[٢١]

٤. مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة:

هناك بعض المؤسسات التي أشارت إلى عدم وجود مشاركة واسعة من مؤسسات المجتمع المدني في نقاش مواد القانون قبل إقراره،[٢٢] فيما أن هناك رأياً آخر يشير إلى وجود مشاركة واسعة من هذه المؤسسات ذات العلاقة في نقاش مسودة القانون وتقديم الاقتراحات والتعديلات، بل والتأكيد على أن هذا القرار بقانون قد أعد بنهج تشاوري، حيث شاركت في النقاشات والتشاورات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومجموعة من مؤسسات المجتمع المدني والجامعات أيضاً.[٢٣]

سياسات الحماية:

إن الهدف من إصدار القرار بقانون بشأن الحماية والسلامة الطبية والصحية، هو الوصول إلى سياسات متوازنة بشأن أطراف العلاقة الثلاثة: متلقي الخدمة الطبية والصحية،

مقدمي الخدمة الطبية والصحية، ومراكز تقديم الخدمة الطبية والصحية، وتحديداً رفع مستوى تقديم الخدمة الطبية والصحية في فلسطين، من خلال خلق بيئة مناسبة لتقديم الخدمات الطبية والصحية، وتعزيز الثقة بين أطراف العلاقة في هذا الإطار، وتحقيق أعلى مستوى من الأمن الطبي والصحي والحماية لتلك الأطراف.

اولاً: سياسات حماية متلقي الخدمة.

١. شمولية الحماية لمتلقي الخدمة:

في الفقرتين الأولى والثانية من المادة (٢) تطرق القرار بقانون إلى شمولية سريان أحكامه من حيث المسؤولية والحماية، فشمل المهن الطبية، والمهن الصحية المساعدة، وذلك لإضفاء مزيد من الدقة، بعد أن كان الأمر منوطاً بعمل الطبيب فقط، بل أصبح يشمل مسؤولية من يعملون في مجال المهن الصحية المساعدة، حيث تختلف طبيعة وتصنيف العمل والمهام بين المهن الطبية والمهن الصحية المساندة. وهذا من شأنه أن يحدد نطاق مسؤولية الطبيب عن الخطأ ومسؤولية مساعديه، وفيما إذا كان هذا الخطأ قد وقع بفعل اتباع المساعدين تعليمات الطبيب ذاته، أو بفعل خطأ وقع من المساعدين أنفسهم، نتيجة عدم اتباعهم الطرق السليمة في تنفيذ التعليمات أو الإجراءات المطلوبة منهم عادة بحكم عملهم.[٢٤]

٢. الإجراءات الوقائية لحماية متلقي الخدمة:

تضمنت المادة (٣) إلزام من يمارس أياً من المهن الطبية والصحية المساعدة الحصولَ على إذن المزاولة والحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة، حيث إن إلزامية الحصول على الأذون والتراخيص من شأنها التأكد من القدرات الفنية والتقنية لدى العاملين في المهن الطبية والمهن الصحية المساعدة، وذلك عن طريق الخضوع لامتحانات المزاولة وعدم الاكتفاء بشهادات الدراسات العليا، والتأكد أيضاً أن تلك الشهادات صادرة عن مراكز تعليمية معترف بها من وزارة التعليم العالي. وهذا يساهم في التخفيف من نسبة الأخطاء الطبية من جهة، ورفع مستوى جودة الخدمات الطبية والصحية. حيث إن من لا يملك الحق في مزاولة مهنة الطب وأي مهنة صحية وطبية مساعدة، يعتبر معتدياً على الجسم البشري بشكل متعمد، فحرمة المساس بالجسم البشري هي الأساس، والاستثناء أن يكون ذلك من طبيب حاصل على شهادة مزاولة المهنة وفق القواعد والأنظمة واللوائح والقوانين.[٢٥]

٣. إجراءات السلامة الآنية:

تضمنت الفقرة (٣) من المادة (٤) وجوب إعداد مقدم الخدمة الطبية والصحية ملفاً طبياً لمتلقي الخدمة في أماكن تقديمها، على أن تشمل الإجراءات المتعلقة به وبرعايته، وإعلامه

بها وتوضيح المضاعفات الطبية المتوقعة. وهذا حق للمريض في الاطلاع على الإجراءات العلاجية أو الجراحية التي ينوي الطبيب القيام بها. إلا أن الطبيب يكون غير ملزم بشرح التفاصيل كافة وخاصة تلك العلمية منها التي لا يفهمها المريض، أو في الحالات التي يكون فيها المريض غير قادر على تلقي تلك المعلومات، أو في حالة نفسية يقدر الطبيب أن إعلام المريض بالإجراءات والنتائج المتوقعة كافة قد يؤثر على وضعه النفسي بشكل سلبي.[٢٦]

كما تضمنت المادة (٩) إلزام المسؤولين عن مراكز تقديم الخدمات الطبية والصحية الالتزام بالبروتوكولات التي تحدد فيها الإجراءات الخاصة بالقواعد المهنية والإجراءات الواجب اتباعها فيها. وفي الوقت نفسه أتاحت للطبيب حرية اختيار طريقة العلاج وإن كانت مخالفة غيره، ولكن هذه الحرية مقيدة بحيث تكون متفقة مع الأصول والمعايير الطبية المتعارف عليها.[٢٧] كما حظرت المادة (١١) الفقرة (٣) استعمال من يمارس مهنة طبية أو صحية وسائل غير طبية أو غير مشروعة في تشخيص متلقي الخدمة وعلاجهم. إلا أن هذا الأمر لا يتضمن الخطأ في التشخيص، إلا إذا كان الخطأ في التشخيص ناجماً عن الإخلال بالأصول العلمية الثابتة المعترف بها من الجميع، هنا يعتبر خطأ طبياً موجباً للمسؤولية.[٢٨]

تضمنت الفقرة (٤) من المادة نفسها حظر تحرير من يمارس مهنة طبية أو صحية تقريراً طبياً مخالفاً للحالة الصحية لمتلقي الخدمة، وتضمنت الفقرة (٥) حظر إفشاء أسرار متلقي الخدمة التي يطلع عليها من يمارس مهنة طبية أو صحية إلا للجهات المختصة وفق القانون. وتضمنت الفقرة (٦) حظر علاج متلقي الخدمة دون رضاهم. وهناك آراء مختلفة حول حق المريض في قبول أو رفض العلاج، فهناك اتجاه يرى أنه حتى وإن توافرت العناية القصوى والمصلحة الراجحة لصالح المريض، فيجب الحصول على موافقة المريض، وعدم القيام بالتدخل العلاجي دون رضاه.[٢٩] فيما يرى الاتجاه الآخر أن مصلحة المريض هي الفضلى، في حالة كون وضع المريض حرجاً، يمكن للطبيب التدخل العلاجي أو الجراحي رغم رفض المريض.[٣٠] والقانون الفلسطيني أخذ بالاتجاه الأول، الذي يرى ضرورة موافقة المريض أو من ينوب عنه قانوناً.

٤. حفظ الحقوق اللاحقة:

على الرغم من نص المادة (١٣) على تقادم الدعاوى الطبية بمرور سنتين، وذلك بتقييد الفترة الزمنية لصالح الطبيب وعدم إبقاء المجال مفتوحاً لإقامة الدعاوى ضد الأطباء، فإن الفقرة (د) في حالة وفاة المتلقي للخدمة، فإنه يبدأ احتساب تقادم الدعاوى لمدة سنتين من تاريخ بلوغ الورثة القصر الثامنة عشرة من

العمر. كما أنه في حالة ثبوت أن المدعى عليه قد أخفى الخطأ الطبي بطريق الاحتيال، فيتم احتساب مدة التقادم للدعاوى الطبية اعتباراً من بلوغ المدعي الثامنة عشرة من العمر إذا كان وقت نشوء سبب الدعوى لأول مرة دون الثامنة عشرة، وعند عودة المدعى عليه إلى فلسطين إذا كان وقت نشوء الدعوى خارجها.

إلا أن القانون يكتفي بالنص على حالتين فقط لإعـادة احتساب مدة التقادم لرفع الدعاوى، فيما قد تنشأ حالات أخرى، غير تلك المتعلقة ببلوغ سن الثامنة عشرة للمدعي، وعودة المدعى عليه إلى البلاد، كتغيب المدعى عليه داخل البلاد وعدم معرفة مكانه وعنوان له، أو أي حالات أخرى، ولذا، كان يتوجب إضافة فقرة تتضمن أي حالات أخرى تعذر في حينها احتساب مدة التقادم، التي من الممكن أن تبت فيها اللجنة الطبية المشكلة لمتابعة الشكاوى المتعلقة بالأخطاء الطبية.

كما أن القانون يلقي عبء إثبات الخطأ الطبي الذي يؤدي إلى حدوث إصابة وضرر على المدعي (المريض أو من ينوب عنه قانوناً)، ولم يتطرق إلى إمكانية تقديم المساعدة للمدعين في إثبات وقوع الخطأ الطبي.[٣١]

ثانياً: سياسات حماية مقدمي الخدمة

عرف هذا القانون مقدم الخدمة الطبية والصحية بأنه الشخص المصرح له بمزاولة المهن الطبية والصحية المساعدة، وذلك لإضفاء الشمولية في المسؤولية والحماية، فالعمل الطبي والصحي هو عمل مشترك وغالباً ما يتم عن طريق فريق، وتتوزع فيه المسؤولية وفق هرمية واضحة.[٣٢]

١. سياسات الحماية القبلية:

تضمنت المادة (٥) من القانون الإجراءات التي يتوجب على الطبيب الأخذ بها قبل البدء بإجراءات العلاج لمتلقي الخدمة، وذلك بهدف تحصين الوضع القانوني للطبيب من أي مسؤولية قانونية قد يدعى عليه فيها لاحقاً، حيث يتوجب عليه أن يحصل على إقرار من متلقي الخدمة أو من ينوب عنهم بعلمهم بالإجراءات الطبية التي سيجريها الطبيب، وكذلك المضاعفات الطبية المتوقعة من التدخل العلاجي. فمن المبادئ الأساسية في القانون الطبي ضرورة الحصول على رضا متلقي الخدمة، لدرجة أن الرأي في ذلك ذهب إلى عدم جواز انتقال الطبيب من مرحلة اقتراح العلاج إلى المرحلة التنفيذية إلا إذا حصل على موافقة متلقي الخدمة بمباشرة التدخل العلاجي أو الجراحي.[٣٣]

لم يترك القانون أيضاً حالة الضرورة والاستعجال في هذا الأمر كاستثناء، أنه في حالة عدم التمكن من إعلام متلقي الخدمة أو من ينوب عنه تكون هناك إجراءات أخرى يجب على الطبيب القيام بها وذلك بأن يأخذ موافقة طبيبين اثنين على الأقل من المختصين. إلا أنه ليس من الواضح إذا ما كان يتوجب أن تكون الموافقة مكتوبة أو شفهية، إذ كان يجب أن يكون النص واضحاً بأن تكون موافقة الطبيبين مكتوبة على وجه التحديد. فأغلب الآراء ترى أن حالة الضرورة التي يتعذر فيها الحصول على الموافقة من متلقي الخدمة أو من ينوب عنه قانوناً تعتبر أمراً مقبولاً، ولا توجب المسؤولية على الطبيب.[٣٤]

إلا أن المادة ذاتها في الفقرة (٣) نصت على وجوب أن يكون إعلام متلقي الخدمة أو من ينوب عنه قانوناً موثقاً ويحمل توقيع متلقي الخدمة أو من ينوب عنه قانوناً، ويحتفظ به في ملف متلقي الخدمة.

٢. سياسات الحماية الآنية:

تضمنت المادة (٧) من القانون بأن يؤخذ إقرار كتابي من متلقي الخدمة في حالة إصرار الأخير على الخروج من مركز تلقي الخدمة الطبية، وذلك لحماية الطبيب من أي مساءلة في حالة حدوث مضاعفات سلبية على حالة متلقي الخدمة نتجت عن خروجه وعدم استكماله تلقي العلاج. حيث إن الطبيب سيكون مساءلاً عن المغادرة المبكرة لمتلقي الخدمة، وما ينتج عن ذلك من أضرار، ولذا، على الطبيب الحصول على إقرار مكتوب من متلقي الخدمة على ما يثبت رفضه البقاء في المستشفى.[٣٥]

كما أن هناك بعض الحالات التي يتعرض فيها متلقو الخدمة للأضرار نتيجة استخدام أدوية وأجهزة وأدوات طبية فيها عيوب، كما ورد في نص المادة (٢٢) من هذا القانون، الذي يتحمل فيها موردو وموزعو ومصنعو الأدوية والأجهزة المسؤولية عن هذه الأضرار، وحماية مقدم الخدمة من هذه المسؤولية. فالطبيب يكون مسؤولاً عن وصف الـدواء وطريقة تعاطيه، فيما يكون مصنع الأدوية أو موردها أو الصيدلي هو المسؤول في حالة فساد الأدوية.[٣٦]

كما تضمنت الفقرة (٢) من المادة (٢٩) حظر التعرض لمقدمي الخدمة الطبية والصحية وذلك بإعاقة عملهم أو التشهير بهم أو التعرض لهم بالذم أو القدح أو التشهير، مع ضمان حقهم في المطالبة بالتعويضات المالية. واعتبرت أن التعرض لهم هو جريمة تخضع لقانون العقوبات. إلا أن الفقرة لم تتضمن التعرض بالأذى الجسدي لمقدمي الخدمة، وهو الأمر الذي قد يحدث، والأشد وقعاً على عمل مقدمي الخدمة. فهو ضرر أدبي يلحق بالطبيب الذي يمكن إرجاعه إلى أحوال متعددة، كالإصابة الجسدية، أو نقص القدرة على الكسب، أو ضرر

يمس الشرف والاعتبار، أو المشاعر والعواطف، وهو ضرر قابل للتعويض المالي. وقد أكد الفقه والقضاء على حق التعويض عن الضرر الأدبي،[٣٧] وهو ما تضمنته المادة المذكورة من القانون. كما أن إخضاع هذا النوع من الجرائم لقانون العقوبات قد يكون غير رادع، حيث ستعتبر جريمة اعتداء على موظف عمومي، إلا أن الأمر بحاجة إلى تشدد أكثر في حالة كان هذا الموظف العمومي يعمل في مجال الخدمات الطبية والصحية، فهو أمر ينعكس سلباً على متلقي الخدمة أيضاً.

٣. سياسات الحماية اللاحقة:

تضمنت المادة (١٣) مجموعة من النصوص التي تتعلق بحماية مقدم الخدمة من دعاوى التعويض وذلك بتقييد هذا الإجراء بالتقادم الزمني والمحدد بحد أعلى سنتين من ارتكاب الخطأ الطبي أو اكتشافه، أو سنتين من تاريخ تقديم تقرير طبي نهائي يفيد بتوقف الضرر الناشئ عن الخطأ الطبي، أو سنتين من تاريخ اكتشاف المدعي الخطأ الطبي، أو سنتين من التاريخ الذي كان بوسع المدعي أن يكتشف فيه ذلك الخطأ الطبي، بحيث لا يبقى مقدم الخدمة تحت التهديد الدائم لقضايا التعويض، إلا أنه يتوجب أيضاً أن يبقى المجال مفتوحاً لتحديد التقادم الزمني على قضايا الأخطاء الطبية، بحيث تشمل أيضاً أي أمر آخر تقره «لجنة الحماية والسلامة الطبية الدائمة»، وفقاً للمتغيرات التي قد تحدث لاحقاً.

إن أغلب الاتجاهات الفقهية حول المدة الزمنية للتقادم وبدء احتسابها وانتهائها تكاد تكون متقاربة، على الرغم من بعض التباينات، حيث إن تقنين مدة التقادم الزمني تتواءم مع عدم إبقاء الباب مفتوحاً لملاحقة الأطباء ومراكز تقديم الخدمة الطبية والصحية.[٣٨]

تضمنت المادة (٢٤) التشدد في حماية مقدم الخدمة في نصها على عدم جواز توقيف الطبيب بجريمة ارتكاب خطأ طبي أثناء مرحلتي التحقيق والمحاكمة، إلا بعد صدور حكم قطعي من المحكمة المختصة. وعلى الرغم من اعتبار هذه المادة تتضمن حماية للطبيب، فإن نقابة الأطباء اعترضت على نص هذه المادة، وطالبت بألا تتضمن عدم توقيف الطبيب عن العمل حتى بعد صدور حكم قطعي من المحكمة المختصة،[٣٩] أي أنها تطالب بحصانة وعدم الاكتفاء بالحماية، الأمر الذي ترفضه الحكومة تحت قاعدة عدم جواز منح أي شخص حصانة دائمة.[٤٠]

وتضمنت المادة (٢٩) حظر نشر اسم أو أي خبر عن مقدم الخدمة في حال الاشتباه بحدوث خطأ طبي إلا بإذن من النيابة العامة، أو بعد صدور حكم قطعي من المحكمة المختصة، وذلك بهدف حماية مقدم الخدمة من التشهير لما لذلك من تأثير سلبي على عمله مستقبلاً.

٤. التفريق بين الخطأ الطبي والمضاعفة الطبية:

يهدف هذا القانون إلى وضع حد للتداخل بين الخطأ الطبي والمضاعفات الطبية، خاصة أن هناك خلطاً كبيراً يقع بين المفهومين، وهو بحاجة إلى دقة عالية، لذا، فقد ورد في المادة (١) التي تتعلق بالتعريفات أن المضاعفة الطبية هي «الحالة المرضية التي تظهر على الشخص أثناء أو بسبب تلقيه الخدمة الطبية والصحية من مقدم الخدمة أو في مكان تقديم الخدمة والمتعارف عليها علمياً». وبالتالي يحتاج الخطأ الطبي والمضاعفة الطبية إلى تحديد دقيق من أشخاص خبراء، وهو ما تتكفل به لجنة الحماية والسلامة الطبية الدائمة.

تضمنت المادة (٢١) من هذا القانون، أيضاً، تحديد ما لا يمكن اعتباره خطأ طبياً، وخاصة ما يقع بسبب فعل من المتلقي للخدمة الذي يكون قد تسبب بهذه الضرر نتيجة عدم اتباعه التعليمات الطبية، أو بسبب خارجي، أو بسبب المضاعفات الطبية التي تكون نتيجة طبيعية للإصابة إذا كان من الممكن تفاديها ببذل جهد معقول.[٤١] ولزيادة تحصين وضع مقدم الخدمة، لا يعد اتباع مقدم الخدمة أسلوبا طبياً معيناً في العلاج ومخالفاً لغيره في ذات الاختصاص خطأ طبياً، ما دام ثبت أن هذا الأسلوب المتبع يتفق مع الأصول والمعايير الطبية المتعارف عليها.[٤٢]

تضمنت الفقرة (٣) من المادة ذاتها أن الضرر الناتج عن المضاعفة الطبية لا يعتبر خطأ طبياً وذلك للتفريق بين الخطأ الطبي والمضاعفة الطبية لحماية مقدم الخدمة. إلا أن القانون لم يقنن ما يمكن اعتباره مضاعفة طبية، بل تم الاكتفاء بتقديم تعريف عام للمضاعفة الطبية، فيما أن القانون قد تضمن تعريفاً مقنناً للخطأ الطبي؛ مما يعني أن التداخل بين مفهوم الخطأ الطبي والمضاعفة الطبية ما زال قائماً.

ثالثاً: سياسات حماية مراكز تقديم الخدمة

على الرغم من أن الهدف المعلن من إقرار هذا القانون هو إيجاد سياسات متوازنة بين أطراف العلاقة الثلاثة، فإن المادة (١) في باب التعريفات، لم تقدم تعريفاً «لمركز تقديم الخدمة الطبية والصحية»، فيما تضمنت تقديم تعريفات للطرفين الآخرين، متلقي الخدمة ومقدم الخدمة. فإذا كان الهدف هو إقرار سياسات متوازنة بين الأطراف الثلاثة بهذا القانون، فمن الأولى بداية أن تنعكس في نصوص القانون ذاته، وإغفال تعريف أحد أطراف العلاقة، كان يتوجب تفاديه. حيث إن التعريف كان مقترحاً في مسودة القانون الذي يتضمن أن «مكان تقديم الخدمة: المكان المرخص له وفقاً للتشريعات المعمول بها لتقديم الخدمة الصحية من مقدم الخدمة أو في مكان تقديم الخدمة».[٤٣]

ومن خلال الاطلاع على مواد القانون هذا، نجد أن أغلب المواد تركز على تلك السياسات والإجراءات التي تتعلق بحماية وسلامة متلقي الخدمة ومقدميها والقليل منها قد تعرض للإجراءات التي تكفل الحماية لمراكز تقديم الخدمة، على الرغم من أنها الحاضنة التي يلتقي فيها الطرفان الآخران، مقدم الخدمة ومتلقيها.

ففي المادة (٩) التي تمت فيها الإشارة إلى مراكز تقديم الخدمة، تضمنت إجراءات السلامة لمتلقي الخدمة، التي تضمن مسؤولية مركز تقديم الخدمة عن الالتزام بالتوصيف المعياري لجميع التخصصات التي تحدد فيها القواعد والإجراءات الواجب اتباعها في مراكز تقديم الخدمة. حيث إن هناك فرقاً بين العناية الطبية المرتبة بالعملية الجراحية، والتي تقع مسؤوليتها على عاتق الطبيب الجراح الذي قام بإجراء العملية، وتلك التي تتعلق بالعناية العادية التي يلزم توافرها للمريض بصفة عامة التي تقع على المركز الطبي أو الصحي، كنظافة المريض وتناوله الدواء والمسكنات وأي إجراءات أخرى تتعلق بالرعاية اللاحقة.[٤٤]

كما أنه في نص المادة (٢٥) قد ألزم مراكز تقديم الخدمة بالتأمين ضد الأخطاء الطبية وتحميلها مسؤولية التعويض في حال كان مرتكب الخطأ الطبي طبيباً زائراً. كما أنه في المادة (٢٦) يلزم مراكز تقديم الخدمة بالتأمين على مزاولي المهنة العاملين لديها ضد المسؤولية المدنية عن الأخطاء الطبية، مع تحميلها أقساط التأمين كافة. فالاتجاه الغالب في تحديد علاقة الطبيب بالمستشفى الذي يعمل به أنها علاقة تبعية قائمة، ولو أنها علاقة تبعية إدارية، فهي كافية لأن يتحمل المستشفى خطأ الطبيب.[٤٥]

لم يتطرق القانون إلى تجريم الاعتداء على مراكز تقديم الخدمة أسوة بتجريم الاعتداء على مقدمي الخدمة، ولم يتطرق إلى حمايتها من التشهير أو القدح أو الذم أسوة بمقدمي الخدمة، إضافة إلى عدم تضمين القانون حق هذه المراكز في رفع دعاوى تعويض عن هذه الجرائم.

رابعاً: إنشاء «لجنة الحماية والسلامة الطبية والصحية الدائمة»

قبل إقرار هذا القرار بقانون، كان يتم التعامل مع قضايا الأخطاء الطبية عن طريق تشكيل لجنة تحقيق تنتهي بانتهاء عملها بعد التوصل إلى النتائج،[٤٦] إلا أن الاستراتيجيات المتبعة حالياً تتجه نحو بناء مؤسسي مستدام، يحكم عملها القانون والنظام، ولذا، تضمنت المادة (١٤) من هذا القانون النص على تشكيل «لجنة الحماية والسلامة الطبية والصحية»، بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من وزير الصحة، التي تهدف إلى حماية متوازنة بين أطراف العلاقة الثلاثة، مقدمي الخدمة،

ومتلقيها، ومراكز تقديم الخدمة، حيث تختص هذه اللجنة بالتحقيق في الشكاوى التي تقدم لها حول الأخطاء الطبية، والتوصل إلى النتائج.

إلا أن هذه اللجنة لم تتضمن اختصاصاتها وصلاحيتها أي نظام للتسوية الودية في قضايا الأخطاء الطبية، التي تتبناها العديد من الدول، دون الدخول في التعقيدات القضائية. ويكون اللجوء إليها عادة اختيارياً.[٤٧]

١. قوام اللجنة:

تتشكل اللجنة من تسعة أعضاء بمن فيهم رئيس اللجنة الذي يتم تسميته من وزير الصحة، وهي تمثل مختلف القطاعات العاملة في مجال الصحة، حيث أخذ في الاعتبار إيجاد تنوع في عضوية اللجنة، وترك أمر اختيار نائب رئيس اللجنة للأعضاء أنفسهم، على أن يكون من نقابة الأطباء، كما ترك أمر اختيار الأعضاء من الجهات التي يمثلونها، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة استقلالية اللجنة ويقلل من درجة التبعية للحكومة.

إلا أن هناك بعض الآراء تشير إلى أن القانون قد منح وزارة الصحة ثقلاً كبيراً في تشكيل اللجنة وعملها، مما قد يضعف من الشفافية في الأداء والاستقلالية، وخاصة ما يتعلق بصلاحيات وزير الصحة في تشكيل اللجنة، حيث إن بعض التعديلات التي تم إدخالها في اللحظات الأخيرة تقيد عمل اللجنة الطبية، ومنها أنه في حال رفض رئيس اللجنة التقرير، فإن التقرير لا يعتمد.[٤٨]

كما أنه لم يراع عضوية القطاع الخاص في اللجنة، على الرغم من النص على عضوية طبيبين من نقابة الأطباء، ولكن، كان الأولى أن يتضمن النص ألا يكون الطبيبان من نقابة الأطباء في اللجنة ممن يعملون في وزارة الصحة، لضمان التوازن في التمثيل.

وبالعودة إلى مسودة مشروع القانون، نجد أن عدد أعضاء اللجنة الذين تم اقتراحهم كانوا عشرة أعضاء، كما أن عدد الأطباء أعضاء اللجنة من وزارة الصحة كانوا ثلاثة، تم تخفيضهم في القانون الحالي إلى اثنين، وهو مؤشر على الأخذ بملاحظات حول زيادة العمل على استقلالية اللجنة.

وبالمقارنة مع بعض التشريعات العربية، نجد آلية تشكيل وعضوية اللجنة الطبية في هذا القانون قريبة من تلك الإماراتية إلى حد ما، حيث تتشكل اللجنة العليا للمسؤولية الطبية بقرار من مجلس الوزراء، وتضم أطباء استشاريين من وزارة الصحة ودائرة الطب الشرعي بوزارة العدل وهيئة الصحة في أبو ظبي ودبي، وكلية الطب بجامعة الإمارات وإدارة الخدمات الطبية بوزارة الداخلية. إلا أن القانون الإماراتي يشمل أيضاً عضوية القطاع الطبي الخاص،[٤٩] الأمر الذي جرى تجاهله في هذا القانون. فيما أن النظام السعودي قد توسع في معالجة قضايا

الأخطاء الطبية بالمقارنة مع غيره.[٥٠] لهذا فإن آليات تشكيل لجنة الحماية والسلامة الطبية الدائمة في هذا القانون أقرب ما تكون إلى آليات تشكيل اللجنة الفنية العليا في قانون المسؤولية الطبية الأردني، من حيث العدد ومصدر قرار التشكيل،[٥١] إلا أن تمثيل القطاعات في النظام الأردني أوسع.

٢. اختصاصات اللجنة وصلاحياتها:

وفق ما ورد في المادة (١٥)، تمارس اللجنة صلاحيات النظر في الشكاوى المقدمة إلى وزارة الصحة من متلقي الخدمة أو من ينوب عنهم، وتقديم الخبرة الفنية في الشكوى بناء على طلب النيابة العامة قبل إقامة الدعوى، وتقديم الخبرة الفنية بناء على طلب المحكمة المختصة.

وفي القانون الإماراتي تختص اللجنة الطبية بتقديم الرأي بناء على طلب النيابة العامة أو المحكمة المختصة في وجود الأخطاء الطبية من عدمها، ومخاطر المهنة المتعلقة بالممارسات الطبية، فيما أن اختصاص المجلس الطبي في القانون الليبي هو تقرير مدى قيام المسؤولية الطبية، فيما أن اختصاص اللجنة الفنية العليا في القانون الأردني إبداء الرأي في الأخطاء الطبية المدعى بها، وفي القانون المصري تختص اللجنة بتقديم الرأي بناء على طلب النيابة العامة أو المحكمة المختصة أو الجهة الصحية، وبالتالي، نجد أن اختصاصات اللجنة الطبية العليا في القانون الفلسطيني لا تختلف كثيراً عن اختصاصات اللجان في الدول العربية الأخرى،[٥٢] مع اختلاف تسميات هذه اللجان.

وتختص اللجنة بتقديم تقرير حول الحالة المعروضة عليها بشأن الخطأ الطبي، وعليها أن ترفع تقاريرها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب الخبرة الفنية منها ولها أن تطلب تمديد الأجل بحد أقصى مرة واحدة، إلا أن القانون لم يحدد إن كانت لثلاثين يوماً أخرى، فقد تم الاكتفاء بالنص على «تمديد الأجل» دون تحديده. إلا أن هذا التحديد للمدة أيضاً تم ابتاعه بالنص على «ما لم تقتض الضرورة خلاف ذلك»، بمعنى أنه يمكن للجنة أن تطلب تمديداً ثالثاً مرة أخرى، تحت مسوغات الضرورة، التي قد تجعل مسألة التأجيل أمراً عادياً ومقبولاً، حيث إن مقتضيات الضرورة أمر فضفاض، يحتمل الكثير من التفسيرات.

٣. النزاهة وتضارب المصالح:

تضمنت المادة (١٧) من القانون إلزام أعضاء اللجنة بأداء اليمين القانونية بأن يقوموا بأعمالهم بنزاهة وصدق، كما تضمنت المادة (١٨) في فقرتها الأولى بأن تكون إجراءات عمل اللجنة سرية تحت طائلة المسؤولية القانونية، للتأكيد على النزاهة والصدق لعمل اللجنة.

وبالمقارنة، نجد أن سرية التحقيقات قد تباينت في التشريعات العربية، حيث خلا

القانون الإماراتي والقانون المصري من أي نصوص تتحدث عن سرية أو علانية إجراءات التحقيق في قضايا الأخطاء الطبية، فيما نجد أن اللائحة التنفيذية في التشريع السعودي نصت على سرية التحقيقات وتحت طائلة المسؤولية، وكذلك الأمر في القانونين الأردني والليبي.[٥٣]

ولتحصين اللجنة من تضارب المصالح، تضمنت الفقرة الثانية من المادة نفسها حظر حضور أي عضو من أعضاء اللجنة جلساتها أو الإدلاء برأيه إذا كانت القضية المعروضة أمام اللجنة لأي من أقارب العضو حتى الدرجة الرابعة، وهو إجراء وقائي للمساهمة في زيادة النزاهة في عمل اللجنة.

تضمن القانون، أيضاً تحديد الفترة الزمنية لعضوية اللجنة بسنتين، قابلة للتجديد لمرة واحدة بقرار من مجلس الوزراء، أي أن أقصى مدة ممكنة لعضوية اللجنة هي أربع سنوات، وهذا من شأنه أن يقلل من احتمالية بناء شبكات المصالح مقارنة بعضوية اللجنة مفتوحة المدة، كما كان في مسودة مشروع القانون، فعلى الرغم من النص في مسودة مشروع القانون على أن فترة العضوية سنتان، ويستكمل النص على أنها قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء، إلا أنه لم يجر تحديد الحد الأعلى لعدد المرات، وهو ما تم تلافيه في هذا القانون.

خامساً: سياسات إلزامية التأمين ضد الأخطاء الطبية.

من أجل إيجاد سياسات متكاملة للحماية والسلامة الطبية والصحية، تضمن القانون إلزام المؤسسات مقدمة الخدمة الطبية والصحية بالتأمين ضد الأخطاء الطبية، ولكون الأطباء الزائرين غير المقيمين لا يخضعون لظروف العمل نفسها، فقد تم النص على إلزام المؤسسة مقدمة الخدمة بالمسؤولية عن التعويض عن أخطائهم الطبية.

تضمن القانون أيضاً إلزام المؤسسة مقدمة الخدمة بالتأمين على مزاولي المهنة الطبية والصحية ضد المسؤولية المدنية عن الأخطاء الطبية. وفي الحالتين، يحمل القانون المؤسسة مقدمة الخدمة كامل أقساط التأمين. وفي الوقت نفسه يلزم القانون شركات التأمين بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الخطأ الطبي وتبعاته. ولتقنين مسألة التعويضات، تضمن القانون أيضاً، تحديد سقف لحجم التعويضات عن الأضرار الناجمة عن الخطأ الطبي وبموجب نظام يصدره مجلس الـوزراء. وبالمقارنة، تضمن القانون الفرنسي نظاماً أقره البرلمان بإنشاء المكتب الوطني لتعويض الحوادث الطبية، وهو نظير للصندوق الفلسطيني للتعويض عن الأخطاء الطبية، إلى جانب إلزام الطبيب بإبرام عقد تأمين من المسؤولية المدنية، وقسم عبء التعويض عن الأضرار ذات العلاقة

بعدوى المستشفيات بين شركات التأمين والمكتب الوطني لتعويض الحوادث الطبية،[٥٤] إلا أن القانون الفلسطيني لم يتناول موضوع التعويض عن عدوى المستشفيات، بل اكتفى بمعالجة قضية الأخطاء الطبية. كما أنه كان أكثر إنصافاً للطبيب؛ حيث إن القانون الفرنسي ألقى عبء عقد التأمين على الطبيب، فيما أن القانون الفلسطيني قد ألقى هذا العبء على المؤسسة الطبية أو الصحية التي يعمل فيها الطبيب المقيم.

لم يذكر القانون، أيضاً طبيعة التعويضات، وما إذا كانت تشمل التعويضات عن الجانب المعنوي أو الجانب المادي الذي تنجم عنه إعاقة. فالضرر المعنوي مهم أيضاً، كونه يصيب المريض المتضرر في مصلحة غير مالية وقد ينشأ عن الآلام والتشويه الجسدي أو أي أسباب وحالات أخرى.[٥٥]

لكن التساؤل هو، إن كان القانون لم يتضمن القطاعات العاملة في مجال الخدمات الطبية والصحية من حيث إلزامية التأمين ضد الأخطاء الطبية، إلا إذا اعتبر أن المؤسسات غير الربحية ستعامل بمعاملة مؤسسات القطاع الخاص نفسها. إلى جانب ما ذكر، تبقى مسألة تحديد المسؤولية الطبية للمؤسسات الدولية كوكالة الغوث، والمؤسسات غير الربحية غير واضحة وفق هذا القانون، وخاصة في مسألة التعويض عن الأخطاء الطبية. إلا أن الرأي الراجح يذهب إلى نفي العلاقة العقدية في حالة الخدمات الطبية والصحية المجانية، وهذا ما ينطبق على حالة المؤسسات الطبية والصحية الدولية، كوكالة الغوث، والمؤسسات الطبية والصحية غير الربحية، وبالتالي تنطبق حالة المسؤولية التقصيرية في هذه الحالة، وتنتفي المسؤولية العقدية للطبيب مقدم الخدمة.[٥٦]

نص القانون، أيضاً، على اختيارية الاشتراك في التأمين ضد الأخطاء الطبية للعيادات الخاصة، مما يعني أن دائرة التحصين في جزئية التعويض ضد الأخطاء الطبية لم تغلق. كما أن هناك إشكالية حول المسؤولية عن الأخطاء الطبية التي قد تحدث من طبيب مشارك للطبيب الأساسي في العيادة الخاصة، إذ يجمع الفقه القانوني على أن المسؤولية تلحق بالطبيب صاحب العيادة عن أخطاء الأطباء الذين استقدمهم لمساعدته أو النيابة عنه في العلاج أو العمليات الجراحية،[٥٧] وبالتالي، تسري اختيارية التأمين للعيادات الخاصة أيضاً على أولئك الذين يعملون مع الطبيب صاحب العيادة أو مسؤولها الأساسي.

وحول التعويض ضد الأخطاء الطبية في المؤسسات والمراكز التابعة لوزارة الصحة، لم يكن هناك نص واضح على أن وزارة الصحة ملزمة بالتأمين ضد الأخطاء الطبية للعاملين في المؤسسات الطبية والصحية التابعة لها، إلا إذا كانت المادة (٢٨) تجيب عن هذا التساؤل،

كونها تضمنت إنشاء «الصندوق الفلسطيني للتعويض عن الأخطاء الطبية»، وتكون موارده بنسبة مئوية من رسوم التأمين على الأخطاء الطبية التي تسدد أقساطها المؤسسات الطبية والصحية الخاصة، وهذا الأمر سيتضح عند صدور نظام عن مجلس الوزراء بشأن هذا الصندوق. حيث إن هناك جدلاً فقهياً حول مسؤولية الطبيب الذي يعمل في المراكز والمستشفيات التابعة للحكومة. فهناك من يعتبر أن الطبيب الذي يعمل في مراكز طبية وصحية تابعة للدولة هو تابع للإدارة العامة وبالتالي تكون مسؤوليته مصدرها القانون الإداري، ولا يخضع للقضاء العادي، على أساس أن المسؤولية هناك مسؤولية تقصيرية وليست مسؤولية تعاقدية كما في المستشفيات والمراكز الطبية والصحية الخاصة،[٥٨] ويرون علاقة مقدمي الخدمة الطبية والصحية بالمؤسسات العامة على أنها علاقة تنظيمية قانونية، وليست علاقة عقدية، كما أن متلقي الخدمة في مثل هذه المراكز علاقتهم مع المراكز علاقة تنظيمية قانونية أيضاً، لأنهم يتلقون الخدمة وفق مبدأ المساواة وحقهم في الحصول على العلاج المجاني أو شبه المجاني في مثل هذه المراكز، وبالتالي لا تكون العلاقة عقدية، كما هو الحال في علاقة مقدمي الخدمة الطبية والصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة، التي تعتبر علاقة عقدية بين مقدمي الخدمة ومتلقي الخدمة، وبالتالي تعتبر مسؤولية الدولة عن خطأ الطبيب في المستشفيات العامة هي مسؤولية تقصيرية، ومسؤولية المتبوع (الدولة) عن تابعه (مقدم الخدمة)،[٥٩] ومن غير الواضح آلية التعامل معها في قضايا التأمين عن الأخطاء الطبية. على اعتبار انتفاء صفة «العقد» بين المريض والطبيب في المستشفيات العامة، باعتباره عملاً متعدد الأطراف، تهدف جميعها إلى الهدف ذاته.[٦٠]

فإذا كان المقصود أن وزارة الصحة سوف تعتمد في تأمين مؤسساتها الطبية والصحية على هذا الصندوق، وبجزء منه النسبة المتقطعة من أقساط التأمين ضد الأخطاء الطبية للمؤسسات الطبية والصحية غير الحكومية، فإن هذا ينطوي على خلل بتحميل مسؤولية في غير محلها، ولغير المتسبب بها، خاصة أن وزارة الصحة لديها مشتركون في التأمين الصحي، وبإمكانها استقطاع النسبة من التأمين الصحي التابع لها.

هذا بالإضافة إلى أن إلزامية المؤسسات التي تقدم الخدمات الطبية والصحية الخاصة بالتأمين ضد الأخطاء الطبية عن مزاولي المهنة لديها، سوف تؤدي إلى زيادة النفقات، وعلى الأغلب سترتفع رسوم العلاج لديها، وسيعود ذلك بالسلب على متلقي الخدمة في هذه المؤسسات.

يعتبر إقرار قانون الحماية والسلامة الطبية والصحية خطوة مهمة جداً من أجل تنظيم قانوني للعلاقة بين أطراف الخدمة، ويساهم في تطوير سياسات القطاع الصحي، التي تهدف للوصول إلى خدمات طبية وصحية عالية الجودة، انطلاقاً من الإيمان بضرورة إعمال الحق في الصحة، كمطلب إنساني أساسي. ولاستكمال بناء هذه السياسات، يتطلب الأمر الاستعجال بإصدار اللوائح التنفيذية والتعليمات التي نص عليها هذا القانون، والاستعجال في تشكيل لجنة الحماية والسلامة الطبية والصحية الدائمة، وإنشاء الصندوق الفلسطيني للتعويض عن الأخطاء الطبية، والبدء بتنفيذ سياسة إلزامية التأمين.

كما أن هناك حاجة إلى الأخذ بالاعتبار الاستمرار في تطوير هذا القانون، ولوائحه التنفيذية وتعليماته بين الحين والآخر، والتطوير المؤسسي الذي سيشكل حاضنة لنجاح الأهداف التي أصدر هذا القرار بقانون من أجلها، وخاصة ما يتعلق بمدى ارتقائه لمستوى المعايير الدولية، وحقوق الإنسان.

الهوامش

١ الحياري، أحمد حسن، المسؤولية المدنية للطبيب في ضوء النظام القانون الأردني والقانون الجزائري، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٩٧

٢ شمس، محمود زكي، المسؤولية التقصيرية للأطباء، ط١، دمشق: مطبعة خالد بن الوليد، ١٩٩٩، ص٤٠

٣ الشيخ، بابكر. المسؤولية القانونية للطبيب، دراسة في الأحكام العامة لسياسات القوانين المقارنة واتجاهات القضاء الأردني. الأردن: دارة ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ٩١

٤ المادة (١٤) من القانون الاتحادي الإماراتي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨ بشأن المسؤولية الطبية.

٥ شمس، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٤

٦ المرجع السابق، ص ٣٤٨-٣٥١

٧ الجميلي، أسعد عبيد، الخطأ في المسؤولية الطبية المدنية: دراسة مقارنة، ط٢، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٣٩٩-٤٠٠

٨ منصور، محمد حسين، المسؤولية الطبية، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٩، ص١١-١٣

٩ الشيخلي، عبد القادر، المخالفة التأديبية ذات طابع أخلاقي، مجلة العدالة، العدد الثاني، السنة السادسة، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٧٧

١٠ منظمة الصحة العالمية. التقرير الخاص بالصحة في العالم، ٢٠١٠، ص ٩٣

١١ منظمة الصحة العالمية. التقرير الخاص بالصحة في العالم، ٢٠١٠، ص٩٤

١٢ مقالة بعنوان «الأخطاء الطبية» الموقع الإلكتروني:.www albasatin.com

١٣ منظمة الصحة العالمية. التقرير الخاص بالصحة في العالم، ٢٠١٠، ص ٩٦

١٤ دعيس، معن شحادة. الأخطاء الطبية، نحو حماية قانونية متوازنة لأطراف الأخطاء الطبية، سلسلة تقارير قانونية ٧٧، رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠١٢، ص٢٨

١٥ المرجع السابق، ص ٣٢

١٦ المرجع السابق، ص ٣٢

١٧ دعيس، معن شحادة. نحو نظام قانوني شامل للتحقيق الإداري في الأخطاء الطبية. سلسلة تقارير قانونية ٨٤، رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠١٤، ص١٢

١٨ الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الفلسطينية ـ وفا .www.wafa ps ٢٠١٣/١٢/٣

١٩ www.palestinecabinet.gov.ps. الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء الفلسطيني، الجلسة رقم (٢٠٣)، ٢٠١٨/٥/٨

٢٠ مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد ١٤٧، ٢٠١٨/٩/٢٣

٢١ صحيفة الحياة الجديدة، الأخطاء الطبية: قانون يثير الجدل، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٩

٢٢ صحيفة الحياة الجديدة، الأخطاء الطبية: قانون يثير الجدل، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٩

٢٣ صحيفة الحياة الجديدة، الأخطاء الطبية: قانون يثير الجدل، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٩

٢٤ ، مرجع سابق، ص ٣٥٦-٣٦٢

٢٥ منصور، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٥١

٢٦ شمس، مرجع سابق، ص٤٢-٤٦

٢٧ ذنون، حسن علي، نظرات في المسؤولية الطبية، النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، بغداد، ١٩٤٦

٢٨ منصور، مرجع سابق، ص ٤٧-٥٢

٢٩ رشدي، عبد الرشيد، عقد العلاج بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار النهضة العربية، بدون تاريخ، ص ١٦

٣٠ المرجع السابق، ص ١٧

31 Lewis, J. Charles, Medical Megligence, A Plaintiff's Guide, London, 1988. P. 184

٣٢ منصور، مرجع سابق، ص ٩٠-٩٥

٣٣ الابراشي، حسن زكي، مسؤولية الأطباء والجراحين المدنية، القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٥١، ص ٣٠٤

٣٤ رشدي، محمد السعيد، عقد العلاج الطبي، القاهرة: مكتبة عبد الله وهبه، ١٩٨٦، ص ١١٤

٣٥ منصور، مرجع سابق، ص ٤١

٣٦ منصور، مرجع سابق، ص ٢٢٢-٢٢٥

٣٧ شمس، مرجع سابق، ص ٢٣٣

٣٨ الشواربي، عبد الحميد، المشكلات العملية في تنفيذ العقد، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٨، ص٤٢

٣٩ مختصون: قانون «الحماية الطبية» منصف للمريض وللطبيب، الموقع الإلكتروني: النجاح الإخباري، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٨

٤٠ صحيفة الحياة الجديدة، الأخطاء الطبية: قانون يثير الجدل، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٩

٤١ الشيخ، مرجع سابق، ص ٤٩٣

٤٢ عرابي، نزار، «مسؤولية الطبيب عن خطئه في التشخيص»، مجلة المحامين السورية، السنة ٤٨، العدد ٢، ١٩٨٣، ص١٢٣

٤٣ مشروع قرار بقانون الحماية والسلامة الطبية والصحية، الصادر عن مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته رقم ١٨٢، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٢

٤٤ منصور، مرجع سابق، ص ١٠٤-١٠٥

٤٥ منصور، مرجع سابق، ص ١١٤

٤٦ دعيس، معن، الأخطاء الطبية: نحو حماية قانونية متوازنة لأطراف الأخطاء الطبية، سلسلة تقارير قانونية رقم ٧٧، رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠١٢، ص٣٧

٤٧ جابر، أشرف. التأمين من المسؤولية المدنية للأطباء، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩. ص ٣٠١

٤٨ الأخطاء الطبية قانون يثير الجدل، صحيفة الحياة الجديدة،

بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٩

٤٩ نحو نظام قانوني شامل للتحقيق الإداري في قضايا الأخطاء الطبية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠١٤. ص ٢٠

٥٠ نظام مزاولة المهن الصحية السعودي لعام ٢٠١١، والمنشور في جريدة أم القرى بتاريخ ١٤٢٦/١٢/١٣ هـ

٥١ نحو نظام قانوني شامل للتحقيق الإداري في قضايا الأخطاء الطبية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠١٤. ص ١٣-١٤

٥٢ المرجع السابق، ص ٢٣-٢٥

٥٣ نحو نظام قانوني شامل للتحقيق الإداري في قضايا الأخطاء الطبية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠١٤. ص ٢٢

٥٤ جابر، أشرف. التأمين من المسؤولية المدنية للأطباء، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩. ص ٤٧٢

٥٥ الفضل، منذر. المسؤولية الطبية: دراسة مقارنة، ط١، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٦١-٦٢

٥٦ شمس، مرجع سابق، ص ٣٧٦-٣٧٧

٥٧ الابراشي، حسن زكي، مسؤولية الأطباء والجراحين المدنية، القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٥١، ص٣٦٢

٥٨ السابق، ص ٢٩٧

٥٩ الجميلي، مرجع سابق، ص ٣٨٠-٣٨٥

٦٠ ديكي، ليون، دروس في القانون العام، ترجمة رشدي خالد، بغداد: منشورات مركز البحوث القانونية، ١٩٥٣، ص ٤٧

«غاز شرق المتوسط»: «القفز» عن الحقوق الفلسطينية

جعفر صدقة*

رسمياً، فإن إشهار منتدى غاز شرق المتوسط كأحدث منظمة دولية للتعاون في مجال الطاقة، بانتظار مصادقة حكومات الدول السبع المشاركة: مصر، والأردن، إسرائيل، واليونان، وقبرص، وإيطاليا، والسلطة الوطنية الفلسطينية، هو تدشين للاعبين جدد في سوق الطاقة العالمي سمحت به الاكتشافات الهائلة للغاز شرقي البحر الأبيض المتوسط.

احتياطات مكامن الغاز في منطقة شرق المتوسط تقدر بأكثر من ١٢٠ تريليون قدم مكعبة، إضافة إلى أكثر من ١٠٠ مليار برميل من النفط، موزعة بين دول المنطقة: مصر، وإسرائيل، ولبنان، وسورية، وقبرص، والسلطة الفلسطينية. لكن الحقول المكتشفة، تقدر بتريليوني متر مكعب من الغاز فقط، ولم يبدأ استغلالها الفعلي باستثناء ثلاثة حقول موزعة بين حقل ظهر المصري باحتياطي ٨٥٠ مليار متر مكعب، و«لفياثان» و«تمار» الإسرائيليين بمجموع احتياطي ٩٠٠ مليار متر مكعب، فيما يعطل النزاع التركي - اليوناني/القبرصي/الأوروبي، استغلال حقل «أفروديت» قبالة سواحل قبرص، الذي تبلغ احتياطاته نحو ١٤٠ مليار متر مكعب، أما لبنان، فما زالت عمليات الاستكشاف في مراحلها الأولى،

* صحافي وباحث اقتصادي.

وتعيقها حالة الحرب مع إسرائيل من جهة، وخرق قبرص اتفاق ترسيم الحدود البحرية بتوقيعها اتفاق ترسيم الحدود مع إسرائيل في تجاهل لأحد بنود الاتفاق مع لبنان بتحديد نقطة الحدود من ناحية الجنوب مع إسرائيل دون الرجوع إلى لبنان، ما سمح لإسرائيل باقتطاع نحو ٨٥٠ كليو متر مربع من المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية.

أما سورية، فإنها لم تبادر بعد إلى أي أعمال تخص المنطقة الاقتصادية الخالصة لها في منطقة البحر المتوسط واستغلال مواردها، بسبب الحرب الدائرة فيها منذ العام ٢٠١١.

في الجانب الفلسطيني، ومع أن حقل «مارين» قبالة سواحل غزة كان أول حقل للغاز يجري اكتشافه في العام ٢٠٠٠، فإن إسرائيل ما زالت تعطل تطويره، بل وتحول دون أي أعمال للتأكد من حجمه الفعلي، إذ ما زالت التقديرات المعلنة لحجم الحقل تستند إلى مسوح خارجية قامت بها شركة بريتش غاز في أواخر تسعينيات القرن الماضي، التي آلت حقوقها إلى شركة «شل»، إلى أن انسحبت الأخيرة من الحقل تاركة التقديرات نفسها دون تغيير.

منذ اكتشافه قبل عشرين عاماً، فإن حقل الغاز الفلسطيني قبالة غزة واجه مشاكل عدة حالت دون تطويره حتى الآن، الأولى: استناد تقديراته إلى مسح سيزمي يتيم أجرته بريتش غاز وخلصت إلى أن احتياطاته تبلغ ١-١,٤ تريليون قدم مكعبة (٢٨-٣٢ مليار متر مكعب)، ولم تقم الشركة أو أي طرف آخر بالعمليات الجيولوجية اللازمة للتأكد من الاحتياطيات، والتقدير بأن احتياطيات الحقل تفوق تلك المعلنة بات أكثر وجاهة بعد الاكتشافات الهائلة لمكامن الغاز في الجوار.

أما المشكلة الثانية، فتتمثل بمنع إسرائيل أي أعمال للحفر واستغلال الحقل، وربطها السماح بتطوير الحقل باستيلائها على الغاز الفلسطيني حصراً ومن ثم بيعه للجانب الفلسطيني، وبأسعار تمليها هي عليه، على أن تتحكم بعائداته تماماً كما تتحكم بعائدات المقاصة.

أما المشكلة الثالثة، فتتمثل بعدم وجود مشتر موثوق للغاز الفلسطيني بديل لإسرائيل، أو بالأحرى عدم نجاح أي جهود لتوفير مشترين في ظل العراقيل الإسرائيلية.

أما المشكلة الرابعة، فتتمثل بحدود المنطقة الاقتصادية الفلسطينية الخالصة ومساحتها، إذ تحددت في اتفاقات أوسلو بنحو ٣٥ كيلو متراً مربعاً فقط، في حين أن المساحة هي أضعاف ذلك استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي حدد المنطقة

الاقتصادية الخالصة بعمق ٢٠٠ ميل (نحو ٣٦٠ كيلو متراً) عن شاطئ الدولة، ما يعني أن احتياطيات الغاز الفلسطينية يمكن أن تكون أضعاف ما هو معلن.

لكن، مع الاكتشافات الجديدة، خصوصاً في إسرائيل، فقد تحولت إسرائيل من مستهلك للغاز إلى منتج ومصدر له، ولم تعد بحاجة إلى الغاز الفلسطيني، ما خلق انطباعاً بإمكانية حلحلة هذا الملف.

في السنوات الأخيرة، بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية معالجة موضوع حقل الغاز قبالة غزة على مسارين، الأول فني بحت يقوده صندوق الاستثمار الفلسطيني، الشريك الرئيس في تطوير الحقل، ويعمل على فتح آفاق لتطوير الحقل واستغلاله لأغراض توليد الكهرباء في محطات محلية وبيع الفائض في الأسواق الإقليمية والدولية، والسعي إلى بناء شراكات تمكن من نقل الغاز من الحقل إلى وجهته، سواء المحلية أو الأسواق الخارجية.

أما المسار الثاني، فتقوده وزارة الخارجية، ويركز على ترسيم الحدود البحرية مع الدول المجاورة (مصر وإسرائيل تحديداً)، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حيث سمح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٧/١٩ الاعتراف بدولة فلسطين بصفة مراقب في ٢٩ تشرين الثاني من العام ٢٠١٢ بانضمام فلسطين عضواً كاملاً في جميع المنظمات والاتفاقيات الدولية، بما فيها اتفاقية قانون البحار.

ومع أن دول الجوار، بما فيها إسرائيل، تقر بأن حقل «مارين غزة» هو حقل فلسطيني خالص، فإن المسألة مختلفة فيما يتعلق بترسيم الحدود البحرية، إذ لم تتجاوب إسرائيل ومصر مع الطلبات الفلسطينية بهذا الخصوص، بل بادرت الدولتان إلى توقيع اتفاق لترسيم الحدود البحرية دون استشارة الجانب الفلسطيني، الذي تقع منطقته البحرية بين منطقتي الدولتين، وأبقت مصر وإسرائيل على المنطقة الفلسطينية ضمن الحدود التي رسمها اتفاق أوسلو (٣٥ كيلو متراً مربعاً فقط).

وكما هو متبع في حالة كهذه، فقد بادر الجانب الفلسطيني إلى ترسيم حدوده البحرية وإيداع إحداثياتها لدى الأمم المتحدة منذ العام ٢٠١٦، ولم يسجل أي اعتراض عليها، بما في ذلك من إسرائيل، لكن يبقى ترسيم هذه الحدود مع دول الجوار بما يسمح للجانب الفلسطيني باستغلالها رهناً باتفاق مع دول الجوار، لأسباب سياسية أكثر منها قانونية.

لكن ما هي المكاسب التي يمكن تحقيقها،

فلسطينيا، من الانضمام إلى منتدى غاز شرق المتوسط؟

في العقود الأخيرة، باتت الطاقة، وأمن الطاقة، محركاً أساسياً في دبلوماسية عدد كبير من الدول، وفي بعضها فإن الطاقة تشكل المحرك الأساسي لدبلوماسيتها. حتى تكون الدولة فاعلة في دبلوماسية الطاقة، لا بد من توافر عدد من المعايير، إما بعضها وإما كلها، وهي: إما أن تكون الدولة منتجاً كبيراً للطاقة، أو مستهلكاً كبيراً لها، أو تتمتع بوضع جيوسياسي مدعوم ببنية تحتية جيدة تمكنها من أن تشكل نقطة عبور للطاقة ونقلها من المنتجين إلى المستهلكين، أو أن تملك قوة عسكرية قادرة على الدفاع وتحقيق مصالحها بما في ذلك ضمان أمن الطاقة، أو أن يكون لها مفاوضون جيدون مؤهلون لاستغلال التناقضات والمحاور والاستقطابات في هذا المجال، وبالنظر للحالة الفلسطينية، فإن أياً من هذه المعايير غير متوافرة، لكن يمكن العمل على تأهيل مفاوضين أكفاء للعمل على تحقيق المصلحة الفلسطينية، بدعم من الميزة الجيوسياسية التي توفرها القضية الفلسطينية العادلة وحضورها الطاغي على الصعيدين الإقليمي والدولي، بصرف النظر عن محاولات طمسها، فعلى الأقل، لم يحدث أن تمكن أي طرف عربي من تجاهل أو تجاوز القضية الفلسطينية، ومهما بلغت درجة الانخراط في المصالح القطرية، فإن أي نظام عربي لا يمكنه تحمل السير في أمر له علاقة بالقضية الفلسطينية أو العلاقة مع إسرائيل طالما يقول الفلسطينيون «لا».

في فلسطين، فإن حجر الزاوية في أمن الطاقة يتمثل بتنويع مصادر الكهرباء، بما فيها التوليد المحلي، للاستغناء عن استيراد الكهرباء من الاحتلال، الذي يشكل أكثر من ٩٥٪ من احتياجات الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد بات تحقيق الأمن في هذا المجال أكثر إلحاحاً بعدما أصبحت الكهرباء في الآونة الأخيرة إحدى وسائل العقاب الجماعي التي تنتهجها شركة الكهرباء الإسرائيلية بغطاء حكومي، سياسي وأمني، رسمي، ضد الشعب الفلسطيني.

حتى الآن، يقتصر توليد الكهرباء في فلسطين على محطة واحدة في قطاع غزة بقدرة إنتاجية ١٤٠ ميغاواط، لكنها لم تعمل سوى بقدرة لم تتجاوز ٨٠ ميغاواط منذ إنشائها، نتيجة افتقار السلطة الفلسطينية، المشتري الوحيد لنتاج المحطة من الكهرباء، لشبكة ضغط عال قادرة على نقل كامل إنتاج المحطة، كما أن مشروع إنشاء محطة للتوليد في شمال الضفة الغربية، بقدرة ٤٥٠ ميغاواط، توقف عند وضع الحجر الأساس قبل نحو أربع سنوات، وأحد أسباب تعطل

إنشاء المحطة افتقار السلطة الفلسطينية أيضا إلى شبكة ضغط عال.

إحدى المشاكل الرئيسة التي تعطل إنشاء بنية تحتية لتوليد الكهرباء، غياب الأفق، حالياً على الأقل، لتأمين الغاز اللازم لتشغيل محطات التوليد، فمحطة غزة ما زالت تعمل بالوقود الثقيل (السولار)، فيما لم يتمكن مستثمرو محطة شمال الضفة من تأمين مصدر للغاز بسبب العراقيل الإسرائيلية.

في حال تطوير حقل «مارين غزة»، بافتراض ثبات الاحتياطيات المقدرة حالياً بنحو (٣٢ مليون متر مكعب)، فإن محطتي التوليد في غزة وشمال الضفة تضمنان سوقاً لثلثي إنتاج الحقل على مدى ١٥ عاماً، على أن يصدر الباقي للأسواق الخارجية، لكن تعطيل إسرائيل تطوير الحقل ليس هو المشكلة الوحيدة، فحتى لو تم ذلك، فهناك مشكلة أخرى تتمثل بنقل الغاز، سواء لمحطات التوليد المحلية (في غزة والضفة)، أو إلى الأسواق الدولية، ولحل هذه المشكلة، على افتراض الوصول إلى وضع يمكن من تطوير الحقل، يبدو أن الخيار الوحيد المتاح هو نقل الغاز عبر شبكة الأنابيب الإسرائيلية وفق الاتفاقات والمعايير الدولية المتبعة في هذا المجال، وهناك جهود في هذا الاتجاه لمد أنبوب من «ميناء أشدود» إلى محطة التوليد في غزة، بتمويل أوروبي، كما يجري العمل على تجديد مسار أنبوب آخر من نقطة في شبكة الأنابيب الإسرائيلية تقع في بيسان إلى محطة التوليد القريبة من جنين شمال الضفة الغربية.

وإذا تحقق المشروعان، فإن أولوية الحكومة الفلسطينية هي استخدامهما في نقل الغاز الفلسطيني من حقل مارين إلى محطتي التوليد في غزة وجنين، وإلى حين تطوير الحقل والبدء بالإنتاج، فإن العمل جار للتعاقد على استيراد الغاز الإسرائيلي لغرض تأمين احتياجات المحطتين.

وفيما يتعلق بالفائض، فإن الخيار المتاح هو استخدام الأنبوب الذي تصدر عبره إسرائيل غازها إلى مصر ليتم تسييله في معامل التسييل المصرية، ومن ثم تصديره عبر السفن إلى أوروبا أو أي أسواق أخرى.

وفقاً لمسؤولين فلسطينيين فإن الأطراف المشاركة في منتدى غاز شرق المتوسط، بما فيها إسرائيل، أقرت بشكل كامل بملكية السلطة الفلسطينية حقل مارين، وبحقها في تطويره واستغلال موارده، كما شكل المنتدى، في اجتماعيه في آب ٢٠١٩ وكانون الثاني ٢٠٢٠، فرصة للبحث في ترتيبات ربط الأراضي الفلسطينية بأنابيب النقل، سواء الإسرائيلية لتأمين الغاز لاستخدام السوق المحلية أو المصرية لتصدير الفائض حال

تطوير حقل مارين.

لكن، في وقت تجد فيه المشاريع الخاصة بالدول الأخرى، وتحديداً إسرائيل، طريقها إلى التنفيذ على الأرض، فان الحديث في ما يتعلق بالجزئية الفلسطينية من هذه المشاريع، ما زالت حتى الآن، مجرد أحاديث دون أي فعل على الأرض.

ومع ذلك فإن حرص أعضاء المنتدى مجتمعين وفرادى على تأكيد حق الفلسطينيين في استغلال مواردهم وتأمين احتياجاتهم كلما اقترب طرفان أو أطراف من تنفيذ مشروع، ما هو إلا تأكيد على أهمية الميزة الجيوسياسية التي يمتلكها الفلسطينيون، وقدرتهم على تعطيل هذه المشاريع، أو إعاقتها على الأقل، وفي ظل تسارع المشاريع الإقليمية في مجال استغلال ثروات شرق المتوسط بعيداً عن المصالح الفلسطينية.

لـذا، حان وقت أن يستغل الجانب الفلسطيني هذه الميزة الجيوسياسية، خصوصاً مع حالة الاستقطاب الشديدة في المنطقة، التي برعت إسرائيل في استغلالها لضمان تحقيق مصالحها.

(خارطة رقم ١)

المنطقة البحرية الفلسطينية كما حددها اتفاق أوسلو.

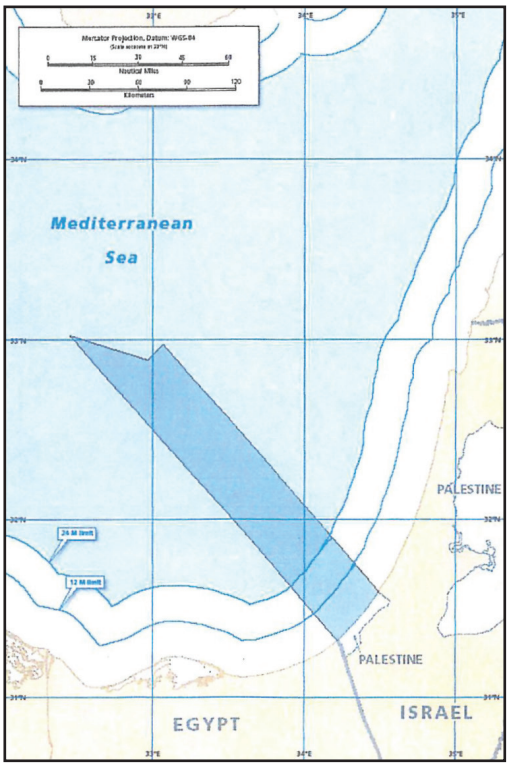

(خارطة رقم ٢)

الحقوق البحرية كما اودهتها فلسطين لدى الامين العام للامم المتحدة بموجب اتفاقية قانون البحار.

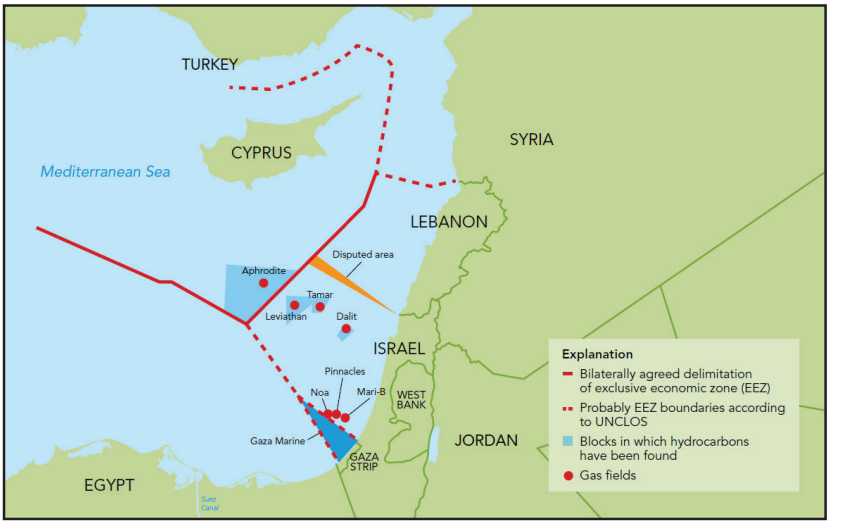

(خارطة رقم٣)

خارطة عرضتها اسرائيل بالحقوق البحرية الفلسطينية من وجهة نظرها.

إضاءات على الأسرة الحشمونية الفلسطينية وثورتها على الإمبراطورية السلوقية (بين سنة ١٤٠ إلى ١١٦ قبل الميلاد)

د. علاء أبو عامر*

يتباهى اليهود الصهاينة منهم وغير الصهاينة بنشوء دولة دينية يهودية في فلسطين في الفترة الواقعة بين عام ١٤٠ إلى عام ١١٦ قبل الميلاد، وقد جاءت دولة الحشمونيم نتيجة ثورة عرفت بالمكابية نسبة إلى يهودا المكابي المنتمي إلى الأسرة الحشمونية.

قد يبدو مصطلح (حشمونيم) - والشين هنا تتبادل مع السين في اللغات العروبية القديمة (السامية) لتصبح بالعدنانية (الفصحى) (حسميين) - غريباً على القارئ العربي، وحتى على الباحثين العرب في التاريخ القديم أو المتعلق بقرون ما قبل الميلاد، حيث في العدنانية تستخدم النون للجمع بينما في الإرمية والكنعانية تستخدم الميم. لكن هذا الاسم هو الذي أُطلق على إحدى الممالك العربية في ظل الإمبراطورية السلوقية، وهذه المملكة التي أشرنا إليها أعلاه، أقيمت على أرض فلسطين في المنطقة المسماة (إيوديا-يهودا) جنوبي الضفة الغربية لنهر الأردن وتمددت لتشمل أجزاء من شرق الأردن وشمال الضفة وأجزاء من الجليل وحتى الساحل والوسط وأطلق عليها في نهاية عهدها مملكة (إيوديا) نسبة للمنطقة التي انطلقت منها الثورة ضد السلوقيين الذين يعودون إلى أصول يونانية – مقدونية.

ومع أنها لم تكن دولة مستقلة بل تابعة للحكم السلوقي وما حصلت عليه هو حكم ذاتي، فإنها تعتبر بمثابة فخر لليهود، بينما

* دبلوماسي وباحث.

يعتبر الفلسطينيون أن لا فرق بين وجودها من عدمه، مع أنها جزء أصيل من تاريخهم في رفض المستعمر.

تذكر المصادر اليهودية الفلسطينية وأهمها سفرا «المكابيين الأول والثاني» وكتاب «تاريخ اليهود» ليوسف فالفي الذي عاش في القرن الأول الميلادي، أن ثورة الحشمونيين انطلقت ضد السلوقيين عام ١٤٠ ق.م من جبال وسط الضفة الغربية الفلسطينية التي كان يطلق عليها الاسم الحوري «إيوديا»، وأن من قام بها وقادها مجموعة تنتمي إلى قرية تقع إلى الغرب من القدس تدعى (مودين) أو (مدين) وأن هذه العائلة المؤلفة من الأب متتيا أو متى وأبنائه ينتمون إلى أسرة يطلق عليها لقب الحشمونية.

وفي بحثنا عن أصول هذه العائلة وتسمية القرية التي ينتمون إليها توصلنا إلى نتيجة تخالف كل الشائع حولهم. تقول النتيجة إن الحشمونيم عرب أقحاح ينتمون إلى شمال جزيرة العرب فيما يعرف بالحجاز الشامي، ولم يكن هذا الاكتشاف اكتشافاً تخمينياً فقط، وإنما جاء اعتماداً على نصوص التوراة ذاتها وكذلك جغرافيتها ومقارنتها بالجغرافيا الحالية لمنطقة فلسطين وجوارها.

فقد جاء في سفر المكابيين الأول أن الثورة الفلسطينية انطلقت ضد السلوقيين من ضواحي القدس، وجاءت بناءً على رد فعل ديني رافض للهيلنة التي حاول فرضها السلوقيون على معبد (أنطاكية الجديدة-القدس) الفلسطيني الإيودي، ومع أن تلك وجهة نظر حاخامية متأخرة، صاغت تلك الأحداث في هذا القالب كي يخدم أهدافاً طائفية ذات صبغة دينية، فإن ما اكتشفناه من الوقائع مختلف مع وجهة النظر هذه وعلى النقيض منها.

في هذا البحث الموجز حول المملكة الحسمية – الحشمونية، سنحلل تلك الفترة الزمنية وأسباب الثورة وقيام المملكة مستخدمين ما وقع تحت أيدينا من وثائق تتعلق بتلك الوقائع التاريخية وما كُتب عنها في حينه أو بعد قرون لاحقة.

في البداية وكتأسيس، دعونا نبحث عن أصل كلمتي حشمونة وحشمونييم ماذا تعنيان؟ ومن أين جاءتا؟ معتمدين هنا على سفر العدد في التوراة.

جاء في سفر العدد:» ٢٥ ثُمَّ ارْتَحَلُوا مِنْ حَرَادَةَ وَنَزَلُوا فِي مَقْهَيْلُوتَ. ٢٦ ثمَّ ارْتَحَلُوا مِنْ مَقْهَيْلُوتَ وَنَزَلُوا فِي تَاحَتَ. ٢٧ ثُمَّ ارْتَحَلُوا مِنْ تَاحَتَ وَنَزَلُوا فِي تَارَحَ. ٢٨ثُمَّ ارْتَحَلُوا مِنْ تَارَحَ وَنَزَلُوا فِي مِثْقَةَ. ٢٩ثُمَّ ارْتَحَلُوا مِنْ مِثْقَةَ وَنَزَلُوا فِي حَشْمُونَةَ. ٣٠ ثُمَّ ارْتَحَلُوا مِنْ حَشْمُونَةَ وَنَزَلُوا فِي مُسِيرُوتَ. ٣١ ثُمَّ ارْتحَلُوا مِن مُسِيرُوتَ وَنَزَلُوا فِي بَنِي يَعْقَانَ. ٣٢ ثُمَّ ارْتَحَلُوا مِنْ بَنِي يَعْقَانَ وَنَزَلُوا فِي حُورِ الْجِدْجَادِ. ٣٣ ثمَّ ارْتَحَلُوا

مِنْ حُورِ الْجِدْجَادِ وَنَزَلُوا فِي يُطْبَاتَ. ٣٤ ثُمَّ ارْتَحَلُوا مِنْ يُطْبَاتَ وَنَزَلُوا فِي عَبْرُونَةَ. ٣٥ ثُمَّ ارْتَحَلُوا مِنْ عَبْرُونَةَ وَنَزَلُوا فِي عِصْيُونَ جَابَرَ. ٣٦ (العدد:٣٣)

لكن أين تقع حشمونة؟

لنلاحظ أن «حشمونة» كما يورد سفر العدد هي منطقة جغرافية بجوار ميناء «عصيون جابر»، وحتى نحدد موقعها على الخريطة، بحثنا عن موقع عصيون جابر التاريخي وهو ميناء شهير في الزمن القديم.

حيث يخبرنا قاموس الكتاب المقدس حول عصيون جابر وموقعها بالقول: عصيون جابر، مدينة تقع على البحر الأحمر، على الطرف الشمالي من خليج العقبة، بالقرب من مرفأ إيلات وإلى الغرب (تث ٢: ٨ و١ مل ٩: ٢٦ و١٠: ٢٢ و٢٢: ٤٨ و٢ أخبار ٨: ١٧). وقد كانت آخر محطات بني إسرائيل في رحلتهم في البرية، وقبيل وصولهم برية سين (عد ٣٣: ٣٥ وتث ٢: ٨).

ويعتقد أن ذلك المكان هو تل الخليفة، على بعد ٥٠٠ قدم من ساحل البحر، على منتصف الطريق بين العقبة والطرف الشرقي من خليج العقبة، وأم رشراش (إيـلات) على الطرف الغربي، وهو في أسفل منحنى محمي بالجانب الشرقي من تلال أدوم. وقد وجدت الاكتشافات الحديثة فيها آثار ازدهار تجاري كبير، مما يدل على أنها كانت مركزاً لتجارة الحديد والنحاس (تث ٨: ٩). غير أن أهميتها الكبرى بدأت أيام الملك سليمان الذي أراد استغلال موقعها الاستراتيجي المهم، وبنى فيها أسطوله في البحر الأحمر. وتمكن سليمان بذلك من السيطرة على التجارة مع شبه الجزيرة العربية، عن طريق البر والبحر، بوساطة عصيون جابر. ولكن تلك السيطرة ضعفت بعد وفاة سليمان، ويذكر الكتاب أن عمارة بحرية ليهوشافاط ملك يهوذا تكسرت هناك (١ ملو ٢٢: ٤٨). وكان ذلك لصالح أدوم التي اغتنمت الفرصة واستولت على المنطقة وخلفت يهوذا في السياسة والتجارة هناك، إلى أن ارتقى امصيا العرش فحارب الأدوميين واحتل المنطقة وبنى مرفأ إيلات (٢ مل ١٤: ٢٢ و٢ أخبار ٢٦: ١ و٢).

ما يقوله الكتاب المقدس اليهو مسيحي وكذلك قاموس الكتاب المقدس أن حشمونة التوراتية هي منطقة تقع جغرافياً جنوب الأردن، وهذا يتطابق مع منطقة حسمى العربية التي تصبح مع إبدال السين بالشين حشمى وحشمونة، وموقعها جنوب الأردن وشمال الحجاز، والحشمونيم يصبحون بالإبدال الحسميون نسبة إلى حسمى حيث تتبادل السين والشين في اللغات العروبية القديمة خصوصاً الكنعانية والآرامية والعدنانية، وحسمى

سكانها معروفون تاريخياً بأنهم من العرب الثموديين واللحيانيين وهم من أصل واحد.

ويروي ياقوت الحموي في معجم البلدان عن ابن السكيت:» أن حسمى لجذام جبال وأرض بين أيلة وجانب تيه بني إسرائيل الذي يلي أيلة وبين أرض بني عذرة من ظهر حرة نهيا فذلك كله حسمى.

وقد قال كثير عزة: «سيأتي أمير المؤمنين ودونه جماهير حسمى قورها وحزونها تجاوب أصدائي بكل قصيدة من الشعر مهداة لمن لا يهينها».

ويقال إن آخر ماء نضب من ماء الطوفان حسمى فبقيت منه هذه البقية إلى اليوم فلذلك هو أخبث ماء.

وفي أخبار المتنبي وحكاية مسيره من مصر إلى العراق قال: «حسمى أرض طيبة تؤدي إلى لين النخلة من لينها وتنبت جميع النبات مملوءة جبالاً في كبد السماء متناوحة ملس الجوانب إذا أراد الناظر النظر إلى قلة أحدها فتل عنقه حتى يراها بشدة ومنها ما لا يقدر أحد أن يراه ولا يصعده ولا يكاد القتام يفارقها».

ولهذا قال النابغة الذبياني: «فأصبح عاقلاً بجبال حسمى دقاق الترب محتزم القتام».

واختلف الناس في تفسيره ولم يعلموه، ويكون مسيره ثلاثة أيام في يومين، يعرفها من رآها من حيث يراها لأنها لا مثيل لها في الدنيا، ومن جبال حسمى جبل يعرف بإرم عظيم العلو تزعم أهل البادية أن فيه كروماً وصنوبراً.

وفي حديث أبي هريرة:» تخرجكم الروم منها كفرا كفرا إلى سنبك من الأرض. قيل له وما ذلك السنبك؟ قال: حسمى جذام».

وقرأت في بعض الكتب والحديث لياقوت الحموي: «أن بعض العرب قال إن الله اجتبى ماء إرم والبديعة ونعمان وعللان بعباده المؤمنين وهذه المياه كلها بحسمى».

وفي كتب السير وأخبار نوح «أن حسمى جبل مشرف على حران قرب الجودي وأن نوحاً نزل منه فبنى حران وهذا بعيد من جهتين إحداهما أن الجودي بعيد من حران بينهما أكثر من عشرة أيام والثانية أنه لا يعرف بالجزيرة جبل اسمه حسمى بالفتح ثم السكون ونون وألف مقصورة وكتابته بالياء أولى لأنه رباعي».

وقال الأسلمي: «إذا ذكرت طريق الشام فهي حسمى، قال وحسنا صحراء بين العذيبة وبين الجار تنبت الجيهل».[1]

وعن لغة (حسمى) يشير «روبرت هيلند» مؤلف كتاب «تاريخ العرب في جزيرة العرب من العصر البرونزي إلى صدر الإسلام ٣٢٠٠ ق.م - ٦٣٠ م» أن سكانها يُعرفون من خلال آلاف النقوش التي حفروها على جبال الحجر الرملي وصخور صحرائهم. وكانت لغتهم لهجة

١ ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله " معجم البلدان" الناشر: دار الفكر –بيروت ج٢ ص ٢٥٩

عربية شمالية ندعوها الحسمية بسبب أصلها. (روبرت هيلند: « تاريخ العرب في جزيرة العرب من العصر البرونزي إلى صدر الإسلام ٣٢٠٠ ق.م -٦٣٠ م». ص ٩٣)

ويتكلم مستعملوها عن القرابة النسبية والقبلية، ويلفتون الانتباه إلى رسومهم الحيوانية، ويصلون كي تتذكرهم آلهتهم وتباركهم أو تكافئهم أو تسمعهم، ويعبرون عن مشاعرهم بالسعادة، المرض، الحزن، الحب والرغبة، والتبجح بغزواتهم الجنسية، يدونون بناءهم أو امتلاكهم حظائر الحيوانات والمنشآت الأخرى، ويصفون رحلات الصيد،[٢] إن النقوش الجدارية الحسمية تفتقر إلى صيغ التأريخ الموجودة في الصفوية، والأسماء الملكية النبطية تبرز غالباً كونها جزءاً من أسمائهم، مثل حارثت (الحارث) وعبد عبدات. ثانياً أنهم يلتمسون العون من آلهة الأنباط نفسها: اللات، وبالأخص ذو الشرى، وتكتشف كتاباتهم من حين لآخر عن سمات الفونولوجيا والأورثوغرافيا (اللفظ والتهجئة) النبطيتين. (روبرت هيلند: مرجع سابق. ص ٩٤)

وعليه، فإن المؤرخين الغربيين يجزمون أن حسمى وقبائلها من العرب الشماليين وديانتهم أيضاً كانت ديانة عربية وهم والأنباط شعب واحد لغة وديانة.

هذا من ناحية الأصل الجغرافي والقبلي، لكن ما يلفت الانتباه أيضاً أن قريتهم التي يذكرها كاتب سفر المكابيين الأول هي (مدين) أو (مودين)، وهي قرية تقع إلى الغرب من القدس خارج حدود منطقة إيوديا ومن الواضح أن سكانها يعودون في نسبهم إلى مدينة مدين شمال جزيرة العرب أيضاً، وهذه المنطقة كانت تسكنها قبائل قيدار العربية الشمالية الثمودية الأصل. التي تصفها المراجع الكتابية واليونانية والرومانية بأنها مناطق القبائل الإسماعيلية والهاجرية، وإذا تحدثنا عن هؤلاء الأقوام فنحن نتحدث عن بعض من أسلاف العرب العدنانيين.

نحن إذن أمام عشيرة ثمودية عربية من شمال الجزيرة وشرق الأردن كما تخبرنا بذلك كتب التاريخ، وهذه العشيرة الحسمية الثمودية استوطنت القدس في القرن الثاني قبل الميلاد أو ما قبله بقليل، وتعود جذورها بحسب سفر المكابيين إلى (مدين-مودين) شمال جزيرة العرب، وقد بحثنا عن موقع مدينة بهذا الاسم ولم نجد إلا في منطقة «حسمى» جنوبي غرب الأردن وشمالي جزيرة العرب، وبحسب علمنا وبحثنا لا توجد (مدين) أخرى، وهذه العشيرة على ما يبدو كانت لغتها إرمية أي ثمودية.

وعن ثمود يقول القاضي أبو محمد: «بلاد ثمود هي بين الشام والمدينة، وهي التي مر بها رسول الله ﷺ مع المسلمين في غزوة تبوك فقال لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن

٢

تكونوا باكين أن يصيبكم مثل ما أصابهم، ثم اعتمر بعمامته وأسرع السير ﷺ»، وهي بلاد الحجر ومراتعها الجناب وحسمي إلى وادي القرى وما حولها.

يقول العالم بطليموس إن الأماكن التي تستوطنها قبائل ثمود كانت مدينة أمن (Omne) من جنوب العقبة إلى نواحي شمال ينبع بالقرب من المويلح وكذلك كان منهم جموع منتشرة في داخل البلاد إلى نواحي خيبر وفدك ولكن الجغرافي بلينوس[٣] الذي سبق بطليموس[٤] بنحو مائتين وخمسين سنة لا يذُكر شيئاً عن ثمود بل يقول إن بطوناً لحيانية كانت منتشرة بين ينبع وإيله وفي داخل البلاد إلى نواحي العلا وهضبات خيبر، أي أن المواطن التي ينسبها بطليموس للثموديين ينسبها بلينوس للقبائل اللحيانية.

والباحث يجد نفسه أمام تناقض بين أقوال العالمين المذكورين، فلابد له من إحدى اثنتين، إما أن ينزع الثقة بين الرأيين جميعاً وإما أن يوفق بينهما إذا أتيح له ذلك.

ونحن نفترض صحة هاتين الروايتين ونقول: إن اللحيانيين كانوا يسكنون شمال الحجاز قبل أن يستوطنه الثموديون وليس بعيداً أن يتم مثل هذا الانقلاب في مدى قرنين ونصف القرن من الزمان.

ولكن هنا يخطئ ولفنسون، فربما الأدق أن اللحيانيين هم مجرد قبيلة ثمودية كبرت وسيطرت على المنطقة وهيمن اسمها على كل القبائل الموجودة في المكان وخلال القرنين ونصف هاجرت بعض عشائرها المنطقة باتجاه الشمال، فعاد اسم القوم «ثمود» ليحل مرة أخرى على سكان المنطقة، فرحلة يعقوب (إسرائيل) بن إسحاق (الضحاك إلى بني المشرق قوم أبيه وأمه تشير إلى قوم يدعون (قيدار) ولكن في مراجعة سلالة النسب الإبراهيمية فإننا نجدها تعود إلى شالح – صالح الثمودي.[٥]

٣ گايوس پلينيوس سِكوندوس Gaius Plinius Secundus (ع.٢٣ -٢٥ أغسطس ٧٩م). اشتهر باسم بليني الأكبر، كتب الكثير من الأعمال التاريخية والفنية التي لم يتبق منها سوى ٣٧ مجلداً من التاريخ الطبيعي، علماً أن هذا العمل كان يُستخدم في العصور الوسطى، وقيمته الوحيدة الآن هي أنه يكشف عن المعرفة العلمية خلال فترة بليني، ويعتبر بليني الأكبر أشهر مؤرخ روماني على الإطلاق، فقد كانت كتاباته الجغرافية والتاريخية والطبيعية لها حيّز كبير في إثراء الثقافة الرومانيّة في تلك الحقبة.

وُلد بليني في نوڤوم كوموم (كومو الآن) في شمالي إيطاليا. وعمل محامياً، تولى مناصب حكومية مهمة، كان أدميرالاً على الأسطول الذي كان بالقرب من پومپي عندما ثار جبل ڤيزوڤ في العام ٧٩م ومات هناك وهو يحاول إنقاذ اللاجئين.

٤ كلوديوس بطليموس (أو بَطْلُمْيوس) (باليونانية: Κλαύδιος Πτολεμαῖος) (نحو ١٠٠م – نحو ١٧٠م) هو رياضي وعالم فلك وجغرافيّ ومنجم وشاعر إبيجراما في الأنثولوجيا الإغريقية. من أهل القرن الثاني للميلاد. وُلِد نحو سنة ٨٧ م وتوفّي قُرْب الإسْكَندريّة نحو ١٥٠ م. وهو صاحب كتاب المَجَسْطي. يقوم نظامُه الفَلَكيّ على أساس أنّ الأَرْضَ ثابِتَة، وأَنَّ الأَفْلاك تَدُور حَوْلَها.

بطليموس هو مؤلف العديد من الأطروحات العلمية، كان لاثنين من كتبه تأثير كبير على العلوم الغربية والشرقية وذلك عن طريق كتبه العديدة والمتنوعة المجالات. أولهما كتاب المجسطي والآخر هو كتاب الجغرافية ويعد هذا الأخير تجميعاً للمعرفة الجغرافية للعالم اليوناني الروماني. يعد عمل بطليموس استمرارية لتطور طويل في العلوم القديمة يقوم على ملاحظة النجوم والأعداد والحساب والقياس.

٥ راجع كتابنا فك الشيفرة التوراتية- من منشورات دار الشروق،

وإبراهيم الثمودي الإرمي (تكتب خطأ أرامي) عاش بحسب علماء الكتاب المقدس في ١٨٠٠ ق.م، وبما أن يعقوب ذهب إلى قوم أبيه بني المشرق الثموديين في ذلك الوقت، فهذا يعني تواصل سكنى ثمود للمكان منذ آلاف السنين وأن تلك المنطقة هي موطنها الأصلي. وبما أن ثمود هي امتداد عاد-إرم، وإرم هو جبل عظيم ومثله نبع ماء في المكان تسمى عين إرم أيضاً وكلاهما في حسمى شمال الحجاز ووادي (رم -إرم) هو أيضاً في جوارها فهذا يعني بشكل مطلق أنهم السكان الأصليون للمنطقة، وما لحيان إلا فرعٌ منهم، أي فرع ثمودي إرمي.

يخبرنا بلينوس أن البطون اللحيانية في القرن الأول بعد الميلاد كانت تحت سيطرة الأنباط الذين حكموا طور سيناء وشواطئ البحر الأحمر القريبة من شبه الجزيرة العربية في ذلك القرن وبعده، إلى عهد الملك الروماني طريانوس.

يقول بلينوس إن مدينة العلا –دادان كانت عاصمة لبطون لحيان، وقد عثر (غلازر) ودوتي على نقوش لحيانية كثيرة في هذه المنطقة.

تشير كتيبات وزارة السياحة الأردنية إلى أن:» وادي رم يقع في منطقة «حسمى» جنوبي الأردن، على بعد ٧٠ كيلومتراً شمال مدينة العقبة الساحلية، ووادي رم هو الاسم الدارج والمستخدم في الإعلام لكل المنطقة، مع أن غالبية المواقع والمخيمات السياحية توجد خارج قرية رم، كما يُسمى أيضاً «وادي القمر» نظراً لتشابه تضاريسه مع تضاريس القمر.

يمتاز وادي رم بالجبال الشاهقة، ففيه أعلى القمم الجبلية في جنوب بلاد الشام وهي: جبل «أم الدامي» وجبل «رام»، كما يعتبر من أكثر مناطق الأردن جذباً للسياح من جميع أنحاء العالم نظراً لسماته الطبيعية الفريدة، كما توجد به بعض النقوش الثمودية والإسلامية القديمة. وتكثر في منطقة وادي رم المخيمات السياحية التي تحل محل الفنادق كونه محمية طبيعية لا يسمح ببناء فنادق فيها.

هذا عن أصل القبيلة الحشمونية أو الحسمية أما عن سبب ثورتها فيخبرنا جوزيفوس فلافيوس في كتابه «تاريخ اليهود» أنهم ثاروا على الحكم السلوقي لأن السلوقيين في زمن الملك أنطونيوس الرابع أرادوا فرض الهيلنة أي الثقافة اليونانية بما تشمل من دين وعادات وتقاليد على سكان المملكة إلا أن بعض السكان من المتزمتين دينياً رفضوا ذلك وثاروا على قرارات الملك واصطدموا مع القوات السلوقية وخاضوا ضدها كراً وفراً في جبال فلسطين الشرقية.

هذا من ناحية الأصل والموطن والقبيلة، أما في دواعي الثورة ضد السلوقيين، فلا يمكن وصف ما قاموا به بأن له باعثاً دينياً أو قومياً، فهو رد فعل على انتهاك العادات والتقاليد،

عمان ٢٠١٤ في فصل إبراهيم العربي.

ودوافعه الأولى شخصية، إذ إن الشرارة الأولى تعود للفعل الذي مارسه القائد السلوقي في قرية مدين التي كان عميدها أو كبيرها هو متى أو متتيا حيث جلب أضحية مع رجل إيودي متأغرق وأراد تقديمها للإله الإغريقي أبولو الذي يعادل بعل الكنعاني، وعندما طلب من الرجل الإيودي ذبح الأضحية أو القربان ثارت ثائرة متى الحسمي، فهجم على اليهودي وقتله، وحينما حاول الضابط السلوقي الدفاع عنه طعنه متى في حالة دفاع عن النفس، وبما أن قتل الضابط سيجر عليه عواقب وخيمة، إذ إنه اعتداء على أحد رجالات الإمبراطورية السلوقية، فقد هرب (متى) وهرب معه أبناؤه من الذكور وفرو إلى منطقة جفنا شمال مدينة رام الله بالقرب من بير زيت، وكانت منطقة جفنة التي هربوا إليها، تعتبر من وجهة نظر الفارين- منطقة مريحة جداً، فسلاسل الجبال الممتدة بين السهول العميقة وسفوح جبال وسط الضفة الغربية (أفرايم)[٦] – غرب خط تقسيم المياه-ذات الارتفاع الذي يصل إلى ٨٠٠م كان يكسبها وضعاً دفاعياً متميزاً، وتفصل بين هذه الجبال أودية كثيرة وعميقة، وتنتشر صخورها وسط منحدراتها الصخرية شاهقة الارتفاع، وعلى الرغم من صعوبة الطريق ووعورته، فإن (متتيا) وأبناءه والفارين معهم كانوا يعرفون هذه الطرق الجبلية الوعرة جيداً، إذ إنها كانت متاخمة لمناطق سكناهم الأصلية، أما بالنسبة للغريب فهي تمثل عقبة حقيقية، ولذلك يمكن أن يُفسر نجاح عملية الانسحاب للجبال، فلم تطاردهم قوات الملك عموماً، أو أنها يأست من مطاردتهم في هذه الأماكن الوعرة.[٧]

وبالطبع لم يتوقف السلوقيون على حادثة قتل أحد قادتهم صاغرين، إذ رداً على مقتل القائد السلوقي وجماعته العسكرية، توجهت قوة بقيادة (أبولونيوس السلوقي) لمهاجمة مناطق وسط الضفة الغربية لنهر الأردن، وحيث إنها وصلت يوم سبت (نحن ننقل عن مصادر دينية يهودية ولا ندري إن كان قد تم وضع السبت للتأكيد على تبعية هؤلاء إلى الديانة اليهودية التي لم تكن قد ظهرت بعد في زمانهم كما نعرفها اليوم) فإن الجماعة الحسمية قد احتمت بالكهوف دون مقاومة، رافضة الاستسلام والرضوخ لقوات (أبولونيوس) أو خوض مقاومة في يوم السبت أو تدنيس وصايا الرب.[٨] وعلى الجانب الآخر قام جنود (أبولونيوس) بإشعال النيران في مدخل الكهف.

فاختنق أتباع (متتيا) المختبئون والتهمتهم النيران،[٩] ثم قام الجنود فيما بعد بقتل عدد

٦ أفرايم كلمة كنعانية معناها «الأثمار المضاعفة» وهي الأرض الجبلية الواقعة في القسم الأوسط من فلسطين الغربية والتي عينت نصيباً لسبط أفرايم بحسب نصوص التوراة (يش ١٩: ٥٠).

٧ ميخائيل أفي يونا: تمرد الحشمونيين. ص ١٠٤

8 Bright,J,A. history of Israel, (London 1960)p.410

٩ زئيف يعبتس: تاريخ إسرائيل. (القدس ١٩٦٩) ص ٨٢

كبير ممن تبقى منهم أحياء بسيوفهم.[١٠]

نظم (متتيا الحسمي) الجماعات الصغيرة وقادها بحذر، فلم يخرج للحرب في مواجهة جيوش الملك الجرارة وجهاً لوجه بأساليب الحرب التقليدية وإنما اكتفى بالهجوم المباغت وفق أسلوب حرب العصابات معتمداً الكر والفر مع أبنائه ورجاله على المدن الصغيرة والساحلية والانتقام من مواطنيها الفلسطينيين الذين قبلوا بالأغرقة، وهدم المذابح التي نصبت للآلهة الإغريقية، (وهذا يعني أن الموضوع لم يكن يتعلق بمنطقة إيوديا ومعبدها بل بأعراف وتقاليد فلسطينية عامة، فالساحل كان دائماً كنعانياً- فينقياً، فإذا كانت ثورته بحسب زعم اليهودية الحديثة والصهيونية المعاصرة ذات طابع قومي أو ديني، فما دخل الكنعانيين بعبادة أو معبودات معبد إيوديا، وقد رأينا أن سكان سبسطية والسامرة أخبروا الإسكندر أنهم صيدونيون أي كنعانيين- فينيقيين ولم يقولوا إنهم إسرائيليون أو إيوديون أو غير ذلك من التسميات الملفقة من الصهاينة والحاخامات، كما قام بختان من لم يتم ختانه من الأطفال (كان الختان في ذلك الزمان - كما يخبرنا هيرودوت في تاريخه - عادة أو طقساً دينياً تمارسه كل شعوب الشرق العربي من المصريين والكنعانيين واليمنيين وعرب الصحراء والأثيوبيين والكلخ الجورجيين ذوي الأصل المصري، ولذلك فإن إجبار السكان على الختان لم يكن تهويداً كما يحلو للصهاينة أو الحاخامات الادعاء، بل هو تمسك بالأعراف والعادات السائدة في الشرق العربي ونبذ التشبه بالإغريق الهندوأروبيين غير المختونين (الغلف)، وإذا كان حقاً قد قام بهذا الإجراء أي الختان فهذا قد كان في سبيل الفرز بين الأغرقة والمشرقة أو التعريب، وليس ذلك علامة يهودية دينية كما ذهب أتباع اليهودية، [١١] هذا بالإضافة لبعض عمليات الاستنزاف التي كان ينظمها ضد قوات الملك السلوقي، من خلال معرفته التامة بطبوغرافية المكان،[١٢] وحينما شعر الملك السلوقي بالقلق من (متتيا) ورجاله، أرسل كتائب عسكرية تتعقبه وتطارده، غير أن (متتيا) ورجاله من خلال تكتيكات حرب العصابات نجحوا في نصب الكمائن للقوات السلوقية وهزيمتها. وقد استمرت تلك المناوشات سنة كاملة حتى دهم المرض (متتيا) في العام ١٦٦ ق.م. حيث لم يحتمل الحياة القاسية الخشنة في الجبال في هذه السن المتقدمة، وقد أوصى (متتيا) أولاده قبل موته بتعيين جود –هود (يهودا بحسب التراث الكتابي المُعرب إلى العدنانية) قائداً للمقاومة لأن لديه صفات تؤهله للقيادة الحربية، كما أوصى بتعيين سمعان مستشاراً له.[١٣]

١٠ أورئييل ريافوت: تاريخ إسرائيل. ص ٢٠٣

١١ راجع تاريخ هيرودوت وكتابنا فلسطيني السورية الفينيقية.

١٢ (ج.أ) زوطا: تاريخ شعبنا. بالعبرية ص ٧٩

13 Tcherikover,Hellenistic civilization,p.205

وعلى الرغم من وجهة نظرنا التي فسرنا بها حادثة قرية مدين التي أدت إلى اشتعال الأحداث بشكلها المباشر فإن هناك أسباباً غير مباشرة أوردها عدد من الباحثين في تاريخ فلسطين قبل الميلاد، حيث اختلفوا في تقييم أسباب انتفاضة (آل حسمي) إذ جزُم بعضهم أن الدافع الحقيقي لم يكن دينياً كما يظهر من الأحداث بل اقتصادياً اجتماعياً، حيث إن الإيوديين وغيرهم من سكان المناطق المتاخمة لها، وكما معظم سكان سورية-فلسطين (بلاد الشام) كانوا منذ دخول التأثيرات الإغريقية لجوف سورية مستعدين لتقبل هذه التأثيرات على نحو ما كان يجري بشكل طبيعي في بلاد المشرق العربي المختلفة مثل مصر وسورية، بل إن كثيراً من سكان إيوديا من الفلسطينيين ذهب تلقائياً في الاصطباغ بالثقافة الإغريقية لأبعد مدى. من ذلك محاولاتهم المستمرة لاستبدال الشرائع التوراتية وغيرها من التقاليد ذات الأصل الكنعاني الآرامي العريق، بالتقاليد اليونانية، وتبني القيم واللغة اليونانية، والتحول لأنماط العمارة الإغريقية.

تخبرنا كتب التاريخ أنه عندما تولى (أنطيوخوس الرابع) الحكم سعى إلى تحقيق تماسك إمبراطوريته عن طريق ربط مشترك بوساطة الحضارة اليونانية. وكانت سورية، قلب الإمبراطورية، تمتد من الساحل ونهر العاصي إلى نهر الفرات، بما في ذلك المدن الإغريقية وهي: إنطاكية، سلوقيا، ولاديكيا (اللاذقية) وأباميا (أفاميا). وفي فلسطين تحول السهل الساحلي إلى منطقة يونانية امتدت عليها المدن الإغريقية: بطليموسية (عكا)، أبولونيا، وبويا (يافا). وأزوتس (أسدود) وعسقلان وأنتيدون، وغزة، ورافيا (رفح) وأستوبولوس (بيسان). وكانت هذه المدن مختلطة السكان من الأصليين من السكان الكنعانيين – الفلسطينيين والمستوطنين الإغريق وأعيد بناء سيبيت (السامرة) على النمط الإغريقي، وكان في شرق فلسطين ما وراء نهر الأردن عشر مدن إغريقية (أطلق عليها اسم ديكا بولس) هي: فيلادلفيا (ربة عمون أو عمان) وجدار (أم قيس)، وهيبوس، وبُصرى، وكان هذا التدفق البشري الإغريقي سبباً في تغيير التكوين السلالي لسورية ولبنان والسهل الساحلي الفلسطيني حتى يومنا هذا.[١٤] وقد حاول أنطيوخوس الرابع ربط أجزاء مملكته من خلال نشر الثقافة الهيلينية، ولم يجد من سكان فلسطين عامة وإيوديا الفلسطينية خاصة معارضة، بل وجد من بينهم من يدعمه ويسدد خطاه، حيث قام المتأغرقون الفلسطينيون الذين سعوا لتغيير وجه منطقة إيوديا الفلسطينية بنشر المدن اليونانية وتحويل القدس واحدةً من بينها، تحت مسمى (أنطاكية الجديدة)، وحينما

١٤ تاريخ كمبريدج القديم: المجلد السابع، الفصل الخامس.

أراد الملك دعماً مالياً قدمت له الكهانة الكبرى لمعبد أنطاكية الجديدة (القدس)، والمتنافسين والمزايدين على شراء ما لا يمكن لأحد شرائه لما كان له من الخصوصية، وتحضه عليه تعاليم الشريعة التوراتية، وكان من نتائج هذا أن امتدت أيدي كهنة معبد انطاكية الجديدة (القدس) لتسلب المعبد ودائعه ومخصصاته.

وثم سعى هؤلاء الكهنة لإقامة الملاعب الإغريقية والساحات، تاركين مهامهم في المعبد متوجهين لهذه الساحات الرياضية لممارسة ما كانت تقدمه من أنشطة، خاضعين لما كانت تمليه عليهم من رغبات في التزام ممارستها، وما عُرف عنها من عُري وتقاليد أخرى تتنافى والشريعة التوراتية والتقاليد الفلسطينية عامة.

وحينما صدرت قرارات الحظر، وتوجهت القوة السلوقية لتنفيذ هذه القرارات في قرية (مدين، ٩ كم شمالي غرب القدس بداية بالذبح على مذبح القرية، فإن ذلك كان يعني أن الكهنة هم المتضررون الحقيقيون من هذه القرارات، ذلك أن الهيكل كان يمثل لهم مصدر الرزق الأساسي بما يحصلون عليه من عشور ونذور، فقد كانت أهمية هذه الوظيفة تتمثل في كونهم خدم الرب، فمن ناحية هم سادة الطائفة، ومن ناحية أخرى أثرياء إيوديا بما كانوا ينالونه من جراء الخدمة في المعبد.

حيث كان الكاهن يحصل على:

١. عشر الأعشار بحسب الشريعة التوراتية (عدد ١٨-٢٥-٣٢)
٢. فداء الأبكار وذبائح الخطايا والآثام (لاويين ٢٧-١ ك ٢٣)
٣. بواكير المحاصيل (خروج ٢٣-١٩)
٤. جزء من غنيمة الحرب (عدد ٣١-٢٥:٢٩)
٥. خبز ولحم وهي التقدمات التي تقدم أثناء الخدمة (لاويين ٦-٢٤:٢٩)

وهذا يعني ببساطة أن تحول ذلك المعبد لمكان للعبادة الإغريقية سيؤدي في النهاية إلى حرمان الكهنة من مصدر دخلهم الوحيد.

وعليه، نجد أن الدافع الأساسي للثورة على السلوقيين كان اقتصادياً واجتماعياً بالدرجة الأولى بينما محرك الشرارة كان ظاهره دينياً، وذلك أمر طبيعي، حيث إن هذا الدافع إذا تم إبرازه يصبح عامل تجميع وتحشيد ويُلهب المشاعر، (ومازال موضوع القدس والمسجد الأقصى عامل تجميع لمختلف قطاعات الشعب الفلسطيني ومصدراً من مصادر الثورة ودافعاً لها في أيامنا هذه). وفي الحقيقة لم تكن القدس ومناطق إيوديا وحدها التي شهدت اضطرابات، فأغلب مدن فلسطين بساحلها وداخلها، كانت تنتظر حدثاً «راديكالياً» لتتحول كيفياً بعد أن غدت التناقضات الداخلية بين مختلف الاتجاهات مستعصية على الحل، وغابت إمكانية التعايش بينها، وهذا ما حصل بالفعل،

حيث انفجرت الانتفاضة بسبب مجموعة من القرارات التي مست الأعراف والتقاليد والعقائد المحلية، وعلى رأسها بناء هيكل ديونيسوس سبايوس قرب معبد القدس، وهناك ادعاء بأن (أنطيوخوس الرابع) أمر الكهنة أيضاً بتقديم أضاح « نجسة» أي خنازير على المذبح، لكننا نستبعد مثل هذا الأمر، لأن الإغريق لم يسبق لهم أن قدموا خنزيراً ضحية لآلهتهم.[١٥] وما فعله السلوقيون من أغرقة للقدس ومنطقة إيوديا الفلسطينية، فعلوه تجاه مدن أخرى في فلسطين، فعلى سبيل المثال أضيف إلى اسم مدينة بيسان التي كانت تعرف باليونانية (سكيث بولس –نسبة إلى قوم السكيث القوقازيون) اللقب (نيسا) – وهو اسم أميرة سلوقية – وفي الأصل اسم مرضعة الإله ديونيسوس – على ما تقوله الأساطير الإغريقية. وأطلق عليها سلوقية أبيلا (تل أبيل)، بينما أطلق على مدينة جرش الواقعة شرق فلسطين ما وراء نهر الأردن اسم الإنطاكيين (خريسورهواس).[١٦]

يتضح من سير الأحداث كما يرد في سفري المكابيين الأول والثاني أن ما حدث من تطورات وصلت درجة التمرد والثورة ضد الحكم السلوقي والمتأغرقين من الفلسطينيين بطوائفهم المختلفة، جعل الأمور تأخذ صفة الحرب الأهلية أكثر من كونها صراعاً من أجل الاستقلال عن السلطة الإغريقية متمثلة بالسلوقيين.

وهذا الاستنتاج، أي الحرب الأهلية، ينفي صفة الحرب القومية حسب وصف الخطاب الكتابي القديم والمعاصر المتأثر بالصهيونية العملية، فالثوار كانوا عرباً أقحاحاً ثموديين حجازيي الأصل وسكان إيوديا الفلسطينية كانوا يتشكلون بحسب العهد القديم من ثلاثة عناصر كنعانية-فينيقية، وحورية (حثية -سريانية) وعربية أدومية ونبطية وما يعرف بالإسرائيليين الذين هم عرب ثموديون كما هم النبطيون.

وهذه التركيبة السكانية شملت كل فلسطين وبلاد الشام وحتى الهلال الخصيب، حيث أخبرنا عنها (هيرودوت) في تاريخه كما أسلفنا إذ تحدث عن ثلاثة أقوام تقطن البقعة المسماة «فلسطين السورية» التي تبدأ حدودها من صيدا وتنتهي بالعريش، وهم الفينيقيون والسريان والعرب (العرب من قبائل البدو معينيون-نبطيون أدوميون).

وكانت تقطن الإقليم أيضاً مجموعات دينية طائفية تختلف في عقائدها عن غيرها من الطوائف من حيث الإيمان بالآلهة والشرائع وهم الموسويون (الفريسيون) والزندوقيون (الصدوقيون اليهوديون) والأسينيون (الصابئة المندائية) وجماعات كنعانية تؤمن بعقائد

١٥ زياد منى: مدخل إلى تاريخ فلسطين القديم. ص ١٢٨

١٦ زياد منى: مدخل إلى تاريخ فلسطين القديم. ص١٢٤

قديمة لها علاقة بإيل وبعل وعشتروت.

إن وصف الحرب بأنها حرب أهلية طائفية لا يعني أبداً نفي العوامل الاقتصادية التي تظهر بين الحين والآخر التي نجد إشارات مبعثرة لها هنا وهناك في سفري المكابيين، ومنها على سبيل المثال قول كاتب سفر المكابيين الأول (١٠: ٢٩-٣١): «بل هأنا من الآن أعفي جميع الإيوديين؟ من الضرائب العامة إكراماً لكم، بما في ذلك ضريبة الملح وضريبة التاج، وما يعود إلي كثلث الزرع ونصف ثمر الأشجار هذا كله أعفيكم منه في أرض إيوديا وفي المقاطعات الثلاث الملحقة بها من أرض السامرة والجليل من اليوم إلى آخر الزمان. وتكون (إنطاكية الجديدة) مقدسة ضمن حدودها ومعفاة من العشور والضرائب».

إذن عوامل الثورة أو دوافع الغضب والتمرد على الحكم السلوقي الإغريقي كانت ذات طابع ثقافي اقتصادي وليست ذات دوافع قومية بأي شكل من الأشكال كما يروج اليهود في مرحلة ما بعد الصهيونية، فلو كانت كذلك لشهدنا تضامناً عروبياً أو سورياً شاملاً مع الانتفاضة الحسمية ولكان امتد من فلسطين وشمل بلاد الشام والعراق وشمال الحجاز، ولكن ذلك لم يحدث.

وعليه، فإن بداية الأحداث كما يصفها سفر المكابيين الأول بدأت بقتل إيودي متأغرق وليس بقتل الضابط قائد المجموعة السلوقية، حيث قُتل الأخير نتيجة هجومه ومحاولته استرداد سيفه، وهو كما يسرد سفر المكابيين ويوسف فالفي، لم يكن مقصوداً بالقتل أولاً، إذ جاء قتله في السياق وليس كهدف في بداية الأحداث.

في خلاصة البحث الذي هو جزء من كتاب سيصدر قريباً يتبين مهنا أن العائلة الحسمية هي عائلة عربية ثمودية – لحيانية تنتمي إلى (حسمى)، فهم حسميون أو بالكنعانية والإرمية حشمونيم من (حشمى) حيث تتبادل السين مع الشين في اللغات العروبية (السامية) وأصولهم من مدين، فهم مديانيون والمديانيون إسماعيليون أو هاجريون كما تصفهم الكتابات المقدسة ولغتهم الأم العربية العدنانية القريبة من النبطية وهم بالتالي إرميون، فأعلى قمة في حسمى تدعى جبال إرم وفيها عين ماء تدعى نبع إرم والسهل لديهم يدعى وادي رم أو إرم أيضاً. وقد أسموا قريتهم التي تقع شمالي غرب القدس مدين على اسم مدينتهم القديمة في الحجاز الشامي.

هذا من ناحية الأصل القبلي أو القومي، أما من الناحية الدينية فعلى الرغم من الدعاية الصهيونية التي تؤكد أن ثورة الحسميين ذات أساس ديني، فإن الوقائع التي درسناها بالتفصيل لا تدل على ذلك، فقد التف حول الحسميين في البداية المحافظون أي المتشددون

لاعتقادهم أن الثورة هي ثورة ضد الهلينة أو الأغرقة ولكن تبين لهم أن مطالب الحسميين اقتصادية لا دينية أو ثقافية وكذلك نرى تقلب أبناء متتيا الحسمي وأحفاده بين الفرقتين الدينيتين الفريسية والصدوقية أي بين المجوسية الزندوقية التي تؤمن بعبادة النار وتناسخ الأرواح ولا تؤمن بالبعث وديانة موسى أو بقاياها التي حافظ عليها الفريسيون الذين يصفهم المسيح بورثة دين موسى عليه السلام الذين يؤمنون بإله واحد وبالملائكة والبعث ويوم الحساب.

وعليه، فإن الثورة الحسمية هي ثورة عربية ضد الأغرقة والهيلنة أهدافها ذات طابع اقتصادي اجتماعي لا قومي أو ديني.

حديث في الهوية والوطنية والمواطنة

عبد الغني سلامة*

مدخـل

هل هوية الإنسان يحددها انتماؤه لأرض ما؟ هل الوطنية حالة موضوعية أم مجرد شعور متخيل؟ وهل هي جبرية أم اختيارية؟ هل المواطَنة هي الحل والبديل عن الهويات الفرعية؟ ما هو الوطن وما هو المنفى؟ هل ستبتلع العولمة الهويات الوطنية والقومية؟ هل الدين نقيض للهويات الأخرى؟ أين الإنسان من هذا كله؟ كيف تُعرِّف نفسك؟ وكيف ترى الآخرين؟ هذه بعض من الأسئلة المشروعة والمشرعة كسارية تجابه رياح الحقائق المطلقة والمسلمات الثابتة في زمن التحولات السريعة، التي سيحاول هذا البحث أن يجيب عنها ويرسيها على أرض النسبية والمتغيرات.

مقدمـة

في البدايات الأولى من عمر البشرية، وقبل أن تهتدي للزراعة وتعرف الاستقرار، كان الإنسان حينها مجرد فرد ينتمي لذاته، يواجه قوى الطبيعة ووحوش البراري وحيداً، ومع تطور مسار حياته بدأ تشكيل عائلته الصغيرة التي من خلالها انتمى لقبيلته، ثم واصل مسيرة تطوره في الحقب التاريخية اللاحقة ولكن ببطء شديد، وظلت القبيلة تهيم على وجهها بحثاً عن الغذاء والمأوى الآمن، ولم ترتبط بمكان محدد، وطوال مراحل الترحال ظل انتماء الإنسان مبنياً على أسس إرثية، ولكن بعد أن اكتشف الزراعة، التي تتطلب بداهة الاستقرار فوق

* باحث وكاتب رأي.

بقعة جغرافية محددة، بدأت الاعتبارات العملية والمصلحية تفرض وجودها على الأفراد من خلال علاقاتهم ببعض، وعبر الكيان الجغرافي بموارده وخيراته.

في الوقت الذي كانت فيه هذه الاعتبارات تسهم في تشكيل الوعي الإنساني بصورته البدائية كانت تتفوق على أي انتماءات أخرى، ونظراً لصغر حجم التجمعات البشرية الزراعية الأولى لم تظهر حينها الانتماءات المتعددة والمتداخلة، ولكن بعد ظهور القرى الصغيرة البدائية بدأت الانتماءات الأخرى تبرز، كالانتماء للأرض والعرق والثقافة والدين، ولكن بقاء الحال عند هذا المستوى أصبح متعذراً، خاصة مع الزيادة المطردة للسكان وتعقد الحياة وتطور وسائلها وتعدد الاحتياجات البشرية ونشوء مجموعات بشرية في أماكن متفرقة في محيط جغرافي أكبر. هذا كله أدى إلى تكون انتماءات متباينة ومختلفة نوعياً عن الانتماء الجغرافي، وفي النهاية ظهرت الملكية، ومن ثم بدأ الصراع بأشكاله المتعددة.

كيف تتحدد الهوية؟

مع نشوء الملكية نشأ الصراع بين البشر، وطالما أن هناك صراعاً فهذا يعني أن على الأطراف المتصارعة أن تُعرف عن هويتها، لتستقطب من حولها الآخرين في مواجهة الخصوم، ولكن مسألة تحديد الهوية ليست بهذه البساطة، لأنها أكثر بكثير من مجرد الإعلان عن توجه معين، أو حالة اصطفاف مصلحي؛ فهي عملية تراكم تاريخي، ولها وظائف معينة، كانت في البداية مقتصرة على التحديد والفرز والتمييز بين البشر على أسس واقعية وملموسة، وليس في فراغ نظري مشتق من الرغبات والأمنيات. في المجتمعات الحديثة صارت أهم وظيفة للهوية حماية الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي من أي محاولة لاختراقه أو تدميره.

وعلى الرغم من وجود العديد من النظريات التي تُعرّف الوطن والمواطَنَة والهوية الوطنية، وما كتبه عشرات المثقفين والمفكرين عنها، فلا نجد إلى اليوم لها تعريفاً مانعاً جامعاً.. وما زالت الهوية الوطنية وغيرها من المصطلحات المرتبطة بها تمثل قصة كبرى، وتثير أسئلة مقلقة خاصة في زمن الأزمات والمحن، حيث تستعر الخلافات حولـها، وتصبح الكثير من المسلمات والبدهيات، التي سادت لفترة ما، موضع شك ومراجعة.

تكمن المشكلة حين تصوغ جماعة ما «المصطلح» وفقاً لرؤيتها الأيديولوجية، ثم تسعى لاستعماله على أنه شعار نهائي يأخذ طابع القدسية ويتم توظيفه سياسياً، وبالتالي فإن مثل هذه الممارسات ستنتج تصورات كثيرة تساوي في عددها عدد الجماعات الأيديولوجية التي تقف وراءها. وهذا سيؤدي بالنتيجة إلى تغييب البعدين الموضوعي والمعرفي للمصطلح ويقلل من قيمته الفكرية ويحد من فاعليته الإجرائية على أرض الواقع، فيصبح دافعاً نحو

الفرقة والتناحر داخل المجتمع بدلاً من أن يكون حافزاً للتوحد.

الكاتب العراقي «باقر جاسم» يقول في مقالته على الحوار المتمدن: «يوجد الفرد في مجتمع ما أولاً، ثم يكتسب هويته أو ماهيته لاحقاً. بمعنى أن الهوية ليست معطى مقدساً وثابتاً ونهائياً، وإنما هي معطى تاريخي في حالة صيرورة وحركة دائمين. ولذلك فهو عرضة للمراجعة والنقد والتقويم لجعله أكثر فاعلية في أداء وظائفه الأساسية في توحيد المجتمع وتحديد من ينتسبون إليه وتمييزهم عمن سواهم».١

أي أن هوية الشخص تبدأ من خلال نظرته لذاته، وكيف يراها بمرآته الفردية أو ضمن الجماعة، ما يعني أن عليه تحديد معالم هذه الصورة ومضامينها ليقرر من هو أولاً، وما هي هذه الجماعة التي ينتمي إليها، ثم يتفق معها على تعريف نفسها تجاه الآخرين، وهنا سيجد الفرد نفسه أمام مستويات متدرجة ومتداخلة من الجماعات التي ينتمي إليها، لتكون لديه هوية عائلية أو عشائرية أو طائفية أو وطنية أو قومية أو عالمية وغيرها من عشرات الهويات المتفرعة عنها.

فإذا أراد شخص ما أن يُعرّف نفسه ضمن مجموعة ما، فسيذهب تفكيره إلى ما يشترك فيه مع المجموعة من صفات تحكم قيمه وأشكال سلوكه، فهذه المجموعة قد تشترك في اللغة أو اللهجة أو الدين أو الطائفة أو القيم أو الزي والطعام وتقاليد الولادة والوفاة والزواج والعمل أو أي شيء آخر،٢ وهذه الأشياء المشتركة تتكون عادة من عشرات العناصر التي يمكن تسميتها بالرموز المشتركة. وهي بالنسبة لكل مجموعة تمثل علامات مميزة تمنحها هويتها وتحدد قسماتها العامة.

ومن الطبيعي ألا تتساوى الهويات من حيث غناها أو فقرها بالرموز المشتركة، فهناك هويات ضحلة أو هشة، لأنها فقيرة بالرموز المشتركة، وهناك هويات طارئة ومؤقتة، تزول بزوال الجماعة التي تحددها، وهناك هويات فردية، أي كيف يرى المرء نفسه؛ كأن يُعرّف نفسه بأنه ينتمي للحزب الفلاني، أو أنه من مشجعي النادي الرياضي العلاني، أو مندوب تسويق لشركة ما.. وطبعاً هناك الهويات الشخصية الدائمة كالهوية الجنسانية، أو العرقية.. وهناك الهويات الثقافية التي كلما كانت أقدم وأكثر عراقة كانت أغنى بهذه الرموز المشتركة، مما يكسب هويتها مزيداً من القوة والتماسك والقدرة على مواجهة التغيرات.. أما الثقافات الفقيرة بالرموز المشتركة فهي أكثر عرضة للتلاشي والاندثار والذوبان في هويات أقوى منها.٣

مفهوم الهوية الثقافية

نشأت الثقافة عندما أدرك الإنسان نفسه ووعى ما حوله، وأخذ يصارع الطبيعة من أجل تطويعها لبقائه، وقد اختزن الإنسان طرق تطويع البيئة على شكل إنتاج مادي ملموس

كالمباني والأدوات المصنوعة. ولأن الإنسان لا يستطيع أن يحافظ على بقائه واستمراره كفرد دون التعامل مع الآخرين، كان لا بد من تنظيم للعلاقة بين الإنسان والإنسان في المجتمعات الناشئة، على شكل إنتاج معنوي يتمثل في المعرفة والمهارات والقيم. وقد بدأت تتراكم الخبرات داخل المجتمع على محورين: محور العلاقة مع البيئة، ومحور العلاقة مع الآخرين. وكلما تراكمت الخبرات تشكلت في نظم كبرى أبرزها النظم: العقيدية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وتَشَكُّل الهوية الثقافية لا يعبر فقط عن الخبرات والتجارب الناتجة عن تفاعل الإنسان، مع البيئتين الطبيعية والبشرية، بل إنه يفرض سلطتها على أعضاء الجماعة الثقافية نفسها أيضاً، ويحدد لها أشكال سلوكها المقبولة والمرفوضة، وهكذا يُنتج المجتمع هويته الثقافية، ومن ثم تُفرض هذه الهوية على أعضاء المجتمع للالتزام بها، فتتحول الثقافة التي ينتجها المجتمع إلى سلطة عليه. بمعنى أن الفرد ينشأ في المجتمع ويكبر فيه من خلال عملية التثقيف، وهي عملية إكساب الثقافة للفرد وتشريبه إياها، وهدف التثقيف هو إعداد الفرد ليتوافق مع المجتمع؛ فالطفل لا يعرف الكثير عما حوله، وتبدأ عملية تثقيفه منذ الولادة وتستمر يوماً بعد يوم حتى يتحول إلى شخص كامل العضوية في المجتمع.٤

الهويات الشمولية

تُعد مسألة تحديد ركائز الهوية ومقوماتها من أكثر الأمور صعوبة وتعقيداً، لما تثيره من حساسية وإشكالات، فهي تغري بتبني تعريفات أيديولوجية لخدمة أهداف سياسية أو طائفية معينة، قد تقضي تماماً على البعد المنهجي والعلمي للبحث في تحديد هذه المقومات والركائز، فعلى سبيل المثال طرحت الشيوعية مفهوماً «أُمَـميّاً» للهوية، عبّر عنه شعارها الشهير: «يا عمال العالم اتحدوا»، الذي بسببه ظهرت أولى ملامح الهوية الطبقية حسب الأيديولوجية الماركسية التي تتجاوز الحدود والقوميات والطوائف. لكن هذا المفهوم «الطبقي» سرعان ما تلاشى حين انحاز العمال في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا لحكوماتهم «الرأسمالية» أثناء الحروب العالمية، متجاهلين هويتهم الطبقية ومنحازين لهويتهم القومية،٥ والسؤال هنا، هل حدث هذا لأن الشعار كان فضفاضاً وطوباوياً؟ أم لأن هناك هويات أكثر رسوخاً وثباتاً من غيرها؟

السؤال السابق يطرح سؤالاً آخر: هل الهوية الدينية مؤهلة إلى أن تحل محل الهويات الوطنية والقومية الأخرى، أو أن تكون بديلاً عنها ومهيمنة عليها؟ وطبعاً بما في ذلك الهوية الطائفية داخل الدين نفسه! بعض الإسلاميين يعتبرونها كذلك، وهم في طرحهم الهوية الإسلامية ببعدها التاريخي والحضاري

إنما يستحضرون بالضرورة تاريخ الدولة الإسلامية، ولكن لو وقفنا اليوم على بعد مسافة زمنية مقدارها نحو خمسة عشر قرناً تفصلنا عن فترة بدايات تشكل هذه الهوية، لوجدنا بكل تأكيد أنهم يستحضرون هوية قديمة ويعيدون إنتاجها على أرض جديدة، تبتعد كثيراً بزمانها ومكانها عن الواقع الذي تشكلت فيه، فهذا الواقع الجديد يحفل بالعديد من الحقائق والقضايا الساخنة التي لم تكن موجودة آنذاك، وبالتالي فإنهم يرسمون حدود هوية فضفاضة وطوباوية تتجاوز حقائق التاريخ في الماضي وتتناقض مع متغيرات الواقع الاجتماعي في الوقت الراهن؛ وفوق هذا فإنها تتجاهل ذلك التنوع الهائل عرقياً ولغوياً وثقافياً بين الشعوب الإسلامية في عصرنا الراهن. وتتجاهل تمدد تلك الشعوب وانتشارها على جغرافية شاسعة مليئة بكل أنواع الحواجز السياسية، التي تشكل في نهاية المطاف سداً منيعاً يحول تماماً دون حلم الدولة الإسلامية الواحدة.٦

وحتى في صدر الإسلام وزمن الفتوحات، فقد ظلت الدولة الإسلامية تسعى جاهدة لفرض هويتها على الشعوب التي كانت تحتل أراضيها، ولم يكن بمقدورها تحقيق ذلك دون حكم ذي طابع شمولي يتجاهل وجود مواطنين يعتنقون أديانا أخرى ولا يتهاون معهم، إلا على شكل منحةٍ وهِبَة تعتمد على تساهل الطبقة الحاكمة أو تسامح الأكثرية المسلمة، وليس هذا ما يأمله ويريده هؤلاء بأن يحصلوا على حقهم في اعتناق دينهم وممارسة شعائره كحق طبيعي لهم غير منازَع ودون منّة من أحد.

كما أن توحيد الأقطار تحت راية الدولة الإسلامية قد جرى عبر مرحلة تاريخية امتدت قرابة قرنين. كانت تمثل لحظة تاريخية فريدة من نوعها من الصعب أن تتكرر، فقد اتسمت تلك المرحلة بأنها مواتية داخلياً، من حيث زخم الانطلاق الأول لحضارة ناهضة تواجه حضارات عريقة، ولكنها منهكة وموشكة على التفكك. وحتى أن هذا الشكل من التوحد لم يدم طويلاً، فقد استمر حتى النصف الأول من عمر الدولة العباسية، وكان قد تخلله أول انشقاق في جسم الدولة الإسلامية عندما نشأ مركزان للحكم في بغداد والأندلس، وسرعان ما انحسر هذا التوحد بصورة دراماتيكية ليحل مكانه التفتيت التدريجي الذي تواصل بعد ذلك ثلاثة عشر قرناً، وفي أثناء ذلك، دارت حروب بينية داخلية اتسمت بالعنف والدموية في دول أو دويلات الإسلام. وهذا يجعلنا ندرك أن تعريف الهوية على أساس الإسلام ضرب من البناء على أسس مشتقة من خيال ورغبات وتوق إلى تاريخٍ انتهى ولم يعد لـه وجود.٧

ومن نافلة القول إن الهوية الإسلامية الجامعة لم تستطع وقف شلال الدماء الدافق على أرض العراق وسوريا حاليا، حيث يتناحر أهل الدين الواحد، فقد رأينا كيف يفجر متدين سنّي نفسه في سوق شيعي يغص بالمدنيين، ثم يأتي متدين شيعي فيقتل أي سنّي يمر أمامه

دون ذنب، فقط على الهوية!

أما الهوية القومية، فتبدو للوهلة الأولى أكثر قرباً للواقع بالمقارنة مع الهوية الدينية. فهي ترتكز إلى العروبة متخذة منها منطلقاً في تحديد الهوية القومية للشعوب الناطقة بالعربية التي تسكن على امتداد الوطن العربي. وهذه الهوية ترتبط حالياً بواقع مجزأ من جهة، ومن جهة أخرى وحتى تتحقق ستبقى معلقة على شروط مستقبلية غير متحققة الآن، ومرتبطة بتطورات سياسية واجتماعية قد تحصل وقد لا تحصل مستقبلاً. سيّما أن الدولة القطرية نفسها معرضة للتقسيم. بمعنى أن الهوية القومية معرَّفة بواقع سياسي واقتصادي واجتماعي مختلف عما تعرِّف نفسها به وما تصبو للوصول إليه، فالواقع مجزأ بينما هي تدعي الوحدوية أو تدعو لها، وتنتظر حتى تنضج الشروط الذاتية والموضوعية المناسبة ليتحول هذا الواقع المجزأ إلى واقع موحد يكون قادراً على التعبير عن هوية قومية حقيقية، وفي ظل الظروف والمعطيات الحالية، فإن هذا الانتظار يجعلها مجرد حالة متخيلة وحلم جميل، ولكنها غير مناسبة إجرائياً في حل مشكلة أزمة الهوية التي تعيشها الشعوب العربية حالياً، خاصة في بلدان تعيش فيها أقليات إثنية وطوائف متناحرة كما هو الحال في لبنان والعراق والسودان.

وإذا ما عرّفنا الهوية القومية من منطلقات شوفينية أو عرقية فإن من شأن التوكيد على مثل هذا التعريف للهوية القومية «العربية» أن يحفـّز الأكراد على العمل على الانفصال، ويحفـّز التركمان على المطالبة بالعودة إلى حضن تركيا. والأمازيغ على المطالبة بحكم ذاتي، كما أنه سيحرك دول الجوار الطامعة على رسم مشروعات تقسيم للبلاد بدعاوى حماية المتماثلين معها قومياً، مما يقوض أسس بناء الدولة ووحدتها. وهذا ما حدث في السودان مع اختلاف الأسباب، فالنظام السوداني لم يكن يُعرّف نفسه نظاماً قومياً، ومشاكله مع دارفور بدأت بمحتوى ومضمون اجتماعي اقتصادي، ثم تطورت الأمور على نحو مغاير، أما الجنوب فقد انفصل بسبب فشل النظام في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين سكان القطر الواحد، وإصراره على تجاهل خصوصياتهم الدينية.

الهوية الوطنية

مفهوم الهوية الوطنية وعدم وضوح حدوده في بقاع كثيرة من بلاد العالم، يثير التباسات عديدة ويطرح أسئلة أكثر مما يقدم إجابات، نظراً لكونه من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف بين المتحاورين والكتاب والفرقاء السياسيين. وثمة علاقة قوية بين مفهوم الوطنية والمواطنة ومفهوم الدولة، فالدولة بحدودها السياسية أصبحت هي المحدد الأساسي والفضاء المكاني والزماني (التاريخي) الذي تستمد منه الوطنية مشروعيتها ووجودها، أي أن الدولة هي الوطن

بمعنى من المعاني، الكاتب المصري «كمال غبريال» يعرف الوطن بأنه «كيان جغرافي مشمول بمفهوم «المواطنة» المستقر لدى كيان بشري»، ويعرف المواطنة بأنها «انتماء متوهم لمجموعة من البشر، و»متوهم» هنا ليست مشتقة من الوهم، وإنما بمعنى الإحساس الداخلي الناتج عن ممارسات عملية حياتية، بالانتماء إلى كيان بشري كبير، يمتلك كياناً جغرافياً معيناً هو الوطن».٨

الكاتب الأردنـــي «حسن طوالبة» يعرف الوطن بأنه «الإطار الأوسع الذي يجمع الأفراد من أديان وطوائف وفرق، ويجمع القوميات المختلفة، والكيانات الحزبية والسياسية والنقابية والجماهيرية على اختلافها». فالوطن بهذا المعنى أشمل وأكبر من الهويات الفرعية ومن الأديان والقوميات والانتماءات السياسية. فهو وطن كل الكيانات المجتمعية السياسية والثقافية.

الكاتب الفلسطيني «نبيل علقم» يقول: «حينما نتحدث عن الهوية الوطنية فإننا نتحدث عن هوية مجتمع يعيش على حيّزٍ جغرافي محدد هو ما نسميه الوطن».٩ ويرى البعض أن الهوية الوطنية تعني الانتظام في المجتمع وفق مبدأ أخلاقي قائم على سيادة القانون، ومبني على التعاون واحترام العادات والتقاليد والأسرة والبيئة واحترام الرأي الآخر ومعتقداته، إن لم تمس النظام العام وسيادة الوطن، وهذا الوعي الذي يجب أن تُربى عليه الأجيال لتعزيز حب الوطن والإخلاص له والتضحية في سبيله من أجل المستقبل.

الكاتب الإماراتي «سامي الريامي» يرى أن «الهوية الوطنية لا تقتصر على اللغة التي يتحدث بها أفـراد المجتمع، ولا على الزي الشعبي الذي يرتدونه، ولا على أسماء مناطق وأشخاص يجب الحفاظ عليها، ولا هي الحفاظ على التراث الشعبي، بل هي كما يراها عبارة عن «الصورة المثالية التي يجب أن يكون عليها المواطن»، ويضع من أجل ذلك مجموعة من المعايير العلمية الحديثة لقياس هذه الصورة المثالية، تبدأ من «كيفية شعور المواطن بأهمية الوقت إلى إنتاجيته وحبه لبلده وولائه له، إضافة إلى التزامه بالقيم الثابتة»، بمعنى أنه لا يرى أن «حب الوطن والولاء له مجرد شعار نحمله ونردده، بل هو بحاجة إلى الكثير من الإثباتات الفعلية المتمثلة في كل سلوكياتنا الشخصية والعملية، بدءاً من أبسط الأشياء حتى أعقدها».١٠

الكاتب العراقي «مفيد عيسى» يرى أن «الوطنية ليست حالة عاطفية مجردة نتغنى بها، أو نتمثلها بشكل طوباوي، فهي ستصل لحد الابتذال ما لم تتعزز بالمواطنة»، والمواطنة حسب الكاتب «لا تعني الانتماء الجغرافي والديمغرافي إلى مكان أو فئة معينة، بل تعني دلالات هذا المصطلح بأوسع معانيها وانعكاساتها الفعلية في الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية».١١

متى نشأت الوطنية؟

بعد أن تجاوزت البشرية طور القبيلة انتقلت على إثر ذلك إلى مرحلة الدولة، ولكن هذه الدولة ولفترة طويلة جداً كانت عبارة عن إمبراطورية مرتبطة بشخص الملك «الإمبراطور»، ولا يوجد لديها ما نراه اليوم من تشكيلات الدولة الحديثة كالحكومة والبرلمان والقضاء ومؤسسات الدولة المختلفة، وكل ما كان لديها جيش وحاشية يأتمرون بأمر الملك وشعب خاضع ليس له أي صوت، وقد احتاجت البشرية قروناً عديدة من الكفاح الدامي حتى وصلت بتطورها إلى مستوى الدولة الوطنية الحديثة التي يعيش في كنفها جميع المواطنين بعدالة ومساواة.

مصطلح الوطنية Nationalism ظهر بداية في أوروبا في القرن السابع عشر، ثم انتقل إلى أميركا، ثم إلى بقية العالم، وقد حمل مضامين اقتصادية أيديولوجية عبرت عن التحولات العميقة التي برزت في أوروبا في تلك الحقبة، وارتبط بمفهوم الدولة وتشكيلاتها التي ظهرت قبيل الثورة الصناعية، واقترن أيضاً بمفهوم «أمة الدولة» Nation State التي توضحت أكثر بعد انتشار الطباعة والصحف وتطور وسائل الاتصال وتجارة الأسلحة، وقد ازدهرت هذه المصطلحات أكثر من أي مرحلة سابقة في الحرب العالمية الأولى ثم الثانية.

ومفهوم الدولة/الأمة مفهوم حديث لا يتجاوز عمره القرنان، وهو ذو طبيعة سياسية اقتصادية محضة، إذ إنه واكب تاريخ تطور الرأسمالية وصاحَب أشكالها التنافسية والاحتكارية، وقد حمل هذا المفهوم إلى جانب عوامل أخرى لواء الرأسمالية، واستطاعت الدولة/الأمة أن تنشئ الإدارات المركزية، وأن تسن القوانين وأن تكوّن الجيوش لحماية أسواقها وسيادتها، ولفرض هيمنتها وتوسعها في مراحل انتقالها للطور الكولونيالي، ومن ثم فإنها نجحت وإلى حد بعيد في تكريس قيم القطرية واقتصاد السوق، وبالتالي في خلق ما سمي البرجوازية الوطنية والثقافة الوطنية والهوية الوطنية.١٢

في البلاد العربية التي خضعت للحكم العثماني قرابة الأربعة قرون لم تكن ملامح القومية العربية قد تشكلت على النحو الذي نشهده الآن، ليس بسبب القمع العثماني للشخصية العربية ومنْعِ نموها أو تبلورها وحسب، وإنما أيضاً لأن العرب ارتضوا الذوبان في الهوية الأكبر، التي كانت تعبر عنها الدولة العثمانية تحت لواء الإسلام، وبسبب التقارب الثقافي أيضا، لذلك لم تكن هناك أي هويات وطنية عربية؛ بل كانت هناك هوية إسلامية مقابل هوية مسيحية أوروبية غربية. ولكن مع نشوء الحركات القومية الوطنية في أوروبا في بدايات العهد الكولونيالي تأثرت الشعوب العربية وبدأت تتململ وتعبر عن نفسها بأكثر من شكل، وبدأت في داخل الدولة العثمانية نفسها تبرز هويات كبرى متعددة، أبرزها الهوية العربية مقابل الهوية التركية، وقد برزت

هذه الهوية العربية أكثر وبشكل أشد وضوحاً في أواخر العهد التركي بعد ظهور القومية التركية الطورانية. وبعد نجاح الاستعمار الغربي في تجزئة العالم العربي إلى أقطار عديدة أخذت تظهر فيها هويات وطنية محلية (سورية ولبنانية ومصرية ومغربية..).

ظلت أوروبا طوال العصور الوسطى تقبع تحت حكم الإقطاع والكنيسة، فيما كان دور الملك شكلياً، ولكن في القرن السابع عشر كانت كل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا قد تشكلت كإمبراطوريات، وبدأ يتبلور فيها ما يعرف بأمة الدولة (الشعب)، وفي هذه المرحلة بدأ ولاء الشعب للقيادات الدينية والإقطاعية يضعف ويتراجع لصالح الولاء للملك. الأمر الذي قوّى من سلطات الملك في مواجهة الكنيسة، ودعاه ذلك إلى إنشاء مؤسسات للدولة تساعده في الحكم، مما مهد الطريق لتحول تلك الإمبراطوريات إلى دول وطنية، وهو ما تم بعد الثورة الفرنسية.

وقد مثلت الحروب البينية التي اندلعت في أوروبا في أعقاب حركة «مارتن لوثر» الإصلاحية إرهاصات نشوء الدولة الوطنية، فهذه الحروب أدت إلى بروز قيادات حاولت أن تحرك الشارع من فوق، الأمر الذي ساهم بنشوء المركزية، والأمر الآخر الذي أدى لنشوء المركزية هو دور الكنيسة البروتستانتية التي كانت تؤمن بدور الاقتصاد الحر ودورهـا المركزي في العالم المسيحي، وهكذا بنشوء المركزية تكونت نواة الحكومات المحلية ثم الدولة في مرحلة لاحقة، التي تمكنت فيما بعد من استقطاب الملايين الذين ارتبطوا بها مصلحياً، من خلال انتسابهم لجيش الدولة وعملهم الوظيفي في مؤسسات الدولة وهياكلها، وفي النهاية تكونت لديهم علاقة وجدانية تجاه هذه الدولة، عُبِّر عنها بالولاء للدولة، وما عزز هذا الانتماء فيما بعد مشاعر الفخر والتعبئة الوطنية التي كان الجيش يلقنها لمنتسبيه وأفراده، وأيضا من خلال تشرب ملايين الطلبة مفاهيم الوطنية التي كانوا يتلقونها في مناهجهم الدراسية، كما أن التحدي الخارجي كان يلعب دوراً مهماً في شحن روح المواطنة لدى الأفراد ويرفعهم إلى الاصطفاف معاً ضد الخطر القادم من خلف الحدود، وقد لاحظ علماء الاجتماع أن الجنود وهم متوجهون إلى جبهات القتال في الحرب العالمية الأولى كانوا يظهرون في الصور ضاحكين فرحين، خلافاً لصورهم في الحرب الثانية، والسبب في ذلك هو اعتقادهم الراسخ آنذاك هو أنهم كانوا يدافعون عن أوطانهم (الدولة الوطنية التي كانت قد تشكلت منذ أمد قريب).

المواطَـنَـة

منذ أن انتقلت الإنسانية إلى طور الحضارة والتمدن، وصـــار الإنسان يعيش ضمن مجموعات حضرية بدأت المجتمعات الزراعية البدائية، ثم أخذت صيغة الكيانات السياسية في مرحلة متأخرة، ما زال هذا المسار التطوري

يواصل رحلته الملحمية، وقد مر بمرحلة الدولة بمفهومها الحديث وذلك في أعقاب الثورة الصناعية – وهي المرحلة الأهم - ولا ندري إلى أين ستصل هذه الرحلة الإنسانية وأين ستكون محطتها الأخيرة، وطوال هذه الحقب التاريخية كان كل إنسان ينتمي إلى بقعة جغرافية محددة بحدود معلومة تسمى الوطن، وقد اصطلح حديثاً على مفهوم جديد يعبر عن هذا الانتماء ويحدد له مواصفات معينة، وهو مصطلح «المواطنة».

والمواطنة في أغلب الأحيان تكون حالة فطرية قسرية، بمعنى أن الفرد لا يملك خيارات قبولها أو رفضها في الأحوال العادية، ولكنه في بعض الأحيان الاستثنائية يحوّل هذه المواطنة لتصبح حالة اختيارية، وهذا يحدث عندما يغير الإنسان وطنه ويهاجر إلى وطن آخر ليسكن فيه، أي حسب ما يحققه له هذا الوطن الجديد من مصالح ذاتية، قد تكون اقتصادية أو أمنية أو ثقافية. فالذين هاجروا من أقطار الوطن العربي إلى أوروبا أو أميركا أو أستراليا، هاجروا لأسباب اقتصادية، أو لحاجتهم إلى الأمن والحرية الشخصية، أو لتلبية طموحات ثقافية أو فنية، وصارت تلك الأوطان سكناً لهم، وصار انتماؤهم لها كمواطنين في تلك الدول، دون أن يمنعهم ذلك من الحنين لأوطانهم الأصلية.

مصطلح المواطنة بمفهومه الحديث يترافق عادة مع مصطلحات أخرى ذات علاقة، كالمجتمع المدني والديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والمساواة، وهناك علاقة وثيقة بين هذه المصطلحات وبين المواطَنة، لأنهما معاً يشكلان السبب والنتيجة، فالمواطَنَة هي علاقة انعكاسية لكل ما سبق، أي أنها نتيجة متوقعة للممارسة القانونية الصحيحة ولتوفر العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ووجود مؤسسات مدنية ونقابية وثقافية محترمة ونظام ديمقراطي يُشعر الفرد بدوره الحقيقي. وهذا كله سيؤدي إلى إقامة علاقة عضوية فعالة بين المواطن والوطن.١٣

فانتماء المواطن للوطن يعني أيضاً انتماء الوطن للمواطن، فالمواطن لا يمتلك جزءاً من الوطن ولكنه يمتلك الوطن كله، ويترتب على هذا أن لا حقَّ لأغلبيةٍ مهما بلغ عددها، أن تتجه بالوطن إلى حيث تضر بمصالح ووجود الأقلية، فالوطن للجميع وهو وحدة واحدة لا تقبل القسمة أو التجزئة.

ولا شك في أن هذه العلاقة الإيجابية بين الوطن والمواطن ستسهم بتكريس إحساس المواطن بكيانه وكرامته واحترامه لذاته وتجعله ينظر للشأن العام على أنه من صلب شأنه الخاص، والعكس صحيح تماماً. بمعنى أن هذه الحالة المثالية لا يمكن الوصول إليها في حالة الفوضى وانعدام النظام، أو في ظل نظام تستشري في أوصاله ظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لا بل إن هذا النوع من الأنظمة الفاسدة ستنشأ في ظلها أخطر الظواهر التي تعاني منها البلدان كافة،

ألا وهي ظاهرة الاغتراب الاجتماعي، أي اغتراب المواطن داخل وطنه، وهي حالة خطيرة تؤدي بالفرد إلى اللامبالاة والانفصال عما حوله، وتضخم الهويات الفرعية.

ولعل أبرز الأمثلة على هذا النوع من الاغتراب هو ما يعرف بالأحياء العشوائية داخل بعض عواصم الأوطان ذاتها، فهذه الأحياء المنسية والمحرومة من أنواع الخدمات كافة، لا يُتوقع من قاطنيها أن ينمو لديهم شعور المواطنة بدرجة نموها نفسه لدى سكان الأحياء المركزية الفعالة.١٤

ونستطيع أن نقول الشيء نفسه وإن بدرجة أقل وبصورة مختلفة عن تجمعات البدو الرحل داخل حدود كيانات سياسية وطنية، إذ إنه ليس من المتوقع أن ينمو لديهم «توهم الانتماء الوطني» - كما هو الحال عند الحضر - لأنهم في تعاملاتهم الحياتية مكتفون ذاتياً، وغير متشابكين جدياً وعضويا مع سائر مقومات الوطن، وتكاد تقتصر علاقاتهم مع باقي الجسد الوطني على بعض التبادلات البسيطة مثل الشراء والبيع، دون ارتباط مصلحي عضوي حقيقي.١٥

الكاتب المصري «غبريال» يعتبر أن «المواطنة» ليست مجرد شعور أو توهم فطري في الإنسان، بل يعتبرها «وليدة جدل حضاري مع ما سبقها من انتماءات، فهي الحلقة قبل الأخيرة في مسلسل الانتماءات - إذا ما اعتبرنا أن العولمة التي تكرس الانتماء الإنساني هي الحلقة الأخيرة - وهو يرى أن أول أشكال انتماءات الإنسان كان انتماؤه للذات، ويعتبره الشكل الفطري البدائي الخالص للإنسان، الذي نستطيع الآن أن نرصد بعض حالاته المتضخمة أو المرضية، حتى في أرقى المجتمعات حضارياً، فهناك ممارسات أنانية فردية تدل على أن البعض لم يبارح مرحلة الانتماء للذات إلى مرحلة الانتماء للأسرة، ناهيك عن باقي المراحل الحضارية، فالجدل بين الانتماءات المتعددة، مرتبة زمانياً (شخصياً أو تاريخياً) من الأقدم إلى الأحدث، تختلف نتائجه من فرد إلى فرد، ومن شعب إلى آخر، ويعتمد على الطبيعة والمرونة الشخصية للإنسان، وعلى طبيعة العلاقات المادية والثقافية التي يحيا في ظلها الفرد، ويتم بناء عليها التفاعل الجدلي».١٦

مخاطر تهدد الهوية الوطنية

الخطر الأول، تمثله الدعوات الأيديولوجية لحركات الإسلام السياسي التي تتبنى مفاهيم شمولية للهوية تتجاوز الأوطان والقارات والحدود السياسية، وتعتبر أن الانتماء العقيدي، يجب أن يهيمن ويسيطر على سائر الانتماءات الأخرى، وأن يحل محلها، وتعتبر أن الأمة الإسلامية أمة واحدة وبلادهم وطن للمسلمين جميعاً، وكل أرض تحت سلطة المسلمين هي دار الإسلام. ولا فرق بالنسبة للمسلم بين بلده التي وُلد ونشأ فيها وبين أي بلد إسلامي آخر، فمثلا يقول مراقب الإخوان المسلمين السابق

في مصر «مهدي عاكف» إن المسلم الاندونيسي أقرب إليه من القبطي المصري.

ولو قُيّضَ لمشروع الإسلام السياسي أن ينتصر ويحقق كامل أهدافه وينجز غايته الكبرى، فهل سيجعل من كل سكان الأرض أو كل من خضع لسلطان الخليفة جميعاً ضمن هوية موحدة وعلى شاكلة واحدة!؟ الجواب قطعاً لا، لأن هذا يتناقض مع طبيعة البشر التي فطرهم الخالق عليها، ولأن من طبيعة البشرية التنوع والاختلاف، وهذا التنوع لا يقتصر على اللون واللغة أو الإثنية، فهو يعني بالضرورة تنوع الهويات الثقافية والدينية وبالتالي تنوع المسلك والقيم والمعتقد، وفي كل شيء. فهل تستطيع الهوية الإسلامية أن تلغي سائر الهويات أو أن تذيبها وتحل محلها؟!

الخطر الثاني، تمثله القوى الانفصالية، فهناك العديد من دول العالم بما فيها طبعاً دول عربية تعاني من الاضطرابات أو الفتن الطائفية أو الدعوات الانفصالية، ما يدل على حالة نقص في توفر مقومات «الوطن» و«المواطنة»، أو عدم نضوج حضاري في فهم وممارسة هذه المصطلحات، وإذا اتفقنا على أن مفهوم «الوطن» هو المرحلة الأكثر رقياً في مسيرة الحضارة حتى الآن، فإن هذا يدفعنا للتوجه نحو تعزيز استكمال نضج هذه الكيانات الوطنية، ومساعدتها على وقف تدهور مقومات «الوطن» و«المواطنة»، لكن دون أن يتحول هذا التوجه إلى حالة من التعصب للوطن على حساب المفاهيم والقيم الإنسانية، وتصبح «وحدة الوطن» بمثابة صنم وتابو مقدس.

وطالما آمنّا أن مفهوم «الانتماء الوطني» هو الشكل الأرقى حضارياً، الذي يجب أن يتفوق على سائر الانتماءات الأخرى وأن تكون الهوية الوطنية مظلة للهويات الفرعية دون أن تلغيها، فإن هذا يدفعنا إلى السعي لبناء كيانات وطنية حقيقية، ويتأتى ذلك أولاً من خلال دولة القانون التي يتساوى فيها جميع المواطنين دون تمييز، التي تُحترم فيها حقوق الأقليات والطوائف الصغيرة، ويسود فيها ممارسة حقيقية للديمقراطية والتداول السلمي للسلطة والعدالة الاجتماعية ويُحترم فيها الإنسان وتُصان حقوقه.

أما في حالة تعارض تلك الأولويات مع حقائق الأوضـــاع على الأرض، بمعنى أن الانتماءات الفرعية التي تتنازع هذا الوطن غير قابلة للاندماج أو التعايش، وكل منها لديه المقدرة على خلق كيانات تمتلك مقومات الوطن المستقل، سواء المقومات المادية أو الثقافية، فإننا في هذه الحالة، وانطلاقاً من ذات ثقتنا في الوطنية والمواطنة، يتحتم علينا القبول بتقسيم هذا الوطن الافتراضي، غير المكتمل المقومات، إلى أكثر من وطن حقيقي، وأمامنا هنا مثال جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق والاتحاد اليوغسلافي التي لم يفلح عنف وقهر السلطات في تحقيق الاندماج بين مكونات هذه الأوطان، وكان الحل السعيد هو استقلال كل شعب

يمتلك «توهم انتماء» لكيان قادر على الحياة المستقلة اعتماداً على إمكانياته المادية والثقافية المستقلة.١٧

الخطر الثالث، تمثله القوى الطائفية، ونحن نعتبرها الأخطر ليس لأنها ذميمة وقبيحة، بل طعنة للوطن ومفهوم المواطنة، وعملية إعدام للمستقبل وجهل بمفهوم الدولة الحديثة وارتكاس نحو الماضي وغرق في العيش في التاريخ القديم، ولأنها نقيض المجتمع المدني والحداثة والمواطنة والقيم الإنسانية السامية، فالطائفية تظل مغتربة عن الوطن الذي تعيش فيه، لأن موطنها الفعلي هو الطائفة، والوطن الحقيقي يأتي في الدرجة الثانية، وهو لا يغدو عن كونه المكان المأمول لبناء دولتها الخاصة، والأمة في نظرها هي مجموعة الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الطائفة ويمارسون طقوسها، وقوانين الطائفة تخضع إلى ميزان المصلحة الذاتية وعلى مقاسها، الشيء البارز في هويتها هو الدين بصورته الغيبية وهو حاضر في كل التفاصيل المكونة لها، وجاهز لأن يتم توظيفه سياسياً ولمصلحة الطائفة فقط، والطائفية لا تؤمن بالهوية الوطنية ولا بالتعددية ولا بالشراكة السياسية إلا بالقدر الذي يخدمها.١٨

الخطر الرابع، تمثله القوى والتشكيلات الاجتماعية الإرثية التي لا يملك فيها الفرد بصورة عامة إمكانية الاختيار، وتكون عضويته فيها إجبارية تلقائية كالعشائرية والقبلية والمناطقية والهويات الفرعية، أو المجموعات السياسية والاجتماعية التي لا تحمل قيم التعددية وقبول الآخر ولا تؤمن بالديمقراطية والمجتمع المدني. وهذه القوى عادة ما تنمو على هامش المجتمع وتقوى أكثر في حالات ضعف المشروع الوطني/ القومي، حيث تزدهر لديها مفاهيم التعصب والانغلاق والعنصرية والفوقية، وهذا ينطبق أيضاً على الوطنية نفسها، خاصة عندما تطغى المشاعر الوطنية على القيم الإنسانية التي تدعو للتسامح والتعايش وقبول الآخر دون محاكمته، وتصبح الوطنية شكلاً من أشكال التعصب الأعمى والعنصرية.

وتزداد خطورة وشراسة هذه التشكيلات الاجتماعية على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي عندما تلتقي مع أطراف خارجية وتتحالف معها، وتبدأ تنفيذ أجنداتها على حساب مصالح البلد وأمنه ووحدته، مقابل بعض المكاسب الآنية.

إذن، ومن أجل صيانة الهوية الوطنية وحمايتها والارتقاء بها وجعلها تمثل حالة إنسانية راقية تسمو على الغرائز البدائية وأشكال التعصب والعنصرية وتسهم في الحضارة الإنسانية وتندمج معها بفاعلية، لا بد لهذه الهوية أن تنمو في بيئة سليمة ونظام متطور يقوم على الديمقراطية والتعددية السياسية وسيادة القانون ودولة المؤسسات، وإذا كان هذا يعني سياسياً حكم الأغلبية، فإنه يبقى مشروطاً بعدم المساس بحقوق الأقلية،

حيث إن معيار الحقوق هنا هو المساواة التامة في تقرير مصير الوطن، بصرف النظر عن الكثرة العددية لهذا الطرف أو ذاك.

أي أنه يجب النظر للإنسان باعتباره إنساناً أولاً، ومواطناً له حقوق وعليه واجبات لا يحق لأحد الحكم عليه أو تصنيفه، والنظر للوطنية على أنها تجسيد للمواطنة، والمواطنة هنا تعني أن يعيش الجميع تحت حكم القانون، بينما الوطنية تتيح المجال لأن يدعي البعض أنهم أكثر وطنية من سواهم، أما المواطنة فلا يمكن لأحد أن يستأثر بها بنسبة أعلى من غيره، لأنها مقرّرة بحقوق وواجباتٍ مفروضة ومعطاة للجميع بالمقدار ذاته وفق نصوص واضحة.

وخلاف ذلك يعني أن يصبح الوطن ساحةً لصراع الانتماءات التي تزعم كل واحدة منها أنها أوتيت رؤية صوفية عن الحقيقة المطلقة والمجد، وهذا يؤدي بالضرورة إلى ممارسة القهر والاغتصاب من القوي على الضعيف، والإصرار على السير على هذا النهج سيؤدي حتماً إلى تداعي مقومات الوطن.

كيف تتشكل الهوية القومية والوطنية؟

تعتبر الهوية القومية بمثابة الإطار الأشمل، الذي يمكن له أن يضم الهويات الأصغر وأهمها الهوية الوطنية، وهذا ينطبق بصورة واضحة على القومية العربية، فإذا كان الشعب هو المادة التي تحتاجها الدولة الوطنية، فإن الأمة هي ما تحتاجه القومية، والإقرار بالخصائص الوطنية للهوية لا يتعارض ولا يلغي الخصائص القومية للأمة، ومن يعتقد عكس ذلك إنما يبني اعتقاده على أسس غير حقيقية، ويستمده من مخاوف من أن تكون الهوية الوطنية بديلاً أبدياً عن الهوية القومية العربية، أو أن تشكل عائقاً أمام الشعوب العربية في سعيها نحو الوحدة. ولدينا مثال الدول الأوروبية التي لم يشكل تحقيق هوياتها القومية في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا.. إلخ، حائلاً دون تحقيق هوية أوسع هي الهوية الأوروبية، بل إنها تمكنت من صهر أكثر من ٢٧ دولة في بوتقة الاتحاد الأوروبي.

وهذا يعني أن القومية هي صفة للأمة، في حين أن الأمّة هي الموصوف، القومية هي شعور، بينما الأمّة هي واقع، القومية مظهر تأخذه الأمّة في مرحلة من مراحل تطورها الاجتماعي والسياسي، وإن فقدان هذا الشعور لدى فرد أو فئة لا يعني فقد حقيقة وجود الأمّة، مع أن تنبيه الشعور القومي يعطي الأمّة أفضل وسيلة لتعبيرها عن ذاتها. أي أن القومية هي يقظة الأمّة وتنبهها لشخصيتها ومميزاتها ووحدتها ومصيرها المشترك.١٩ ولكن ما هي العوامل والمحددات لتشكل الهويات القومية والوطنية وقيامها؟

أول العوامل التي يؤمن بها أصحاب القوميات المتعصبة والمنغلقة هو عامل السلالة، ولكن من المعروف أن علم السلالات يستند إلى حقائق علمية لا يجوز القفز عنها، منها شكل

الرأس والجسد ولون الشعر والبشرة، ولكن هذا العلم أثبت عدم وجود أي سلالة نقية، فكلّ شعب من الشعوب هو في الواقع مزيج تشترك فيه أصول مختلفة، ويأتي هذا المزيج بسبب الحروب والهجرات المتعددة وتداخل مصالح الشعوب، وبالتالي فإن التزاوج سيذيب كل الخصائص الوراثية لأي سلالة ويعيد إنتاجها على نحو جديد ومختلف. والدعوة للقوميات القائمة على ادعاء نقاء السلالة هي دعوات باطلة ليس لأنها لا تقوم على أسس علمية وحسب، وإنما أيضاً لأنها شكل من أشكال التعصب والعنصرية، التي كان أبرز مثال عليها الحركات النازية والفاشية.

اللغة واحدة من بين أهم عوامل تشكل الأمة، ولكنها ليست عاملاً حاسماً، حيث إن اشتراك مجموعة من الأمم في لغة واحدة لا يعني إذابة شخصية هذه الأمم ودمجها في قومية واحدة. فالناطقون باللغة الإنكليزية مثلاً يمتدون عبر بريطانيا وكندا وأستراليا والولايات المتحدة والعديد من دول العالم، وكذلك الناطقون باللغة الإسبانية يمتدون عبر معظم دول أميركا اللاتينية، وهؤلاء يصعب وصفهم بأنهم أتباع قومية واحدة، فإذا كانت الشعوب تستخدم لغة واحدة فهذا لتسهيل التفاعل الداخلي، إلا أنه ليس شرطاً مطلقاً لتكوّن القومية. والعكس صحيح، فعلى سبيل المثال نجد أن سويسرا تتكلم ثلاث لغات رسمية ولغة رابعة خاصة، ومع ذلك عُرفت بتماسكها كأمة واحدة وبقوة الشعور القومي فيها.

العادات والتقاليد تلعب دوراً معيناً في بلورة هوية الأمة وهويتها القومية، ولكن هنا لا بد لنا أن نفرق بين التقاليد والعادات، فالتقاليد تنشأ من اختبارات الحياة عبر مراحل تاريخية، وبالتالي فهي موروثة تتناقلها الأجيال. أما العادات فلا يشترط فيها أن تكون موروثة، لأنها ظواهر سطحية سريعة التقلب والتغيّر، وبالتالي لا يصحّ أن تتخذ أساساً للبحث في أمر عميق كنشوء الأمّة. والتقاليد كاللغة عبارة عن مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية وليست سبباً من أسبابها. وهي تشير إلى طبيعة الأمّة ولكنها لا تشكل هذه الطبيعة أبداً.

أما الدين وحتى لو كان عاملاً تشترك فيه أغلبية الأمة، إلا أنه مثل اللغة لا يشكل عاملاً حاسماً في بلورة هوية قومية، الدين مظهر اجتماعي صلب وثابت وقليل التطور، في حين أن الأمة واقع اجتماعي متغير ومتحرك ومرن مرونة الحياة نفسها ويتطور متصاعداً باستمرار. ومع اتساع الفجوة بين ما هو صلب وثابت وما هو مرن ومتحرك يصبح الدين بشكل أو بآخر نقيضاً للهوية القومية وسبباً في تفتيتها بدلاً من أن يكون عامل جمع وتوحد.

أما المحدد المهم من محددات تكون الهوية القومية فهو التاريخ المشترك وبالقدر نفسه أيضاً المصير المشترك، والتاريخ بالنسبة لأمّة ما ليس مجرد حوادث يتلاحق بعضها وراء بعض في فترة معينة من الزمن. إنه في حقيقته مجرى

حياة هذه الأمّة؛ إنه يبدأ مع بروز أول أثر من آثارها البشرية ويستمر ما دامت هذه الأمّة موجودة وحية.

العالم الاجتماعي «رينان» قال في محاضرته المعروفة في جامعة السوربون: «الأمّة روح، وهناك شيئان يؤلفان هذه الـروح: الأول موجود في الماضي والثاني في الحاضر. الأول هو امتلاك مشترك لتراث غنيّ من الذكريات والثاني هو الرضا الحالي، ورغبة في العيش معاً»، وعادة فإن الماضي سيحمل بالضرورة إرثاً من المفاخر والآلام، بينما المستقبل يحمل فيه ثناياه الآمال.

أما العامل الأخير وربما الأكثر أهمية فهو الأرض: فلمّا كانت الأمّة واقعاً اجتماعياً، وكان حدوث الاستقرار البشري على الأرض شرطاً ضرورياً لوجود المجتمع، كان لا بدّ من وجود الأرض لقيام الأمّة. فكما أن لا مجتمع ولا حضارة دون استقرار، فكذلك لا أمّة دون وطن. فمع بدء استقرار الإنسان على الأرض ابتدأ المجتمع بالتكوّن. وبوضعه حدوداً سياسية لهذه الأرض صارت له أول ملامح الدولة الوطنية وأهمها، وقيمة الحدود هنا هي أنها تحدّد انتشار العمران وانتشار التفاعل البشري، وبالتالي تحدّد المجتمع. وبهذا نتوصل إلى هذا التعريف للأمة: «إنها جماعة من البشر تحيا حياة موحّدة المصالح، موحَّدة المصير، موحَّدة العوامل النفسية / المادية في منطقة جغرافية محددة يكسبها تفاعلها معها في مجرى التطور، خصائص ومزايا تميّزها عن غيرها من الجماعات».٢٠

خلاصة

من خلال هذا البحث، نكون قد توصلنا إلى أن الوطنية عبارة عن رابطة معنوية لمجموعة من الناس تقطن بقعة جغرافية معينة، تجمعهم علاقات حياتية ومصالح مشتركة، تكون من القوة بحيث يتولد لديهم «توهم» أو إدراك حسيPerception بانتماء جمعي يربطهم جميعاً بالكيان الجغرافي، بحيث يعلو هذا الانتماء (أو هذا الشعور) ويتميز على أي انتماءات أخرى لأفراد أو مجموعات المواطنين، سواء كانت انتماءات عرقية أو ثقافية أو دينية. وكونها عبارة عن توهم أو إدراك حسي لا يقلل من شأنها، ولا يعني أنه ليس لديها تعبيرات مادية تترجمها على الأرض.

وهذه العلاقة أو المشاعر أو الرابطة الوطنية مرتبطة بديمومة إدراكها والإحساس بها، وهذا الإدراك يتولد عادة من خلال علاقة مصلحية - غالباً ما تكون دائمة وثابتة – بين الإنسان وموطنه بما يمثله هذا الوطن من نظام سياسي، أو سكان، أو علاقات عاطفية ومادية، وعندما لا يلبي هذا الوطن أبسط حاجات الإنسان ويصبح بالنسبة له أشبه بالبيئة المعادية ينتفي إدراكه لأي علاقة إيجابية تجاه هذا الوطن، وعندها يشعر بالاغتراب الوطني وتتفاقم لديه المشاعر السلبية حتى تدفعه للهجرة خارجاً أو للتعبير

عن عدائه ورفضه لهذا الواقع.

قد تكون المواطنة والوطنية حالة تلقائية موروثة، ولكنها على مستوى الفرد تبقى اختيارية، فمن لم يعجبه موطنه أو رغب عنه بإمكانه الرحيل والبحث عن موطن جديد يلبي حاجاته وطموحاته ويجد فيه نفسه، وهذا ليس بالضرورة تخلي عن الوطنية، ولا يفترض النظر له بمنظار سلبي، فالإنسان خُلق حراً وحريته تظل أعلى وأهم قيمة، ولكن الوطن على المستوى الجمعي ليس خياراً متاحاً للتخلي عنه، فكما أنه لا يستطيع أي إنسان أن يعيش بلا مواطنة - خاصة في العصر الحالي - لا تستطيع أي أمة أن تنتج حضارة وثقافة دون وطن.

هذا التعريف للوطنية يجعل منها عامل توحيد وتقوية ومظلة للجميع بعيدة عن أي منظومة أيديولوجية، ويعلي من قيمتها ويضعها في مرتبة إنسانية مرموقة كقيمة أخلاقية عليا، ولكن يحول دون جعلها تابو مقدس، أو صنماً يُعبد، أو قيداً على أي فرد، أو ذريعة لتسلط النظام وقمعهِ للمواطنين وإسكات صوتهم، أو أن تأخذ منحى التعصب والانغلاق والعنصرية، كما أنه يتيح لها أن تلج باب العالمية والإنسانية، وأن يسمو بها على تفاصيل الحدود التي صنعها البشر والترفع عن المُلُكية بشتى أنواعها التي يتناحر عليها الناس، وعندما نصل بفهمنا للوطنية عند هذا الحد سنتخلى عن مطامعنا وأنانيتنا، وسيصبح الإنسان حراً بالمعنى الحقيقي للحرية، وتغدو البشرية أسرة واحدة تربطها علاقات التعاون والاحترام وتبادل الثقافات والخبرات لما فيه خير الإنسانية جمعاء في مواجهة قوى الطبيعة والاستعداد للمستقبل.

الهوامـش

١ . باقر جاسم محمد، الوطنية والمواطنة، الحوار المتمدن – العدد: ١٥٤٤ – ٨/٥/٢٠٠٦.

٢ . نبيل علقم، الثقافة الشعبية والهوية الوطنية، مؤتمر المنتدى التربوي العالمي في فلسطين – البيرة – ٢٠١٠/١٠/٢٩، موقع الكاتب نبيل علقم– ٢٠١٠/١١/١٣.

٣ . نبيل علقم، المصدر السابق نفسه.

٤ . نبيل علقم، المصدر السابق نفسه.

٥ . باقر جاسم محمد، الوطنية والمواطنة، الحوار المتمدن – العدد: ١٥٤٤ – ٨/٥/٢٠٠٦.

٦ . باقر جاسم محمد، مصدر سبق ذكره.

٧ . باقر جاسم محمد، مصدر سبق ذكره.

٨ . كمال غبريال، الوطن والمواطنة، الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٢/٢٣.

٩ . نبيل علقم، الثقافة الشعبية والهوية الوطنية، مؤتمر المنتدى التربوي العالمي في فلسطين – البيرة – ٢٠١٠/١٠/٢٩، موقع الكاتب نبيل علقم–٢٠١٠/١١/١٣.

١٠. سامي الريامي، ما هي «الهوية الوطنية، صحيفة الإمارات اليوم، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٩.

١١. مفيد عيسى أحمد، الوطنية والمواطنة، الحوار المتمدن – العدد: ١٤١٢ – ١٢/٢٧/ ٢٠٠٥.

١٢ . يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة، أفريقيا للنشر، ط١، بيروت ١٩٩٩. ص ٤٨.

١٣ . مفيد عيسى أحمد، الوطنية والمواطنة، الحوار المتمدن – العدد: ١٤١٢ – ١٢/٢٧/ ٢٠٠٥.

١٤ . كمال غبريال، الوطن والمواطنة، الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٢/٢٣.

١٥ . كمال غبريال، الوطن والمواطنة، الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٢/٢٣.

١٦ . كمال غبريال، الوطن والمواطنة، الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٢/٢٣.

١٧ . كمال غبريال، الوطن والمواطنة، الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٢/٢٣.

١٨ عبد الغني سلامة، الطائفية آفة هذا العصر، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٢٣، كانون الثاني ٢٠٠٨.

١٩ . د. سامي الخوري، أبحاث في العقيدة القومية الاجتماعية، منشورات الجيل الجديد، دمشق، كانون الأول ١٩٥٤.

٢٠ . د. سامي الخوري، أبحاث في العقيدة القومية الاجتماعية، منشورات الجيل الجديد، دمشق، كانون الأول ١٩٥٤.

صفقة القرن
الفلسطينيون يفتحون الصفحة الأصعب في تاريخهم

محمد هواش*

تطرح خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي أعلنها في حفل هذياني في البيت الأبيض في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠ تحديات كبرى أمام الفلسطينيين وقضيتهم ومستقبلهم. ولا تقدم فرصاً تتضمن حلولاً مقبولة للمشكلة الفلسطينية.

تتعارض الخطة في بنودها بشكل سافر مع القانون الدولي، والشرعية الدولية، والاتفاقات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية، والتفاهمات الفلسطينية الأميركية التي وافقت من حيث المبدأ، وبشروط، على إقامة دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧، وتبادل أراض بالتوافق والتراضي بحيث لا يجحف أي حل بهذا المبدأ، وقد ورد ذلك في مبادرات أميركية لإدارتين على الأقل (باراك أوباما وقبله جورج جونيور بوش).

على الرغم من أن خطة ترامب استندت ظاهرياً إلى حل الدولتين فإنه لم يعرض على الفلسطينيين دولة حقيقية، واستعاض عنها بمعازل لا سيادة فلسطينية فيها أو عليها، فضلاً عن وضعه شروطاً للاعتراف بفلسطين دولة، وأعطى إسرائيل حق الفيتو والكلمة الأخيرة للحكم على قدرة الفلسطينيين وأهليتهم للحصول على دولة. في الوقت الذي أعطى الإسرائيليين كل ما يطالبون به، وفوراً، واعترف بكل الادعاءات الإسرائيلية التي كانت محل تفاوض مع الفلسطينيين. ولهذا هي خديعة

* كاتب رأي ومحلل سياسي.

سياسية كبرى للفلسطينيين والعرب والمسلمين، وليست خطة سياسية لحل مقبول للقضية الفلسطينية.

اعـترف الإسرائيليون بأنهم حصلوا في خطة ترامب على ما عجزوا عن تحقيقه في الحروب والمفاوضات والعملية السياسية مع الفلسطينيين. وأن «الخطة ليست أكثر من إعلان هزيمة الفلسطينيين»، بل تطالبهم عملياً بالاعتراف بهزيمتهم وهزيمة روايتهم التاريخية.

الخطة عبارة عن خديعة سياسية تحت غطاء من الهلوسة الدينية للإدارة الأميركية التي تستند إلى مؤيدي الرئيس ترامب من الإنجيليين المسيحيين وقادتهم الذين جاهروا بأن ما يحققونه من سلب الفلسطينيين حقوقهم في القدس وعموم الأراضي الفلسطينية هو «نبوءة إنجيلية». وهو ما قاله بالحرف وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو والسفير الأميركي في إسرائيل ديفيد فريدمان وآخرون. ومعظم المقاربات تقول إن رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو صمم الخطة لا لإيجاد تسوية مع الفلسطينيين، ولكن للإفلات من المحاسبة على فساده، ولحشد دعم الإنجيليين للرئيس ترامب في معركته الانتخابية أواخر السنة الجارية باعتباره رئيساً إشكالياً يتميز بضحالته السياسة والأخلاقية وعدوانيته حيال النساء والملونين وخروجه عن مألوف السياسة الأميركية التي ترفع راية القانون وحقوق الإنسان ولو لأغراض فرض ثقافتها في إطار العولمة.

وهي خديعة سياسية لأنها تتعارض مع وعود إدارات أميركية سابقة رعت العملية السياسية لصالح إسرائيل من دون أن تفقد الفلسطينيين الأمل بإمكان منحهم «دولة قابلة للحياة» بكل المعاني السياسية والجغرافية والاقتصادية والأمنية. من دون إغفال أنهم تشددوا في شروط إقامتها ولم يوافقوا على كل ما يطالب به الفلسطينيون ولم يتوقفوا عن انتقاد إسرائيل في خطواتها الاستيطانية وانتهاكها حقوق الشعب الفلسطيني، من دون أن يرفقوا ذلك بإجراءات عملية ضد إسرائيل بحجة تشجيعها على التفاوض، ومرروا قرارات في منظومة الأمم المتحدة تؤكد الحقوق الفلسطينية وتعارض الاستيطان وترجئ نقل السفارة الأميركية إلى القدس تطبيقاً لقرار الكونغرس بهذا الخصوص الذي اتخذ في العام ١٩٩٦. إضافة إلى مواصلة الدعم المالي لمؤسسات السلطة الفلسطينية ووكالة التنمية الأميركية التي تعمل مع منظمات العمل الأهلي الفلسطيني وساهمت إلى درجة كبيرة في إعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها التي دمرتها إسرائيل في الانتفاضة الثانية.

لا يعد سلوك إدارة ترامب مجرد تغيير بسيط، فهو يجسد تحولاً جوهرياً في التعامل

مع القضية الفلسطينية وجزءاً من منظومة أشمل تخص المنطقة العربية والعالم حيث أمكنها ذلك.

وعندما نتحدث عن العالم في السياسة الأميركية الجديدة لا نبتعد كثيراً عن فكرة انهيار عالم قديم استند إلى منظومة القطبين (أميركا والاتحاد السوفياتي) ومحاولة خلق عالم دولي جديد لم تتضح معالمه بعد. ولكن أولى إشاراته وتطبيقاته تتجاوز وتقفز عن القانون الدولي والأعراف الدولية والقوانين التي تحكم المجتمع الدولي. وهو ما يفسر إلى الآن تحفظ دول العالم حيال تأييد خطة ترامب وخشية انتقادها بشدة أو اتخاذ إجراءات فعالة لحماية الأعراف الدولية.

كان واضحاً من خلال حفل إعلان الخطة/ الخديعة تميز موقف الرئيس ترامب الشخصي عن الإدارات السابقة خصوصاً عهد الرئيس باراك أوباما وجهوده لإطلاق عملية سياسية، وفشل تلك الجهود، لأنه لم يرد، ولم يرغب، أن يرفقها بأي نوع من الضغوط الحقيقية على الحكومة الإسرائيلية لتقبل إطلاق عملية تفاوضية على أساس حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧.

منذ تولى ترامب الرئاسة عيّن فريق مبعوثين لاقتراح خطة تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحت مسمى «صفقة العصر» برئاسة صهره جاريد كوشنر، وتفادى الرئيس وفريقه الحديث عن حل الدولتين. وأبدله بمصطلح خطة «فيها شيء جيد للفلسطينيين» دون أن يفصح عنه وعن جودته المزعومة.

الخطة نفذت قبل إعلانها

بدأ تنفيذ بنود الخطة قبل إعلانها... بداية، نقل ترامب السفارة إلى القدس واعتبرها عاصمة لإسرائيل، وشطب قضية اللاجئين من خلال قراره وقف تمويل «الهيئة العامة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)»، وحاول تصفية الأساس القانوني للاجئ الفلسطيني عن طريق محاولة نقل مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين إلى «مفوضية اللاجئين» باعتبارها قضية إنسانية مؤقتة مساوية لضحايا الكوارث الطبيعية والحروب، مروراً باعتباره المستوطنات في الأراضي الفلسطينية «ليست غير قانونية»، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، والحديث عن إلغاء خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ باعتباره أساساً لأي تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكل هذا قبل إعلان الخطة، وإزالة تعبير الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية من وثائق وزارة الخارجية الأميركية ومعاملاتها ومراسلاتها، وكل ذلك وخلافه قبل إعلان خطة الخديعة/ الصفقة.

بالطبع، أعطى الرئيس ترامب في خطته

إسرائيل حق تطبيق بنود الخطة التي تناسبها قبل أي مفاوضات مع أي طرف، بما في ذلك، حدود الدولة المقترحة، إذ شكل لها لجنة أميركية إسرائيلية بدأت أعمالها لرسم حدود المعازل السكانية الفلسطينية التي وعد ترامب في خطته بإمكان الاعــتراف بها دولــة. كـ «جائزة» للفلسطينيين.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد رفض صفقة ترامب لحظة اعتراف الأخير بالقدس عاصمة لإسرائيل وقطع اتصالاته السياسية مع الإدارة الأميركية ما لم تتراجع عن موقفها أو ترفقه بقرار مواز يعترف بالقدس الشرقية مدينة فلسطينية محتلة يسري عليها ما يسري على المدن الفلسطينية الأخرى وعاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

رفض الرئيس أو أي مسؤول فلسطيني آخر اللقاء مع مبعوثي ترامب كوشنر وجيسون غرينبلات والسفير ديفيد فريدمان لبحث أي تفاصيل تتعلق بالخطة ما لم تتراجع عن الإدارة الأميركية عن مواقفها، أو تعلن خطة متوازنة لا تجحف بالحقوق الوطنية الفلسطينية ولا بالخطوط العامة للتسوية، أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل وحل متفق عليه لقضية اللاجئين.

كان الرئيس عباس شديد المرونة حيال تطبيق حل الدولتين بما لا يجحف بأساس الدولة المستقلة على حدود الرابع من حزيران مع تعديلات طفيفة على الحدود وتبادل أراض بنسب ضئيلة. وتعرض لانتقادات شديدة من معارضين فلسطينيين وعرب بسبب هذه المرونة.

لم تتراجع إدارة ترامب على الرغم من الانتقادات الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية لخطته التي بدأها بنقل السفارة إلى القدس. وما توقعه الفلسطينيون حصل، إذ حملت الخطة مخاطر تصفية الشعب الفلسطيني وهزيمته.

ويسأل المنتقدون للخطة كيف؟

أولاً: أزالت الخطة قضايا الوضع النهائي كلها عن طاولة التفاوض، ومنحت إسرائيل كل ادعاءاتها؛ «القدس عاصمة موحدة لإسرائيل غير قابلة للتقسيم»، الغاء حق العودة وحقوق اللاجئين الأخرى، لا حدود للدولة الفلسطينية مع الأردن ومصر، ضم غور الأردن لإسرائيل، ضم المنطقة الواقعة خلف الجدار الفاصل (١٠٪ من مساحة الضفة)، السيادة على المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط لإسرائيل، لا معابر أو مطارات فلسطينية. ليس هذا فحسب. كل هذا تم الاعتراف به لإسرائيل في الخطة.

ثانياً: أما ما يخص الدولة الفلسطينية

فإقامتها مرهونة بشروط تقرر إسرائيل فقط ملاءمتها، أولها أن تعترف السلطة الفلسطينية بإسرائيل دولة لليهود، وأن تجرد المنطقة من السلاح، وحل التشكيلات الأمنية والعسكرية باستثناء قوة شرطية في التجمعات السكانية الفلسطينية، وأن تجرد قطاع غزة من السلاح، وأن تغير مناهج التعليم وتزيل أي إشارة إلى ثقافة وطنية فلسطينية تحت دعوى وقف «التحريض»، وبعدها ترسم إسرائيل حدود ما تبقى من مساحة الضفة الغربية، وهي كانتونات صغيرة (نحو ٤٠٪ فقط) مقطعة بجسور وأنفاق. وقد أعلن نتنياهو في لقاءاته مع المستوطنين والأحزاب اليمينية المتطرفة التي ترفض الاعتراف بأي حقوق للفلسطينيين في أرضهم «أن هذه ليست دولة»، وأعطت الخطة لإسرائيل الحق في ضم ما تريد من الضفة تحت عنوان احتياجاتها الأمنية، واعترفت بكل ما تريده إسرائيل مقابل وعود للفلسطينيين بـ«دولة» بلا سيادة من دون الاعتراف بها دولة في الخطة.

إذن، نحن حيال خطة لا تعطي الفلسطينيين أكثر من وعود غير قابلة للتحقيق، وتعطي إسرائيل كل ما تريده، ولهذا ليس في الخطة ما يدعو الفلسطينيين إلى تغيير موقفهم من الخطة أو تغيير موقفهم من إدارة الرئيس ترامب.

من المفيد هنا التذكير بأن سياسة واشنطن ليست قدراً ولن تهبط السماء على رؤوس الفلسطينيين إن رفضوها رسمياً وشعبياً، فهم يعرفون أن هذه الخطة لا تنهي الصراع على مستقبلهم ولا مكان لرفع راية بيضاء لديهم، مع أنهم يفتحون الصفحة الأصعب في تاريخهم، إذ لا يعولون على تفسيرات سطحية للخطة، ويعرفون أكثر أنهم متمسكون بحقوقهم وروايتهم التاريخية مع تغيير أدوات العمل والشعارات التي تفرضها تغييرات وتكتيكات دولة الاحتلال وتسيدها الراهن وتغير المناخ الإقليمي والدولي.

لا شرعية فلسطينية ودولية للخطة

حقيقة لم تجد الخطة شريكاً بعد رفض الفلسطينيين لها، ورفضها عربياً وإسلامياً ودولياً. ولا يغير من هذه الحقيقة أي صوت يشير إلى تراخي المجتمع الدولي وخشيته من مواجهة أميركا الترامبية، ولا الانتقادات الحادة لسياسة السلطة الفلسطينية حيال التعاطي مع الخطة من اتجاهات عدة، لأن المستهدف من هذه الخطة تغيير قواعد القانون الدولي الذي استقرت دول العالم عليها بعد الحرب العالمية الثانية وإبدالها بشريعة الغاب، وتغيير قواعد العملية السياسية التفاوضية حيال القضية الفلسطينية، وتغليب مصالح إسرائيل وأميركا في الشرق الأوسط على أي مصالح أخرى إقليمية ودولية فيه، من خلال تسيد إسرائيل في المنطقة، ودعوة دولها إلى التكيف مع هذا المتغير الجديد،

وهذا ما تحاول الإدارة الأميركية وإسرائيل فعله مع الدول العربية.

ساعد انهيار العالم العربي تحت ضغوط سيرورة داخلية وخارجية إقليمية ودولية على فتح شهية إسرائيل للتغول والسيطرة والتهديد تحت خديعة تهديدات الإقليم لدول الخليج العربية، ولم تتمكن إسرائيل وأميركا من تجاوز القوة المعنوية للقضية الفلسطينية، إذ تمسك العرب بما يقبل به أو يرفضه الفلسطينيون ونجحوا في اتخاذ قرار جماعي يطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية على حدود حزيران ١٩٦٧.

في حال العالم العربي الراهن يعد هذا موقفاً قوياً يمكن الاستناد إليه والبناء عليه وتطويره، والرهان على مكانته في دعم الموقف الفلسطيني القوي والواضح لأن خديعة القرن الكبرى لا تهز مستقبل الفلسطينيين وحدهم، بل شعوب المنطقة ودولها وسيادتها وحدودها الجغرافية، التي كان تأييد أميركا ضم إسرائيل للجولان أول بوادر هذا السقوط لخريطة سايكس-بيكو، وهو مكون أساس في صفقة ترامب التي تمنح لإسرائيل ما تريد من حقوق الفلسطينيين وأرضهم وعلى حسابهم، وهو إعلان بأن الحدود في المنطقة وغيرها غير مقدسة، ويمكن في أي لحظة مناسبة أو غير مناسبة أن تعلن واشنطن اقتطاع أي جزء أو أرض من أي دولة في الإقليم ومنحها لدولة أو قوة أخرى من دون مبررات لو عجزت عن اختراعها. هكذا تفكر إدارة ترامب وجوقة الإنجيليين التي تحيط به وتخطط وتقرر له ليعلن ببلاهته وعدوانيته ما يريدون.

كذلك لم توافق دول الاتحاد الإفريقي وقمة التعاون الإسلامي على صفقة القرن ووقفوا إلى جانب الفلسطينيين في مطلب الدولة على حدود ٦٧ والتزام الشرعية الدولية، وكان لمواقف دول الاتحاد الأوربي التي عبرت عنها في تصريحات رؤساء ورؤساء حكومات ووزراء خارجية الاتحاد على التمسك بحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية والتزام القانون الدولي في هذا الخصوص. بالطبع روسيا والصين لم تقبلا الخطة الأميركية، وبصرف النظر عن طرق التعبير عن رفض الخطة فقد رأى معظم المجتمع الدولي أنها خطة تتعارض مع الجهود الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل تعيشان بأمن وسلام.

الفلسطينيون لم يكتفوا بالرفض بل شنوا حملة دبلوماسية واسعة حققت مبتغاها بمنع الخطة من الحصول على شرعية في أي محفل دولي. وحتى في الولايات المتحدة لقيت الخطة رفضاً وانتقاداً في أوساط الحزب الديمقراطي ومرشحيه للرئاسة ومن أعضاء في الكونغرس ومجلس النواب الأميركي وكذلك في إسرائيل لقيت انتقادات في أوساط نواب ووزراء وضباط سابقين انطلاقاً من خوف هؤلاء من أن تؤدي

الخطة إلى حل الدولة ثنائية القومية وتحويل إسرائيل رسمياً وعملياً إلى نظام أبارتهايد.

في كل الأحوال الفلسطينيون مازالوا تحت الاحتلال ولا شيء لديهم يعطونه لهذه الخطة غير الشرعية، ولديهم قوة الغالبية الديمغرافية إن فرض عليهم نظام الأبارتهايد، وهم طوروا على مدار آلاف السنين استراتيجية البقاء على هذه الأرض والتمسك بها والعيش فيها على الرغم من تعاقب إمبراطوريات ودول وحملات من الشرق والغرب على هذه البلاد، ولا علاقة لنجاعة أو عدم نجاعة السياسة الرسمية في أي عهد بهذه السيرورة التاريخية، فهم يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي وقبله البريطاني وقبله العثماني وقارعوا بكل السبل كل هذه الاحتلالات ولم ولن يتلاشوا من ملعبهم.

في جملة اعتراضية فقط، يمكن اعتبار أوسلو فرصة مغامرة ومحاولة جدية للانتقال من الاحتلال إلى الدولة قتلتها إسرائيل وواشنطن مع التحولات الكبرى التي غيرت النخب الحاكمة وجاءت نخب من طراز نتنياهو وترامب. وهذه قصة أخرى. تحتاج سردية مختلفة ومستقلة لمعرفة أسباب تفشي هذه الظاهرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إحدى ركيزتي نظام القطبين الدولي.

صحيح أن إسرائيل صممت شكل الكيان الفلسطيني على صورة معازل منفصلة بلا حقوق متساوية مع المستوطنين في الضفة الغربية والسكان اليهود في إسرائيل لكنها تفتح الباب أمام تغيير شكل النضال الفلسطيني من اجل الحرية، فنظام الفصل العنصري قد ولى إلى غير رجعة ولا مستقبل له في عالم اليوم. وقد يمنح هذا النظام – إن نجح في فرض ما يريد– الفلسطينيين شرعية جديدة لنضال لا يمكن الوقوف أمامه طويلاً، نضال سلمي من أجل دولة حقوق متساوية لكل سكانها إن لم نقل لكل مواطنيها. أقله مع رفض النخب الحاكمة الإسرائيلية حل الدولة الواحدة لكل مواطنيها وكذا حل الدولتين وإنهاء احتلالها الأراضي الفلسطينية واستبعاد قدرتها على تنفيذ عمليات «ترانسفير»، واسعة على قاعدة رفض الفلسطينيين لها، ورفض المحيط الإقليمي استقبال مهجرين قسراً من بلادهم ورفض المحيط الأوروبي استقبال لاجئين بأعداد كبيرة من دون استبعاد تجريب حلول من هذا النوع إلا إذا تم التأكيد على رفض نقل واقتلاع سكان من أرضهم كما ورد نصاً في صفقة ترامب، مع أن العبارة جاءت لحماية المستوطنين وإعطاء شرعية لعمليات سلب الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها والاستيطان فيها على حساب أصحابها الشرعيين.

أخيراً، يحتاج الفلسطينيون كي يصمدوا أمام تحديات صفقة الخديعة إلى إعادة الاعتبار إلى أدوات كفاحهم السياسية وترميم شرعية منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام جميع

الأجسام السياسية إليها وإلى برنامجها وإنهاء كل مظهر غير قانوني خارج إطار المنظمة وامتدادها القانوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، السلطة الفلسطينية.

فالسلطة صارت اليوم عنواناً موازياً للمنظمة محلياً وعربياً ودولياً ولا تقل مكانتها وأهميتها كعنوان سياسي للشعب الفلسطيني عن المنظمة، أما أشكال العمل لإجهاض صفقة القرن فكلها مشروع إذا كان مفيداً مع الأخذ بعين الاعتبار جدوى أي خطوة إن كانت في الاتجاه الذي يعزز وحدة الشعب وأدوات كفاحه المتنوعة ويغلق الفرص أمام إمكان إضعافها وتصفيتها.

أخيراً التاريخ لا يرحم. الفلسطينيون صمدوا في الامتحان ويمكن لرفضهم الصفقة أن يتطور ويتلازم مع إعادة بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني بمعزل عن الإملاءات الإسرائيلية الأميركية وبما ينسجم مع تطوير قدرتهم على الصمود أكثر في كل المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا هدف يستحق أن يحتل أولوية في حياة الفلسطينيين وعملهم لطي صفحة القرن وفصولها وتداعياتها.

صفقة القرن طوق نجاة لنتنياهو وترامب

حكمت يوسف*

مما لا شك فيه أن إعلان الخطة الأميركية التي عرفت إعلامياً بصفقة القرن في هذا التوقيت ما هي إلا محاولة لإنقاذ رئيس الوزراء الإسرائيلي منتهي الولاية بنيامين نتنياهو، والرئيس الأميركي دونالد ترامب، حيث يواجه كل منهما اتهامات، فالأول متهم في ثلاث قضايا فساد، والثاني بدأت محاكمته يوم ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ في مجلس الشيوخ بتهمة إساءة استخدام السلطة الرئاسية وعرقلة عمل الكونغرس.

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في الثامن والعشرين من كانون الثاني الماضي في واشنطن صفقة القرن بحضور بنيامين نتنياهو، وتضمنت الخطة التي رفضتها السلطة الفلسطينية ومختلف القوى الفلسطينية، إقامة دولة فلسطينية في صورة أرخبيل تربطه جسور وأنفاق، وجعل مدينة القدس عاصمة غير مقسمة لإسرائيل.

كانت إدارة ترامب قد أرجأت خلال الفترة الماضية إعلان صفقة القرن، لأسباب أرجعها مراقبون سياسيون إلى الظروف الانتخابية الإسرائيلية.

محللون كبار ومختصون في شؤون الشرق الأوسط اعتبروا إعلان صفقة القرن في هذا التوقيت ما هو إلا وصفة أميركية إسرائيلية للنجاح والحصول على الدعم الداخلي اللازم لكلا الطرفين.

* محرر في شبكة «سوا» الإخبارية

الرئيس الأميركي طرح خطة صفقة القرن في هذا التوقيت تحديداً لتحقيق أكثر من هدف، لعل أبرزها توفير الدعم لصديقه زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو، الذي يمر حالياً بأصعب أيام حياته السياسية، في ظل تهديدات بأن ينتهي به الأمر في السجن لتورطه في قضايا فساد متعددة، يواجه خلالها اتهامات بالرشوة والاحتيال والكسب غير المشروع.

ولعل حساسية توقيت طرح هذه الصفقة يتمثل في تشكيل طوق نجاة لنتنياهو الذي فشل ثلاث مرات في تشكيل حكومة برئاسته، حيث يخوض زعيم حزب الليكود حالياً جولة جديدة من الانتخابات الإسرائيلية.

محللون إسرائيليون قالوا إنه على الرغم من إعلان الإدارة الأميركية خطة صفقة القرن التي من المستحيل تطبيقها على أرض الواقع نظراً لتجاهلها الحقوق الفلسطينية والقوانين والأعراف الدولية، فإن أفضل السيناريوهات هو بقاء الأوضاع في إسرائيل على حالها، أي الاستمرار في حالة الشلل السياسي والفشل في تشكيل حكومة إسرائيلية تتولى زمام الأمور في ظل ظروف داخلية وخارجية معقدة للغاية وصعبة.

لذا فإن صفقة القرن مثلت حبل النجاة لنتنياهو على أمل أن يتباهى أمام الجمهور الإسرائيلي والأحزاب بعلاقته القوية والمتينة مع الإدارة الأميركية برئاسة ترامب وحصوله على أرباح تاريخية لصالح إسرائيل، التي كان منها قبل إعلان الصفقة الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل وشرعنة ضم الجولان.

وكان الكاتب الإسرائيلي بن كاسبيت قد قال إن صفقة القرن التي أعلن عنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لن تحقق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما أنها تعتبر طوق نجاة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وأضاف الكاتب الإسرائيلي في مقال نشره بموقع المونيتور إن «المشكلة التي تواجه نتنياهو هي أنه حتى لو حصل على ٨٠ مقعداً في الكنيست، فإنه بعد زمن قصير فقط سيتحول إلى متهم في محاكمة جنائية إسرائيلية؛ لذلك يمكن القول بكثير من الثقة إن صفقة القرن لن تسفر عن تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين».

وعلى الجانب الأميركي، لم يختر ترامب إعلان توقيت الصفقة لصالح صديقة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فقط، وإنما جعل مصلحته أولوية، حيث أحدث إعلان الصفقة ما كان يتمناه دونالد ترامب وهو التشويش على مجريات محاكمته في مجلس الشيوخ الأميركي من جانب الديمقراطيين الذين يعلمون جيداً أنه لن يتم عزل ترامب بهذه التهم البالية والضعيفة.

الديمقراطيون في أميركا يعملون ليل نهار

من أجل إبعاد ترامب والتشويش على سمعته قبل انتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة، حيث جاءت صفقة القرن لتقدم خدمة كبيرة جداً للرئيس الأميركي في توقيت حساس للغاية، حيث انتفضت الشعوب العربية وعمت التظاهرات أغلب الدول الأوروبية بل وكذلك في مدن أميركية تنديداً بهذه الصفقة المجحفة للحق الفلسطيني التي فصلت على مقاس اليمين الإسرائيلي المتطرف، وكل ذلك بكل تأكيد صب في مصلحة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي ظهر أنه الصديق الوفي والمخلص تاريخياً لإسرائيل.

وقال جيسون غرينبلات مبعوث الرئيس الأميركي السابق إلى الشرق الأوسط إن خطة السلام الأميركية المعروفة إعلامياً بصفقة القرن ستكون في خطر إذا لم ينتخب الرئيس دونالد ترامب لولاية ثانية.

وحذر غرينبلات في حديث مع الإذاعة الإسرائيلية في التاسع والعشرين من كانون الثاني الماضي من أن انتخاب رئيس ديمقراطي للبيت الأبيض يمكن أن يعرض برنامج السلام في الشرق الأوسط للخطر (..) مضيفاً إنه إذا لم يتحقق السلام في عهد ترامب، وانتخاب ديموقراطي للبيت الأبيض فسيشكل ذلك خطراً على الخطة.

وفور الإعلان عن الصفقة شكك الإعلام الأميركي في نجاحها، لأنها بكل بساطة تلبي طموحات ومتطلبات إسرائيل ولا تجلب السلام إلى الشرق الأوسط، حيث قالت صحيفة واشنطن بوست» إن الخطة تلبي متطلبات إسرائيل كافة، وإن ترامب أعلن عنها على الرغم من استمرار التشكيك في مدى إمكانيتها جلب السلام للشرق الأوسط (..) مشيرة إلى أن ترامب أعلن عن صفقته المزعومة في وقت يصارع فيه مع إجراءات عزله من منصبه، وكذلك بالتزامن مع الأيام العصيبة التي يمر بها نتنياهو جراء قضايا الفساد التي تلاحقه.

بدورها عنونت صحيفة نيويورك تايمز خبر الصفقة المزعومة بالقول: «ترامب كشف عن خطته المنحازة لإسرائيل بشدة، مؤكدة أن خطة ترامب لن تسمح بإقامة دولة فلسطينية مؤهلة على المدى البعيد، فيما قالت قناة «سي إن إن»: إن ترامب كشف عن خطةٍ تلبي احتياجات إسرائيل ويرفضها الفلسطينيون، وان إسرائيل تحظى بدعم قوي من إدارة ترامب، وإن طريقة كشف الخطة وموعدها، يعززان موقف نتنياهو في بلاده.

وأكد جون ريفنبلاد، مستشار شؤون الشرق الأوسط والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بمجلس العلاقات الخارجية الأميركي، أن هناك أبعاداً سياسية عديدة لإعلان صفقة القرن (..) معبراً عن استيائه من استخدام النزاع الفلسطيني الإسرائيلي المعقد من أجل تحقيق غايات انتخابية وسياسية داخلية تتلاقى فيها مصالح القيادة السياسية في تل أبيب

وواشنطن، سواء لصرف الانتباه عن محاكمة عزل ترامب بالكونغرس الأميركي والتقرب من الدوائر الانتخابية وجماعات الضغط الفاعلة المؤيدة لإسرائيل، أو كوسيلة إلهاء عن إدانة رئيس الوزراء الإسرائيلي في ثلاث قضايا فساد كبرى وتحريك تشريع جديد بمساءلته في الكنيست الإسرائيلي.

وفي الختام، لا ينبغي التوقف كثيراً عند تفاصيل خطة صفقة القرن المعدة من اليمين الإسرائيلي المتطرف، التي تنسف حق الشعب الفلسطيني كاملاً في إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، كما من المستحيل بحسب التجارب السابقة تطبيقها على أرض الوقع، لذا فإنها مجرد ضوضاء إسرائيلية أميركية لا ينافسها على شاشات التلفزيون إلا فيروس كورونا الجديد في الصين، وسيذهب نتنياهو وترامب لحتفهما وسيبقي الشعب الفلسطيني ثابتاً على أرضه.

صفقة القرن.. لماذا الآن يا «دونالد نتنياهو»؟

إيهاب أبو دياب*

شكّل إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن خطته المزعومة للسلام في الشرق الأوسط «صفقة القرن»، مفاجأة غير متوقعة للعالم، بعد تأجيلات متتالية، لأسباب تتعلق بعدم وجود قائد مستقر في إسرائيل، ومقاطعة الفلسطينيين للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من حديث المسؤولين الأميركيين منذ نهاية العام ٢٠١٨ عن أن «خطة السلام» باتت جاهزة للنشر، فإنها بقيت حبيسة الأدراج، واضطر ترامب إلى تأجيل إعلان تفاصيلها بسبب الأزمة السياسية الداخلية في إسرائيل.

لم تفلح المحاولات الإسرائيلية على مدار أكثر من عام في تشكيل ائتلاف حكومي جديد، فقد جرت انتخابات «الكنيست» الحادية والعشرين والثانية والعشرين خلال العام ٢٠١٩، ولم ينجح كل من بنيامين نتنياهو زعيم حزب «الليكود» الحاكم، وبيني غانتس رئيس حزب «أزرق أبيض» في تشكيل حكومة جديدة، ما دفع إدارة ترامب لتأجيل نشر الصفقة، وبالتالي تعمقت الأزمة، وأُعلن عن موعد انتخابات ثالثة.

وفي الوقت الذي كان يتوقع فيه الجميع أن يستمر مسلسل التأجيل الأميركي للإفراج عن تفاصيل «صفقة القرن» التي يعرف الفلسطينيون مسبقاً ما لا تتضمنه من حقوقهم غير القابلة للمساومة، فجّر ترامب المفاجأة، ودق ساعة التفاصيل وأعلن عن توقيت رسمي للإعلان عنها.

* كاتب وصحافي.

وجه ترامب دعوة إلى نتنياهو وغانتس الخصمين في الانتخابات الإسرائيلية؛ للتشاور حول «صفقة القرن»، لكنه صرح قبيل قدومهما إلى البيت الأبيض بأن تفاصيل «خطة السلام» المزعومة ستنشر قبل لقائه معهما؛ حتى لا يكون قد تدخل في العملية الانتخابية، كما يقول.

التقى ترامب غانتس ونتنياهو كلاً على حدة يوم الإثنين الموافق ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٠، لكنه لم يعلن عن تفاصيل الصفقة، وصرح لدى استقباله نتنياهو أنها سترى النور في اليوم التالي، وهو ما تم خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته، بعد لقاء جمعهما في البيت الأبيض.

كان لترامب ونتنياهو موقف مشابه في دعم الصفقة، واعتبر الأخير لأول مرة أنها «فرصة القرن التاريخية»، وأنه مستعد للتفاوض مع الفلسطينيين فوراً؛ كونها تتضمن اعترافاً أميركياً بالسيادة الإسرائيلية على غور الأردن وجميع المستوطنات (غير الشرعية وفق القانون الدولي) في الضفة الغربية المحتلة، وتمنح القدس المحتلة «غير مجزأة» لإسرائيل.

أما غانتس، فقد أشاد بخطة ترامب ووصفها بالحدث التاريخي، وتعهد بتنفيذها من داخل حكومة مستقرة وفاعلة وجنباً إلى جنب مع دول المنطقة، وذلك حال فوزه في الانتخابات القريبة. كل ذلك حدث ولا يزال الطرف الآخر (الفلسطيني) خارج الصورة.

رفض الفلسطينيون الصفقة بكامل مخرجاتها، وشرعوا في خطوات لمواجهتها ميدانياً وسياسياً ودبلوماسياً وقانونياً، وهو الأمر الذي كان متوقعاً منذ اعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى المدينة المقدسة.

ودون الخوض في التفاصيل كثيراً، يكفي القول إن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل والمستوطنات شرعية ولا تخالف القانون الدولي، وستضم للسيادة الإسرائيلية، وهذا أول القصيد، وبالتالي ما يتضمنه المتن والنهاية لن يكون إلاّ في صالح نتنياهو؛ لذلك كان الرفض الفلسطيني واضحاً ومُسبقاً، على الرغم من الضغوط غير المستغربة للاطلاع عليها أولاً ثم إبداء الرأي فيها؛ في محاولة لتوريط الفلسطينيين في الصفقة؛ للتخلص من «هم القضية الفلسطينية» كما يعتقد بعض العرب الساعين لإظهار علاقاتهم مع إسرائيل إلى العلن، خاصة أولئك الذين حضروا مسرحية «نتنياهو-ترامب» في البيت الأبيض يوم الثلاثاء ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠.

إعلان ترامب «صفقة القرن» بحضور نتنياهو في البيت الأبيض بهذا التوقيت يعود للأسباب الآتية:

أولاً: المستفيدان من إعلان «صفقة القرن» في هذا التوقيت غير المستقر، هما ترامب ثم نتنياهو

اللذان يواجهان اتهامات كبيرة، فالأول مع أنه فعل كل شيء للأخير، فإنه لم يتخذ أي خطوة مجانية منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة، فقد كانت تخدمه ومصالحه أولاً.

ثانياً: توقيت نشر الخطة الأميركية يعتبر مثالياً لنتنياهو وترامب على الصعيد الشخصي والسياسي، ويأتي عقب الاحتفالية الكبرى بذكرى «المحرقة-الهولوكوست» في القدس، التي شارك فيها أبرز زعماء العالم على رأسهم الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين، والفرنسي إيمانويل ماكرون.

ثالثاً: الرئيس الأميركي كان بحاجة إلى الإعلان عن خطته المزعومة للسلام، على الرغم من علمه بوجود عقبات صلبة أمامه، أبرزها رفض صفقته فلسطينياً، إلا أنه يريد بذلك مواجهة الوضع الداخلي السيئ الذي يلاحقه منذ أشهر، الذي قد ينتهي بعزله ومحاكمته وإدانته، وقطع الطريق عليه للعودة في الانتخابات الرئاسية القادمة، المقررة مطلع تشرين الثاني ٢٠٢٠.

رابعاً: كما ترامب، فإن نتنياهو أيضاً كان بحاجة ماسة للإعلان عن الصفقة الأميركية، وهو السبب الذي يعد الأبرز والأهم لرئيس الوزراء المتهم بقضايا فساد وقد يواجه المحاكمة والسجن؛ كونه سيستخدمها في ورقة الانتخابات؛ كي تساعده على الفوز والحصول على الحصانة البرلمانية ومنع محاكمته.

خامساً: حُدد موعد نشر تفاصيل «صفقة القرن» في وقت تشهد فيه الحالة الفلسطينية انقساماً سياسياً وجغرافياً منذ أكثر من ١٣ سنة، أي حالة ضعف فلسطيني لا مثيل لها، الأمر الذي شجع ترامب وفريقه للسلام في الشرق الأوسط، على اتخاذ مثل هذا القرار؛ على أمل تمرير الصفقة عبر أحد المتخاصمين الفلسطينيين.

سادساً: الحالة العربية المتردية والضعف والتقارب المُعلن مع إسرائيل خاصة من الدول الخليجية البارزة والأردن ومصر؛ خوفاً ممن خيّله ترامب لهم أنه «العدو الأكبر» وهو إيران والسلاح النووي وخطر تمددها في الشرق الأوسط، عامل رئيس أكد لترامب أن تلك الدول التي ساندت الفلسطينيين خلال العقود الماضية لم تعد كما كانت.

سابعاً: يبدو أن نتنياهو ليس بمفرده الذي كان يؤيد تصفية وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، إنما هناك دول عربية كانت تنتظر ذلك؛ كونها كانت تعتبره الخطر الأكبر عليها، وهذا ربما يكون الحجر الأساس الذي وضع تمهيداً للإفصاح عن الصفقة غير المسبوقة في انحيازها لإسرائيل، وظلماً للفلسطينيين وحقوقهم المشروعة التي نص عليها القانون الدولي على

أقل تقدير.

يتضح مما سبق أن ترامب يواصل التحرك من منطلق مصالحه الخاصة بعيداً عن أي إجماع أو توافق دولي، فهو لا يضع اعتباراً لدولة كبيرة أو صغيرة، ويتعامل مع الجميع على أنه القوة الأكبر التي تملك العالم وعلى الجميع أن يؤيده دون معارضة. ليس في الملف الفلسطيني الإسرائيلي فقط، فالشواهد عديدة، ولعل أبرزها انسحاب بلاده منفردة في الثامن من أيار ٢٠١٨ من الاتفاق الذي وقعته دول أوروبية وروسيا والصين مع إيران بشأن برنامجها النووي في العام ٢٠١٥، وقال حينها : «أعلن أن أميركا ستنسحب من الاتفاق النووي الإيراني، وسنفرض أعلى العقوبات الاقتصادية على إيـران، وأي دولة ستدعم طهران لامتلاكها السلاح النووي سنحاسبها»، الأمر الذي لاقى ترحيباً واسعاً من نتنياهو والمسؤولين الإسرائيليين وبعض العرب خاصة دول الخليج، فيما أعربت الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي عن أسفها لقرار الولايات المتحدة التي قال آنذاك بحقها وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لو مير: إنه «من غير المقبول أن تكون الولايات المتحدة الشرطي الاقتصادي للكوكب».

وبإسقاط ذلك الأمر على خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط، فإن ترامب خرق الشرعية الدولية والقانون الدولي المُقر منذ عقود طويلة، ومنح بصفقته ما لا يملك لمن لا يستحق، كما «آرثر بلفور» رئيس وزراء بريطانيا في الفترة بين (١٩٠٢-١٩٠٥)، ووزير خارجيتها خلال (١٩١٦-١٩١٩)، واشتهر بإعطاء «وعد بلفور» الذي نص على دعم بلاده إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مع حقوق مدنية ودينية للسكان الموجودين فيها. إذ إن الأمرين متشابهان كون الاثنين لا يملكان فلسطين لكنهما منحاها أو أجزاء منها لليهود، دون أدنى اعتبار لملايين السكان الأصليين الفلسطينيين على هذه الأرض.

«وعـد بلفور» مرّ وطبقته العصابات الصهيونية على الأرض بعدما «صنعته وصاغته أميركا بالاتفاق مع بريطانيا» عام ١٩١٧ – كما قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس في كلمة له يوم إعلان صفقة القرن-، لكن هل يمرّ «وعد ترامب» الذي جاء في واقع وأرقام مختلفة، فبعيدا عن حالة الضعف الفلسطيني والعربي والصمت الدولي، فإن هناك حالياً ٣٠٠ ألف مقدسي في القدس التي تم احتلالها في العام ١٩٦٧ وفيها المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة، ولأول مرة منذ العام ١٩٤٨ –تاريخ قيام إسرائيل بموجب قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم ١٩٤٧- بات تعداد الفلسطينيين يفوق تعداد اليهود الإسرائيليين بـ٢٠٠ ألف نسمة في فلسطين التاريخية.

وأخـــيراً، أدرك الفلسطينيون أن «وعد

ترامب» لا يقل خطورة عن «وعد بلفور»، بل هو مكمل له، وأن الملاذ الوحيد لمواجهته هو التوحد على هدف وبرنامج واستراتيجية واضحة، لذا شهد الاجتماع الطارئ للقيادة الفلسطينية في رام الله عقب إعلان الخطة الأميركية، مشاركة كل فصائل العمل الوطني والإسلامي بما فيها حماس والجهاد الإسلامي في خطوة غير مسبوقة، وتم التوافق على إثره، على توجه وفد من الفصائل من الضفة الغربية إلى غزة؛ للاجتماع مع قيادة حماس والفصائل؛ تمهيداً لزيارة الرئيس عباس إلى القطاع؛ من أجل الإعلان عن إنهاء الانقسام، والاتفاق على استراتيجية أو خطة إنقاذ وطني لمواجهة الخطر الأميركي الإسرائيلي.

«المصالحة سوف تتم والفصل بين غزة والضفة سينتهي» كان هذا أحد أبرز التصريحات التي صدرت عن صائب عريقات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عقب الإعلان عن «صفقة القرن»؛ ما خلق تفاؤلاً حذراً في الشارع الفلسطيني الذي يرى مراقبون أن بإمكانه مواجهة «خطة ترامب-نتنياهو» إذا ما وجد قيادته موحدة وتعمل جاهدة من أجل تعزيز صموده على هذه الأرض، فهل تطوي الأيام القادمة «حقبة الانقسام» ويواجه الكل الفلسطيني المخطط التصفوي أم يكتفون بكلمة «لا»، ويواصلون لعب دور المتفرج والشاهد على ضياع القدس وفلسطين.

«فيروس الانقسام» هل تعالجه زيارة غزة؟

سامح أبو دية*

فور إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن صفقة القرن التي يرفضها الفلسطينيون جملة وتفصيلاً؛ قيادةً وشعباً، اتخذ الرئيس محمود عباس قراراً جريئاً بالذهاب إلى قطاع غزة ولقاء الفصائل؛ لبدء مرحلة جديدة من الحوار الوطني الفلسطيني على طريق إنهاء الانقسام والتأسيس لمرحلة جديدة كإحدى الخطوات لمواجهة الصفقة الأميركية.

وجهت دعوات عدة للرئيس عباس طيلة السنوات الماضية لزيارة غزة والعمل على إنهاء الانقسام بخطوات على أرض الواقع، كان أهمها تلك التي تلقاها من رئيس حركة حماس في غزة يحيى السنوار، وعضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، بالإضافة الى المبعوث الأميركي السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات الذي قال: إنه حان الوقت لزيارة الرئيس محمود عباس وقادة السلطة الفلسطينية لقطاع غزة.

ربما شكّل إعلان الرئيس عن هذه الزيارة صدمة لإسرائيل والولايات المتحدة ودول أخرى في الإقليم، كون الإعلام الإسرائيلي كان يتحدث دائماً عن تخلي الرئيس عباس عن غزة، وأنه لا يريد العودة إليها.

وحول الزيارة، قال عضو اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير والمركزية لحركة فتح عزام الأحمد: إن «الرئيس كلفه الاتصال برئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية،

*كاتب وصحافي.

الذي أبدى ترحيبه بالفكرة وأبلغ الفصائل في غزة بالتحضير المشترك لزيارة الوفد».

وأضاف الأحمد إن التحضيرات بدأت لتحديد أسماء أعضاء الوفد، وأن زيارة الوفد لغزة ستكون بداية لسلسلة لقاءات واجتماعات لإعلان إنهاء الانقسام، كما أعلن الرئيس أنه سيزور قطاع غزة وسيلتقي قيادة حركة حماس، مطالباً إياها بالترفع عن الصغائر، والعودة للبيت الفلسطيني لمواجهة صفقة القرن.

ما يميز هذه الخطوة ويجعلها تبدو أكثر جدية هذه المرة، هو الإعلان عنها على لسان الرئيس شخصياً، في حين أكد أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، أن وفداً من حركة فتح سيصل إلى قطاع غزة خلال أيام للقاء حركة حماس، تتلوه زيارة من الرئيس محمود عباس للقطاع، ما خلق حالة من التفاؤل لدى أسوأ المتشائمين.

عريقات أوضح أنّه إذا تم التوافق بعد لقاء حركتي فتح وحماس بغزة فسيحضر الرئيس إلى القطاع، للقاء الفصائل، مشيراً الى أن المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني حالياً مرحلة حرجة، وتحتاج إلى الوحدة الوطنية، وهذا ما أكده الممثل الخاص للرئيس نبيل شعث حين قال: «إن الرئيس محمود عباس جاد في زيارته الى غزة».

خطوة الرئيس عباس تلك، ظهرت بعد الإعلان عن تلقيه اتصالاً هاتفياً من إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، عبّر خلاله للرئيس عن وقوف حركة حماس خلف مواقف الرئيس الثابتة، والتمسك بالثوابت الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ورفض ما يسمى «صفقة القرن» الهادفة لتصفية المشروع الوطني الفلسطيني.

السؤال الذي يطرحه الكثيرون بعد هذه الأحداث المتسارعة وغير المتوقعة، هو مدى أهمية زيارة الرئيس الفلسطيني إلى غزة وأثرها في قضيتين جوهريتين تؤرقان الشعب الفلسطيني، الأولى: هل يمكن لمثل هذه الزيارة أن تنهي انقساماً دام أكثر من ١٣ عاماً، وأن تعمل على ترميم البيت الفلسطيني المنقسم على نفسه منذ العام ٢٠٠٧؟

والقضية الثانية تتمثل في أنه في حال حدوث «المعجزة» وإنهاء القضية الأولى وتثبيت الوحدة الوطنية خلال تلك الزيارة، هل نستطيع كفلسطينيين وإن كنا موحدين على كلمة واحدة وبرنامج واحد؛ أن نتصدى لصفقة أقرتها دولة تتعامل مع نفسها على أنها «شرطي العالم» ولم يستطع أحد أن يواجهها في هكذا أمر من قبل؟

نبقى في العنوان الرئيس لهذا المقال التحليلي وهو «الرئيس عباس في غزة لأول مرة منذ

١٤ عاماً»، فالبعض يشكك في نجاح الرئيس بالقدوم الى غزة، لأسباب ومعيقات عدة أهمها سلطات الاحتلال التي قد تمنعه من الذهاب إلى هناك ولقاء أحد ألد خصوم إسرائيل ألا وهي «حماس»، فضلاً عن أنها المستفيد الأول من حالة الانقسام التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وبالتالي لا مصلحة لإسرائيل في منح قوة للفلسطينيين ليتجرؤوا على مواجهتها من جديد.

البعض الآخر، يرى مبالغة في التصريحات التي تصدر عن مسؤولين في طرفي الانقسام بشأن تلك الزيارة، وكأن تلك الخطوة جاءت كخيبة أمل ورد فعل غاضب وتفريغ نفسي على إعلان ترامب عن صفقته المزعومة التي ظل يخطط لها ويروجها منذ دخوله إلى البيت الأبيض.

وبالحديث عن صفقة ترامب المرفوضة رسمياً وشعبياً، فلسطينياً وعربياً ودولياً، فقد تم تطبيق معظمها على أرض الواقع، بدءاً باعتراف ترامب بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل، ومن ثم نقل سفارة بلاده إليها، وأخيراً بإعلان تفاصيل صفقته، ونيته الواضحة بفرضها على الفلسطينيين سواء وافقوا عليها أم لا، وبالتالي فإن زيارة الرئيس عباس لغزة لن تفعل أي شيء على أرض الواقع لمنع تطبيق خطة ترامب أو إسقاطها.

وعلى الرغم من فشل تلك الزيارة قبل حدوثها أصلاً، فإن جدية الرئيس عباس بتنفيذها، تعود لأسباب عديدة:

أولاً: الرئيس عباس يراهن على عامل الوقت لإفشال هذه الصفقة، وهذا الوقت يتمثل في انتظار انتهاء ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب وترقب نتيجة الانتخابات المقرر إجراؤها يوم ٣ ترين الثاني ٢٠٢٠، وإن فاز ترامب فسيكون الرئيس أمام خيارات أكثر صعوبة من الماضية، وإن خسر فقد يذهب بعيداً مع خطته، وها قد ساعدته غزة على الصمود خلال تلك الفترة.

ثانياً: الرئيس عباس لا يريد أن تكون نهايته السياسية بهذا الضعف بلغة البعض، بل يريد نهاية لمشواره السياسي على طريق الراحل ياسر عرفات، وإن اختلفت الأساليب، وبالتالي يريد أن يحتضنه شعبه في غزة ويصوره على حقيقته كبطل سياسي كافح الاحتلال وواجه أعظم قوة سياسية وعسكرية في العالم (الولايات المتحدة) وأكثر من قال لها (لا) في العصر الحديث.

ثالثاً: بعد كل ما واجهته القيادة الفلسطينية خلال السنوات الماضية، بات من الواضح أن الرئيس يبحث عن استعادة القيادة ثقة الشعب بها، لكي يلتف الشعب حول قيادته للتماسك وبناء قوة ومنعة لمواجهة العدوان

المتواصل إسرائيلياً وأميركياً، ومن هنا أشير الى أن هذا التوجه بدأ منذ تعيين محمد اشتية رئيساً للوزراء، وما أثبته للشعب الفلسطيني من قدرة على إدارة شؤونه بالشكل المطلوب، وخاصة في قطاع غزة الذي تعرض للظلم على يد سلفه رامي الحمد الله.

رابعاً: أيقن الرئيس محمود عباس ضرورة طي هذه الصفحة (الانقسام) التي كانت العقبة الأساسية أمام كل ما واجهته القضية الفلسطينية طيلة السنوات الماضية، وكأن الدول العربية التي لم ولن تستطيع أن تفعل شيئاً في وجه أميركا؛ تقول له بشكل غير مباشر «أنهوا انقسامكم أولاً ثم تعالوا لنتحدث»، وبالتالي بات واضحاً أن هذا الانقسام لن ينتهي إلا بقدوم الرئيس إلى غزة.

خامساً: تأكيد الرئيس أن إسرائيل وخاصة الأحزاب اليمينية التي تحكمها خلال الأعوام السابقة؛ لا تؤمن بالسلام والحل السلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبالتالي فإن التوجه الذي قد يراه الرئيس مفيداً هو تطوير العمل الوطني ليصل إلى حالة بين «المقاومة الشعبية والعمل العسكري»، وهذا العمل غير متوفر في فلسطين إلا في قطاع غزة.

سادساً: لعل أبرز دليل على جدية الرئيس، هو التساؤل «لماذا لا يزور الرئيس بيته في غزة، ويلتقي شعبه الذي انتخبه وأوصله إلى الرئاسة؟»، خاصة أن زعيم الحركة التي تحكم قطاع غزة (حماس) قد هيأ الظروف لتلك الزيارة، وقد تدربت حماس على السياسة أيضاً وليس فقط على البناء العسكري، وبالتالي فإن زيارة الرئيس لغزة تعتبر مكسباً سياسياً كبيراً لهنية وحماس، كما هي مصلحة للرئيس وحركة فتح أيضاً، خاصة أننا أمام انتخابات قادمة «عاجلة أم آجلة».

ظهرت جدية الرئيس أيضاً حين دعا الكل الفلسطيني لحضور الاجتماع الطارئ للقيادة الفلسطينية بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، حيث حضره قيادات من مختلف الفصائل بما فيها حركة حماس، في حين التقطت الأخيرة هذه المبادرة من الرئيس، ما مهد للإعلان عن الزيارة التي ستكون «تاريخية» إذا ما تمت.

وبالتأكيد، فإن اقتصار المواجهة الفلسطينية لترامب ونتنياهو على مكالمة «هنية وعباس» أو بالحديث عن حمل الرئيس على الأكتاف إن زار غزة، ليس كافياً للتصدي لهذه المخاطر التي لم يسبق لفلسطين أن واجهتها، ولكن بالتأكيد مشاهدة الرئيس في غزة كجزء من فلسطين يدخلها بلا مراسم وبلا إذن من أحد، ستجعل مواقف الرئيس متقدمة وستجعل الكل

الوطني يسير خلفه، وهذا ما سيشكل عامل قوة كبيراً جداً لم يسبق له مثيل في العمل الوطني، وسيخرج الرئيس ومختلف الفصائل بانتصار أقل ما سيقال عنه إنه «أغاظ إسرائيل وترامب معاً».

ومن أهم ما يشغل تفكير المواطن الفلسطيني هو توقيت هذه الزيارة، فإن طال الترتيب يخفق بريقها وتفشل، لذا من الضروري العمل سريعاً على تنفيذها كما يقول المثل الشعبي «دق الحديد وهو حامي»، وعلى الفصائل وخاصة حماس التي تحكم قطاع غزة توفير كل ما هو ملائم لإنجاح تلك الزيارة.

المصالحة وصفقة القرن.. طاسة وضايعة

أحمد جلال*

قيل قديماً في أحد الأمثال الفلسطينية «اللي بجرب المجرب عقله مخرب»، وحال هذا المثل ينطبق على الحالة الفلسطينية في ما يتعلق بملف المصالحة الفلسطينية والمساعي الدائمة مع حركة حماس لإنهاء الانقسام البغيض.

فقد تفاءلت الجماهير الفلسطينية بالاتصال الهاتفي الذي جرى بين الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، عقب إعلان دونالد ترامب عن صفقته المخزية، وتشكلت لدى الفلسطينيين حالة من البهجة صاحبت غصة الإعلان عن الصفقة المشؤومة بأن عهد الانقسام هذه المرة قد ولى وأن المصالحة باتت قاب قوسين أو أدنى.

وللأسف، ما كل ما يتمناه المرء يدركه، فالمصالحة حلم بعيد المنال في ظل تحكم أطراف إقليمية تنفذ أجندات أميركية وإسرائيلية بقرار من بعض الفصائل الفلسطينية التي لا تزال ترتهن للموقف الخارجي.

المواقف التي صدرت عن حركة حماس وقيادتها وبعض الفصائل الفلسطينية تؤكد عدم جدية أطراف فلسطينية بعينها في التصدي لصفقة القرن، وأن المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام ورقة للضغط على الطرف الآخر والمناكفة الإعلامية، كما أنها الورقة الأقوى في يد أعداء القضية الفلسطينية للتنصل من أي التزام سياسي أو أخلاقي تجاه أهم قضايا العصر الحديث.

* صحافي.

لم يكن مفاجئاً تنصل «حماس» من عقد اللقاء مع قيادة منظمة التحرير في قطاع غزة، ووضعها العثرات أمام نجاح هذا اللقاء، فهذه لم تكن المرة الأولى التي تقدم فيها «حماس» على هذه الخطوة، فاشتراطها وجود أحزاب أفرزتها حالة الانقسام البغيض في الاجتماع أكبر دليل على أن المصالحة والتصدي للصفقة المشؤومة آخر أولويات الحركة وحتى غير مطروحة في أجنداتها في الوقت الراهن.

لقد أصبح التوافق على موقف وطني موحد أمراً بعيد المنال، فرضوخ بعد الفصائل لمواقف دول إقليمية وتنفيذها بشكل مقصود أو غير مقصود أجنداتها يؤكد أن قرار تلك الفصائل لم يعد مستقلاً وأن الحالة الفلسطينية بسبب ذلك أصبحت بيد تلك الدول، الأمر الذي سيجعل أي قضية داخلية بحاجة لموافقة تلك الدول، الأمر لذا لا نقبله جميعاً.

التحديات الفلسطينية الجسيمة لم تعد دافعاً عند البعض للاتفاق على موقف وطني، وبدل أن تكون مدخلاً للتوافق، أصبحت مدخلاً لتعميق حالة الانقسام ومحط خلاف وفرصة للتراشق الإعلامي وتعزيز الشكوك بين فرقاء الحالة الفلسطينية.

لقد كان الرئيس محمود عباس واضحاً في تصريحاته بشأن وصول وفد من فصائل منظمة التحرير إلى قطاع غزة وعقد لقاء وطني يمهد لوصوله لاحقاً لقطاع غزة، الأمر الذي ينفي كل ما جاء على لسان قيادات حركة حماس بشأن شروط مزعومة لحركة فتح والاقتصار على لقاء ثنائي، حيث إن المطلع يعرف أنه منذ البداية ومع اللحظات الأولى لتشكيل الوفد لم يكن هناك تفرد بل تم السعي للقاء الكل الوطني بما يرقى لمستوى التحدي المتمثل في مواجهة (صفقة العار) الأميركية.

لقد تشكل الوفد بشكل فعلي، وشاركت قيادات من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية في مشاورات تشكيله وإمكانية نجاح هذا اللقاء بما ينتج عنه من درع حامية للفلسطينيين من صفقة القرن، الأمر الذي يكشف الفجوة الكبيرة داخل الحركتين وتباين مواقفهما في الداخل والخارج.

وللأسف فقد عمد البعض بشكل مُعلن وغير معلن لإحباط الجهود الفلسطينية لمواجهة صفقة القرن بشكل موحد، الأمر الذي ظهر جلياً في ضعف الفعاليات المناهضة للصفقة سواء بالضفة الغربية أو قطاع غزة، مما أعطى ذريعة جديدة لأميركا وإسرائيل وحلفائهما للعمل على فصل غزة عن الضفة وسلب الفلسطينيين حقوقهم وفق ما نصت عليه الصفقة المشؤومة.

وبتقديري الشخصي، فإن قيادات من حركة حماس لم تكن تريد لهذا الحدث الوطني أن ينجح كما أن البعض يرفض فكرة الاتصال الذي جرى بين الرئيس محمود عباس ورئيس

المكتب السياسي لحماس هنية من أساسها، وذلــك ظهر في انتقاد موسى أبو مرزوق لتصريحات ممثل «حماس» في لبنان بدعمه موقف الرئيس عباس.

تعزز المناكفات المتواصلة الشكوك وحتى القناعات لدى الكل الفلسطيني بأن الاتفاق على المواقف والوطنية بات مستحيلاً وأنه من غير الممكن إنهاء حالة التشرذم والفرقة السياسية التي أفرزتها حالة الانقسام في العام ٢٠٠٧، كما تؤكد إمكانية تمرير مخططات خارجية دون قبول وطني، خاصة في ظل موافقة حماس على بناء المستشفى الأميركي شمال القطاع وعقدها اتفاقيات التهدئة بشكل منفرد وعبر حلفائها الإقليميين.

لقد فقد الشارع الفلسطينية ثقته بالطبقة السياسية وأصبح على قناعة كاملة بأنها لا تملك أي قدرة على تحقيق اختراق في الملفات العالقة، ولا يمكنها تشكيل أي جبهة مقاومة للمشاريع الأميركية والإسرائيلية، وبالتالي فإن الفلسطينيين باتوا على قناعة بغياب حالة التوافق الوطني والإبقاء على حالة التفرد والإقصاء والاستقواء، الأمر الذي قد يؤدي في نهاية الأمر إلى نتائج كارثية على القضية.

وبتقديري، فإن هناك ثلاثة عوامل أدت إلى فشل عقد اللقاء الفلسطيني في غزة، أولها يتمثل في عدم رغبة حماس في وجود حالة من التوافق الفلسطيني ضد أخطر ملفات الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وثانيها رضوخ بعض الفصائل الوازنة وارتهانها إلى موقف حركة حماس بل وهجومها المتعمد على السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وثالث تلك العوامل وأهمها الضغوط الخارجية التي مورست على طرف فلسطيني بعينه لتجاهل دعوة الرئيس عباس، الأمر الذي ظهر في الإعلان عن تشكيل حماس جبهة جمعت فيها عدداً من الفصائل الموالية لها ضد صفقة القرن.

حماس تدرك جيداً أنه لا يمكن لأي فصيل مواجهة صفقة القرن منفرداً وأن الصفقة التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وتعزيز الانفصال بين شطري الوطن لا يمكن أن تفشل إلا بتحقيق الوحدة الوطنية وعودة اللحمة للضفة الغربية وقطاع غزة، بيد أنها تسير في الاتجاه المعاكس بعقدها الاتفاقيات وقبولها بالتسهيلات المزعومة ورفضها تطبيق ما تم الاتفاق عليه فصائلياً.

إن مواجهة صفقة العار الأميركية لا يمكن أن تكون بالشعارات الثورية والتصريحات الإعلامية ولا يمكن أن تكون من فصيل دون آخر، وإن تسلح حماس بفصائل أفرزتها حالة الانقسام ولعبها على وتر الخلافات بين فصائل منظمة التحرير يؤكد سعيها المتواصل لإيجاد كيان – أعجز عن تسميته – في قطاع غزة تتحكم به وتكون صاحبة الكلمة وحدها فيه، بما يحقق الخطط الأميركية الإسرائيلية التي

تمرر عبر حلفاء حماس الرئيسين بالمنطقة.

تؤكد الشواهد كلها أن الحالة الفلسطينية ستشهد المزيد من العقبات وأن حماس لم تعِ الدرس جيداً من الأحداث التي مرت بها خلال الأعوام السابقة، وأن الأموال القطرية التي تدخل عبر الإسرائيليين لن تدوم طويلاً، وأن الفلسطينيين بحاجة لموقف واحد يمكنهم من إسقاط أسوأ الصفقات على مر التاريخ.

يكمن الحل في رفع راية الوحدة والعودة للاتفاقات الموقعة بين فتح وحماس بدءاً من العام ٢٠١٧ وبالتالي مواجهة الغطرسة الأميركية والإسرائيلية بيد واحدة، خاصة أن أميركا تتحجج بالانقسام الفلسطيني لاستمرار تفردها بالقرارات المشينة التي تتنافى والأعراف والقوانين الدولية.

لن تقبل حركة حماس بالوحدة ولن ترضخ للقرار الوطني إلا عندما تواجه من الجماهير الفلسطينية أولاً ومن الفصائل الفلسطينية ثانياً وعندما تتوقف تلك الفصائل عن اتباع حالة الصمت وعندما تعلن صراحة عن الأسباب الحقيقية لاستمرار الانقسام.

لقد اشتكى لي الكثير من قيادات الفصائل من الموقف المتفرد لحماس بالقرار المتعلق بقطاع غزة، وأنها تضع تلك الفصائل واجهة لتمرير قراراتها أمام الجماهير ومنظمة التحرير، ولكنهم رفضوا في الوقت نفسه الإعلان عن ذلك ولو بتصريح إعلامي صغير، ولا أعلم ما السبب الذي يدفع قيادياً في فصيل فلسطيني أن يصمت عن قول الحق وهو يعلم علم اليقين أن الساكت عن الحق شيطان أخرس وأنه شريك في جريمة ضياع الحق الفلسطيني.

خلاصة القول إن الحالة الفلسطينية في الوقت الراهن وعلى الرغم من التصريحات الإعلامية والشعارات الرنانة التي تطلق بين الحين والآخر ينطبق عليها المثل الشعبي القائل «طاسة وضايعة».

فلسطين وأميركا وإمكانيات التغيير

د. وليد سالم*

مدخل: مع اقتراب كل دورة انتخابات أميركية يثار السؤال مجدداً حول التوقعات منها، وأثر نجاح أي مرشح على القضية الفلسطينية وقضايا العالم بأسره، وتنشط مؤسسات مختلفة منها معهد بروكينغز ومجلس العلاقات الخارجية من خلال مشروعين خاصين[1] في رصد مواقف المرشحين للانتخابات الرئاسية الأميركية، التي ستجري في تشرين الثاني من هذا العام ٢٠٢٠، من مختلف قضايا العالم وفلسطين، في محاولة لاستخلاص ما هو جديد.

تراوحت السياسة الأميركية بشأن فلسطين بين موقفين منذ بدء مسيرة أوسلو في العام ١٩٩٣ وحتى اليوم: الموقف الأول يمكن وصفه بأنه الموقف الداعم لدولة استيطانية استعمارية إسرائيلية مقلصة مع ترك البقايا للشعب الفلسطيني لينشئ عليها دولة، أما الموقف الثاني فهو الداعم لدولة استيطانية استعمارية إسرائيلية موسعة لا تبقي مكاناً لأي حقوق جماعية للفلسطينيين فيها.

عبّر الموقف الأول عن نفسه أفضل تعبير من خلال «مقاييس كلينتون للحل» التي طرحت في العام ٢٠٠٠ وتضمنت عودة محدودة للاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل واقتسام القدس الشرقية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فيما تبقى القدس الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية المنفردة، وبقاء الكتل الاستيطانية

* دكتوراه فلسفة في العلاقات الدولية/ جامعة الشرق الأدنى- شمال قبرص. محاضر جامعي سابق في جامعة القدس في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة وحل النزاعات، ومؤلف ومحرر.

الاستعمارية في الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل، فيما تقام الدولة الفلسطينية على ما تبقى بعد خلق ممر يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة.[٢]

أما الموقف الثاني فقد بدأ يتجسد مع أطروحة الرئيس جورج بوش الابن في العام ٢٠٠٤ الذي توقف عن اعتبار المستوطنات غير شرعية بالإشارة إلى أنها مجرد عقبة في طريق السلام، كما أعطى تعهداً أميركياً يسمح لإسرائيل بضم الكتل الاستيطانية الاستعمارية الكبرى في الضفة إليها.[٣] أما التجسيد الأوسع للموقف الثاني فقد جاء في عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي رفض حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، وأوقف دعم «الأونروا» لتسهيل عملية دمج اللاجئين في الدول المضيفة ومنع عودتهم، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس في كانون الأول من العام ٢٠١٧، وأصدر عبر وزير خارجيته جورج بومبيو موقفاً ينص على حق إسرائيل في الاستيطان وأن الإدارة الأميركية لم تعد تعتبر المستوطنات مخالفة للقانون الدولي، وطرح مبادرة «السلام من أجل الازدهار» في ورشة في البحرين في العام ٢٠١٨، كبديل للصيغة السابقة الأرض مقابل السلام، وهو ما يعني أن الفلسطينيين ليسوا جديرين بحقوق في الأرض وإنما تنحصر حقوقهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية في إطار السيادة الإسرائيلية على كل فلسطين، وهو ما يتضمن إلغاء أي حقوق جماعية للفلسطينيين وحصر حقوقهم في الجانب الفردي كما فعل وعد بلفور في العام ١٩١٧.[٤]

طرح ترامب بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٨ خطته للسلام المسماة بصفقة القرن بعد لقائه رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في واشنطن، وتضمنت الخطة رفض عـودة اللاجئين الفلسطينيين واعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل وضم المستوطنات الاستعمارية كافة التي أقيمت في الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ إلى إسرائيل، وترك انسحاب إسرائيل مما تبقى من الأراضي الفلسطينية رهناً بقبول الفلسطينيين بما سبق ذكره، إلى جانب اعترافهم بيهودية دولة إسرائيل ونزعهم سلاح حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى ومكافحة الفساد وإنفاذ حقوق الإنسان.

تعالت مع طرح هذه الصيغة الاستيطانية الاستعمارية من جديد الأصوات الإسرائيلية التي تعتبر أن لا حق للفلسطينيين في «أرض إسرائيل» المخصصة كلها «لشعب إسرائيل» وأن الأردن هي موضوعياً فلسطين، حيث إن غالبية سكان الأردن هم من الفلسطينيين.[٥] وطالبت هذه الأصوات بأن يصوت الفلسطينيون في البرلمان الأردني أو أن يطرد سكان الضفة إلى الأردن.[٦]

نجاح ترامب مرة أخرى في الانتخابات الأميركية هذا العام سيقدم لأطروحة الدولة الاستيطانية الموسعة دفعة إضافية بدعم منه ومن قاعدته الانتخابية الأفنجليكانية لاسيما إذا وجد كونغرساً ومجلس شيوخ داعمَين له، أما إذا نجح منافسوه من الحزب الديمقراطي: جو بايدن، إليزابيث واون، بيرني ساندرز... فهل سيغير أي من هؤلاء أطروحة الدولة الاستيطانية المقلصة؟ هذا هو السؤال الأول لهذه المقالة. أما سؤالها الثاني فيتعلق بالسياسات الفلسطينية للتأثير داخل الولايات المتحدة الأميركية وهل ينبغي أن تتجه إلى السعي للتأثير خلال فترة الانتخابات الأميركية على أمل أن تأتي بنجاح المرشح الأفضل لدعم الحقوق الفلسطينية، أم أنها تذهب إلى ما هو أبعد من هذه المقاربة؟ وذلك أولاً عبر تطوير رؤية للتغيير داخل الساحة الأميركية لصالح فلسطين لا تقوم على طرح قضية فلسطين منفصلة، وإنما في إطار شمولي أوسع ضمن قضايا العدالة والتقدم والتحرر في العالم بأسره، وثانياً عبر إقامة التحالفات على أساس هذه الرؤية مع المجموعات المساندة داخل المجتمع الأميركي ذاته، وعلى مستوى دول العالم المشاركة في الأمم المتحدة التي توجد مقراتها الرئيسة في نيويورك/ أميركا؟

الانتخابات الأميركية لهذا العام: هل من جديد بخصوص فلسطين؟

قبل ثمانية أعوام، نشرت مجلة سياسات مداخلتين حول الانتخابات الرئاسية، إحداهما للدكتورة لورد حبش التي رأت أن انتظار التغيير كنتيجة للانتخابات الأميركية هو كانتظار غودو الذي لا يأتي، وعللت الدكتورة حبش رأيها بعوامل شملت القرارات الاقتصادية في أميركا، وعملية صنع القرار فيها، حيث لا يقرر الرئيس وحده، إلى جانب تأثير اللوبي الصهيوني، والتهميش التاريخي لفلسطين في السياسة الأميركية، والقيود التي تفرض على الرئيس أثناء ولايته الثانية،[٧] أما المداخلة الثانية، فكانت للدكتور سمير عوض الذي رأى أنه كان هناك ما هو جديد في الانتخابات الأميركية في العام ٢٠١٢، حيث قام تحالف الأقليات الذي يمثل ٣٧٪ من أصوات الناخبين في أميركا بإنجاح الرئيس باراك أوباما، أول رئيس أسود لأميركا على حساب منافسه ميت رومني من الحزب الجمهوري. ومثل تحالف الأقليات هذا السود واللاتينيين والآسيويين والمرأة والشباب، فيما مثل التحالف الذي دعم رومني «البيض وخاصة البروتستانت وكبار رجال الأعمال والمزارعين»، ويرى الدكتور عوض أن التحالف مع الأقليات قد يمثل لفلسطين منافذ للدخول منها نحو المجتمع الأميركي.[٨]

بالنظر إلى هاتين المداخلتين بعد ثمانية أعوام، يجد المرء أن إدارة الرئيس باراك أوباما لم تخرج عن دعم أطروحة الدولة الاستيطانية الاستعمارية المقلصة التي طرحها كلينتون في العام ٢٠٠٢ وتكررت في أطروحات جون كيري وزير خارجية باراك أوباما في العام ٢٠١٣-٢٠١٤.[٩] أما إدارة ترامب فقد جاءت لتدعم دولة استيطانية استعمارية موسعة. ولهذا لم يكن ملائماً أن يراهن الفلسطينيون على الانتخابات الأميركية بأن ينجم عنها النجاح لمن يمكن أن يدعمهم. ولكن مع ذلك يبقى السؤال: لماذا لم ينجح الفلسطينيون في وضع قضيتهم في الإطار الأشمل لحقوق الأقليات في الولايات المتحدة من حيث العدالة والمساواة من أجل صنع عالم أفضل لكل البشرية؟ وهل سيكون خلق مثل هذا التحالف ممكناً بحيث إن لم يؤثر لصالح فلسطين في الانتخابات الأميركية هذا العام ٢٠٢٠ فإنه سيكون قادراً على ذلك على المدى الأطول قليلاً؟

بانتظار الإجابة عن هذا السؤال، لننظر الآن في طروحات مرشحي الحزب الديمقراطي الأكثر حظاً في أن يكون أحدهم هو مرشح الحزب الذي سيتنافس أمام ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية القادمة. وهؤلاء الثلاثة هم: جو بايدن نائب الرئيس السابق أوباما، وإليزابث وارين، وبيرني ساندرز.

في إجاباته عن أسئلة لمجلس العلاقات الخارجية في ٢٠١٩/٨/١ طرح جو بايدن المرشح الرئاسي للانتخابات الرئاسية هذا العام صيغة لحل الدولتين بررها بالحاجة إلى الحفاظ على أمن إسرائيل وكذلك عليها، بوصفها دولة يهودية ديمقراطية، والحاجة إلى تحقيق الكرامة وتقرير المصير للفلسطينيين، وبين أن حل الدولتين سيجلب مزيداً من التطبيع مع إسرائيل والدول العربية. وللوصول إلى حل الدولتين طالب بايدن الطرفين بإبداء الاستعداد للتقدم، محملاً إياهما المسؤولية بشكل متساو لأنهما لا يبديان الاستعداد لهذا التقدم، وطالب الفلسطينيين بوقف التحريض وتجميد العنف والاعـتراف بإسرائيل كدولة يهودية ووطن تاريخي قومي للشعب اليهودي، فيما طالب إسرائيل بوقف توسيع الاستيطان والتراجع عن توجهات الضم التي تجعل حل الدولتين مستحيلاً، والاعـتراف بطموحات الشعب الفلسطيني في الحصول على دولة خاصة به، كما دعا الطرفين لتقديم إعانة لغزة والعمل معاً لإضعاف حكم حماس وتغييرها، وأخيراً دعا الدول العربية إلى مزيد من التطبيع مع إسرائيل ودعم بناء المؤسسات الفلسطينية.[١٠] وفي تصريح آخر نشرته وكالة معاً في بداية العام الحالي كرر بايدن التوجهات نفسها وأضاف عليها تأكيده على العلاقة الخاصة التي تربط

الولايات المتحدة بإسرائيل.[١١]

لا تعدو أطروحات بايدن أن تكون تكراراً لأطروحات كلينتون نفسها (ولاحقاً كيري) بترك العملية التفاوضية رهناً بالمساومات التي يصل إليها الطرفان، ويلاحظ هنا تحميله المسؤوليات للطرفين بشكل متساو للوصول إلى الحل وكأن هناك تماثلاً بين المحتل والمحتلة أرضه، كما أنه لم يشر بأي شكل من الأشكال إلى الكيفية التي تحل بها القضايا الرئيسة: اللاجئين، القدس، الحدود، الأمن، المستوطنات. ولكنه ذكر بمسؤولية الطرفين للعمل معاً من أجل إسقاط حكم حماس، ولم يطالب بإزالة المستعمرات القائمة، ولا بإعادة نقل السفارة الأميركية في إسرائيل من القدس إلى تل أبيب، ولم يدع لاستخدام الدعم الأميركي للضغط على إسرائيل، فيما ركز على العلاقة الخاصة معها، مما يعني أن رؤيته للحل تقوم على «إسرائيل زائـد» أي إسرائيل المضاف إليها مناطق تضمها من فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧. ورأى بايدن أن دور الولايات المتحدة في المفاوضات يجب ألا يتعدى الانخراط مع الطرفين في تعزيز أمن إسرائيل عبر دعم التعاون الأمني بين الطرفين وبرامج شعب لشعب إضافة لبرامج الدعم الاقتصادي والإنساني والصحي للفلسطينيين[١٢]

تحمل طروحات بايدن هذه تأييداً لدولة استيطانية استعمارية مقلصة، كما أن تركها الاتفاق إلى نتائج التفاوض بين الطرفين ودون استناد إلى الشرعية الدولية وقراراتها يجعل إمكانية تكرار فشل مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠، وكيري ٢٠١٣-٢٠١٤ واردة بقوة، لذا لا تحمل طروحات بايدن أي أمل بالوصول إلى حل سياسي في فلسطين.

حاولت المرشحة إليزابيث وارين أن تكون أوضح من بايدن في إجابتها عن أسئلة «مجلس العلاقات الخارجية» حيث كررت أولاً ما قاله بايدن من أن حل الدولتين جيد للولايات المتحدة ولأمن إسرائيل وحق الشعب الفلسطيني في الكرامة وتقرير المصير، وطالبت بإنهاء الاحتلال وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الغربية وغزة تعيش بسلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل، مع حق الطرفين بأن تكون لهما عاصمتان في القدس. ودعت إلى إعادة فتح الممثلية الفلسطينية في واشنطن، وفتح الممثلية الأميركية للفلسطينيين في القدس وإعادة الدعم الأميركي لـــ «الأونـــروا»، ومعالجة الكارثة الإنسانية في غزة، مع مواجهة التحريض والعنف ودعم إرهاب المنظمات الفلسطينية المتطرفة مثل «حماس»، كما أشارت إلى رفضها النشاط الاستيطاني والتوجه الإسرائيلي للضم[١٣]

تتقاطع وارين مع بايدن في قضايا مواجهة «حماس» ورفض استخدام أمـوال الدعم

الأميركي للضغط على إسرائيل، ودعم إسرائيل وأمنها، لكنها كانت أوضح منه بخصوص القدس وإعادة الدعم الأميركي لـــ «الأونروا»، وفتح القنصلية الأميركية الخاصة بفلسطين في القدس، ولفلسطين في واشنطن، ولكنها كما بايدن لم تشر إلى مسألة إعادة السفارة الأميركية مجدداً من القدس إلى تل أبيب. ووارين غير واضحة بخصوص مكان العاصمة الفلسطينية في القدس، أو عودة اللاجئين أو المستعمرات القائمة ـومسألة الحدود والترتيبات الأمنية، ويبدو أنها كبايدن تترك هذه المسائل للمفاوضات بين الطرفين، لاسيما أنها لم تذكر قرارات الشرعية الدولية كمرجعية تستند إليها المفاوضات، مما يجعل مرجعية المفاوضات هي المفاوضات ذاتها وما يتفق عليه الطرفان خلالها وحسب.

أخـــيراً، أجـــاب بيرني ساندرز المرشح الديمقراطي الثالث على أسئلة «مجلس العلاقات الخارجية» بأن مقاييس الوصول إلى حل الدولتين واضحة وتشمل مرجعياتها هذه القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المتعددة المدعومة بإجماع دولي واسع، التي تقوم على أساس حدود ١٩٦٧، والقدس كعاصمة للدولتين. وكرر ساندرز ما طرحه المرشحان الديمقراطيان الآخران من أن الفلسطينيين والإسرائيليين هم الذين يجب أن يقرروا عبر المفاوضات طبيعة الاتفاق النهائي بينهما، ولكنه أضاف إن الولايات المتحدة يجب أن تقوم بدور فاعل في الضغط على الطرفين بما في ذلك استخدام الدعم العسكري كوسيلة لهذا الضغط. (١٤)

وفي مقالة عن «كيف نقاتل اللاسامية» نشره بيرني ساندرز في تشرين الثاني ٢٠١٩ قال: إنه مرتبط بعمق بإسرائيل وإنه أقام في كيبوتس فيها في العام ١٩٦٣، وبناء على ذلك يقول إن كل شخص تقدمي من المهم أن يعترف بالإنجاز المهم الذي قامت به إسرائيل لجهة إقامتها وطناً قومياً لليهود، حماهم من الاقتلاع والاضطهاد، وأضاف: يجب على الفلسطينيين الاعتراف بالادعاءات العادلة لليهود الإسرائيليين والتصدي للأفكار التي تنكر حق اليهود في تقرير المصير.(١٥)

ولتوضيح المواقف التفصيلية لساندرز أجرت جريدة «جروزاليم بوست» مقابلة مع مستشاره للشؤون الخارجية ماثيو دس، في آب ٢٠١٩، وخلال تلك المقابلة أكد دس أن ساندرز يؤمن بحق إسرائيل بالوجود بسلام وأن لها حاجات أمنية مشروعة ولها الحق في أن تعالجها بنفسها بما في ذلك حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها تجاه التحديات الأمنية من غزة وغيرها، ولكنه يرفض في الوقت نفسه استمرار الاستيطان الإسرائيلي واستمرار الدعم

الأميركي له، ويدعو إلى دعم الفلسطينيين الذين يريدون الوصول إلى حل سياسي من أجل تقويتهم في وجه «حماس»، وأخيراً فهو يدعوا إلى إعادة السفارة الأميركية من القدس إلى تل أبيب على ألا يكون ذلك خياراً أولياً لاسيما إذا عارضته إسرائيل برأيه.[١٦]

لا يذكر ساندرز أي شيء عن عودة اللاجئين الفلسطينيين، ويترك الاتفاق على قضايا الحل النهائي للطرفين معاً عبر المفاوضات، وذلك على الرغم من إشارته إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن كمرجعية، ويقسم الفلسطينيين إلى معتدلين ومتطرفين، داعياً إلى مواجهة «حماس»، ويقبل الادعـاءات بحق إسرائيل بالدفاع عن نفسها، أي أن صيغته بتفاصيلها تجعل الوصول إلى الحل مستحيلاً نظراً لتركه كل شيء للطرفين للتفاهم عليه في ظل الاختلاف الواسع في موازين القوى بينهما لصالح إسرائيل التي تفرض الوقائع يومياً على الأرض.

بناء على ما تقدم، يمكن الاستنتاج أن التعاون بين مرشحي الحزب الديمقراطي الثلاثة هو تفاوت مسافي كمي فقط، أما في الجوهر فإن ثلاثتهم ما زالوا يدعمون دولة «إسرائيل زائد» التي تعني دولة استيطانية استعمارية مقلصة تضم إسرائيل ١٩٤٨ وما تضمه إليها من الكتل الاستيطانية الاستعمارية الكبرى في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مع السعي إلى أن يأتي الضم بناء على نتائج التفاوض بين الطرفين وهو أمر يستحيل أن يقبل به الفلسطينيون.

يعني ما تقدم أن الانتخابات الأميركية المقبلة لا تحوي جديداً جوهرياً بشأن فلسطين، وسيناريو الصراع هو بين دعاة دولة استيطانية استعمارية مقلصة وبين دعاة دولة استيطانية استعمارية موسعة في فلسطين، وإضافة إلى هذه النتيجة العامة، هناك تغييرات في بعض التفاصيل قد حصلت للضغط على إسرائيل من أجل التنازل عن أطروحات وممارسات الدولة الاستيطانية الاستعمارية الموسعة بما في ذلك الدعوة إلى استخدام المساعدات للضغط. وقد اتخذ الرئيس الأميركي بوش الأب المساعدات كوسيلة للضغط على إسرائيل للانخراط في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ولكن استخدامها في حينه لم يتجاوز الضغط من أجل مشاركة إسرائيل في المفاوضات، فبعد مشاركتها عبر الضغط سمح لها بطرح ادعاءاتها كافة بما يشمل التعطيل الذي قام به رئيس وزراء إسرائيل إسحاق شامير آنذاك للتوصل إلى أي حل سياسي دون أن يلقى أي عقوبات أميركية على ذلك.

وعليه، يترتب على الانتخابات الأميركية القادمة احتمالان في ما يتعلق بالفلسطينيين: الأول نجاح ترامب وهذا سيعني استمرار سياسته المعادية للفلسطينيين ودعم إسرائيل

الموسعة، ولن يوقفه كلياً عن ذلك إجراءات الكونغرس إذا سيطرت عليه أغلبية من الديمقراطيين كما هو الحال في النصف الثاني من فترته الأولى، ففي تلك الفترة استطاع الديمقراطيون إعادة بعض التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن في المقابل لم يستطيعوا إلغاء قرارات ترامب بنقل السفارة الأميركية إلى القدس ووقف دعم «الأونروا» والمستشفيات في القدس واعتبار الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير مخالف للقانون الدولي. وعليه لن يستطيع الديمقراطيون إذا سيطروا على الكونغرس خلال فترة رئاسته الثانية سوى إجراء تعديلات جزئية على أي قرارات يتخذها ترامب وذلك نظراً لتوازن القوى في أميركا، حيث توجد صلاحيات للرئيس وأخرى للكونغرس ولا يستطيع أي منهما إلغاء قرارات الآخر في كل الحالات. أما الحالة الثانية فستكون في حال نجاح مرشح ديمقراطي. وفي هذه الحالة قد تكون الأمور أكثر صعوبة بالنسبة لفلسطين حيث قد يفرض على فلسطين العودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل بوساطة أميركية مدعومة عربياً ودولياً مع جعل المفاوضات هي مرجعية ذاتها، وبالتالي تكرار تجارب المفاوضات الفاشلة السابقة، فيما يستمر توسع الاستيطان الاستعماري على الأرض في الوقت ذاته.

قد يتطلب الأمر أن تصر فلسطين على مجموعة من الشروط قبل العودة للتفاوض حينذاك، على رأسها وقف الاستيطان الاستعماري، وبدء المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها في عهد إيهود أولمرت، واعتماد قرارات الشرعية الدولية كمرجعية للمفاوضات، حيث من المتوقع أن يرفض المشروع الاستيطاني الاستعماري الاستجابة للشروط الفلسطينية وهذا سيعني خلق أزمة مشابهة (مع اختلاف الظروف) لتلك التي نشأت في مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، وذهاب أولمرت للحرب على غزة في نهاية ٢٠٠٨ بدل التوجه لإنهاء التفاوض، أو مع جون كيري في أوائل العام ٢٠١٤ بعد رفض إسرائيل الإفراج عن الدفعة الأخيرة المتفق عليها من الأسرى الفلسطينيين.

وعليه، يبدو أنه لا يمكن التعويل على الانتخابات الأميركية القادمة، ولكن يمكن البدء بخطوات فلسطينية متراكمة تفرز أثراً أوسع في الانتخابات التي تليها في العام ٢٠٢٤، على أن يتم الشروع بهذه الخطوات من اليوم بالاستناد إلى رؤية وسياسة تأثير فعالة في الساحة الأميركية.

نحو سياسة تأثير فلسطينية فعالة في الساحة الأميركية

بالعودة إلى عوامل التأثير التي جاءت بها مقالة لورد حبش وسمير عوض في هذه المجلة في العام ٢٠١٢، يمكن الإشارة أن أول عوامل التأثير في السياسة الأميركية يمكن أن تبدأ من الاقتصاد والمال، وذلك بتنسيق أكبر عدد ممكن من الجهود العربية والإسلامية وأرصدتها المالية في البنوك الأميركية واستثماراتها في الساحة الأميركية باتجاه التحول إلى قوة اقتصادية فاعلة داخل الاقتصاد الأميركي، ويتطلب ذلك جهوداً فلسطينية بالتعاون مع الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء فيها كل على حدة.

إلى جانب الاقتصاد، تكمن الحاجة لتشكيل لوبي فلسطيني داخل أميركا يعمل على دوائر عدة: الدائرة الأولى منها هي دائرة سفراء الدول العربية والإسلامية لتكتيل الجهود تجاه الإدارة الأميركية، والدائرة الثانية هي دائرة الـ ٧٧ والصين، والدائرة الثالثة هي دائرة الدول التي اعترفت بفلسطين كدولة وعددها ١٤١. إن جهوداً منسقة لكل هذه الدوائر تجاه الإدارة الأميركية والكونغرس كفيلة بأن تكون لها نتائج وتأثيرات مستمرة لصالح رفع مكانة فلسطين في أميركا وإخراجها من دائرة التهميش على المستوى الرسمي.

على المستوى الشعبي يمكن للوبي الفلسطيني أن يقيم علاقات مع مراكز البحث والضغط والتأثير في الولايات المتحدة والكنائس الصديقة، وقوى التضامن والمقاطعة وسحب الاستثمارات والأقليات من السود واللاتينيين والآسيويين والنساء والشباب والأكاديميين والمثقفين والفنانين وغيرهم لطرح قضية فلسطين في إطار رؤية أوسع للعدالة والحرية والمساواة في العالم أجمع، والضغط والتأثير على الإدارة والكونغرس من جهة أخرى، ويشمل المستوى الشعبي العمل مع أعضاء الحزب الديمقراطي الذين بات ٥٣٪ منهم يرون أن حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات لإسرائيل هي حملة شرعية، فيما ٤٤٪ من مؤيدي الحزب الديمقراطي يدعمون تلك الحملة، كما أشار استطلاع في أواخر العام ٢٠١٩. [١٧]

يمكن للوبي الفلسطيني أن يتعلم من تجربة الإيباك وذلك بعمل ملفات لكل أعضاء الكونغرس ورسم سياسات تأثير على كل فرد منهم، والتعاون بهذا الخصوص مع الأعضاء الأصدقاء في الكونغرس مثل رشيدة طليب وإلهان عمر في الكونغرس الحالي، كما يمكن أن يؤثر في قواعد الحزب الجمهوري ومرشحيه للانتخابات والعمل مع مرشحي الحزب الديمقراطي لتصبح مواقفهم أكثر اتساقاً مع قواعد الحزب الأكثر يسارية تجاه قضية

فلسطين، ويكون ذلك عبر سياسة تواصل وتأثير مستدامة تشمل أيضاً التصدي للآراء الأفنجليكانية المساندة لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وتهميش تأثيرها داخل المجتمع الأميركي.

لتحقيق ذلك يحتاج اللوبي الفلسطيني لتوحيد الجهود الفلسطينية الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الجهود الشعبية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في أوساط الجالية الفلسطينية في أميركا، وكذلك معالجة الانقسامات بين صفوف الجالية، وتوحيدها معاً حول رؤية متفق عليها في ما يخص الاستيطان الاستعماري في فلسطين وسبل التحرر منه.

بهذه الطرق يمكن خلق سياسة تأثير تبرز بعض نتائجها في انتخابات ٢٠٢٠ ولكن بشكل أكثر وضوحاً في انتخابات ٢٠٢٤.

الهوامش

1) Council on Foreign Relations(CFR) . “Candidates Answers to CFR Questions, 2019. www.cfr.org
Brookings Institute. “Policy 2020”. www.brookings.edu
2) Clinton Parameters 2000. www.bicom.org.uk
3) “Letter from President Bush to Prime Minister Sharon” 14/4/2004. www.georgewbush-whitehouse.archives.gov
4) “Peace to Prosperity”. 2019. www.whitehouse.gov
“Full Text of Pompeo’s Statement on Settlements” 19/11/2019 www.timesofisrael.com
5) See for instance: Sherman, Martin” Into to Fray: Jordan is Palestine Conference, why I agreed to participate?”. 16/10/2017. www.jewishpress.com
6) Carolina Landsman. “How Israeli Right-Wing Thinkers Envision the Annexation of the West Bank?” 18/8/2018. www.haaretz.com

٧) حبش، لورد. ” الفلسطينيون والولايات المتحدة: بانتظار غودو».
مجلة سياسات فلسطينية، عدد ٢٢، ٢٠١٢، ص. ١٥٧- ١٦٧.

٨) عوض، سمير. « تحالف الأقليات، ومنافذ يمكن الدخول منها».
مجلة سياسات، عدد ٢٢، ٢٠١٢. ص. ١٣٨- ١٤٨

9) Ravid, Barak. “Point of Departure?” Haaretz Special Magazine for the Israel Conference on Peace. July, 2014.
10) Joe Biden to CFR. Ibid. 1/8/2019

١١) وكالة معا. تصريحات لجو بايدن. ١/٦/ ٢٠٢٠
12) Biden, CFR. Ibid. 1/8/2019.
13) Elizabeth Warren to CFR. Ibid. 16/9/ 2019.
14) Bernie Sanders to CFR. Ibid . 30/7/ 2019.
15) Sanders, Bernie. “How to fight Anti-Semitism?”. 11/11/ 2019. www.jewishcurrents.org
16) The Jerusalem Post. “What would a Bernie Sanders Presidency mean to Israel?” 11/8/2019.
17) Saltzberg, Emma. “Poll: Democrats are divided on BDS”. 22/11/ 2019. www.jewishcurrents.org

المحكمة الجنائية الدولية: الواقع والتحديات

بقلم: الدكتور عبد الله موسى أبو عيد*

تمهيد:

أنشئت المحكمة الدولية الجنائية على أثر عقد اتفاقية دولية هي اتفاقية روما في العام ١٩٩٨ التي وضعت أسسها لجنة دولية من خبراء القانون الدولي برئاسة الدكتور المصري الأصل محمود شريف بسيوني أستاذ القانون الدولي وحقوق الإنسان في جامعة دي بول (De Paul) في شيكاغو.

اتفاقية روما المذكورة أصبحت النظام الأساسي للمحكمة الجنائية التي دخلت حيز النفاذ في ٢٠٠٣/٧/١ بعد انضمام (٦٠) دولة إليها.

اشتمل النظام الأساسي للمحكمة على (١٢٨) مادة نصت على أهداف المحكمة ومبادئها وتركيبتها وكيفية تسيير عملها والشروط الواجب توفرها فيمن يقدم شكوى إليها والكثير من النصوص الإدارية والقانونية وشروط قبول الشكوى، كما نصت على أن صلاحيتها تقتصر على النظر والبت في الشكاوى (الدعاوى) التي تكون أحداثها قد حدثت بعد ٢٠٠٣/٧/١، أي تاريخ دخول النظام الأساسي للمحكمة حيز النفاذ.

تعتبر المحكمة أول محكمة جنائية دولية ذات صلاحيات للنظر في أخطر الجرائم الدولية على السلم والأمن الدوليين وعلى حقوق الإنسان في كل مكان. ويجدر في هذا الصدد ذكر أنه سبق أن أنشئت محاكم جنائية عدة خاصة قبل

*أستاذ القانون السابق في جامعات فلسطينية عدة والخبير في القانون الدولي الإنساني.

إنشاء المحكمة الدولية، إلا أنها لم تتسم بالطابع الدولي كونها أنشئت بهدف النظر في الجرائم المرتكبة في إقليم أو دولة محددين أو للنظر في جريمة محددة، وأهم هذه المحاكم محكمة يوغسلافيا سابقاً التي أنشأها مجلس الأمن في العام ١٩٩٤ ومحكمة رواندا التي أنشأها مجلس الأمن في العام ١٩٩٥ للنظر في الجرائم الخطيرة التي حدثت في البلدين.[١]

أولاً: أهم مبادئ المحكمة

نص النظام الأساسي للمحكمة على المبادئ الآتية:

١. اختصاص المحكمة يعتبر تكميلياً (Complementary) لاختصاص القضاء الوطني في الدول الأعضاء، مع النص على بعض الاستثناءات وأهمها كون الدولة ذات العلاقة إما غير قادرة أو غير راغبة في إجراء محاكمة للمتهم أو المتهمين.[٢]

٢. المحكمة تنظر فقط في أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي.[٣]

٣. المحكمة تنظر فقط في القضايا المرفوعة ضد الأشخاص الطبيعيين.[٤]

وهذا يعني أن النظام الأساسي للمحكمة لا يتيح المجال لإقامة دعاوى ضد الدول أو المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية.

٤. لا يسأل أي متهم جنائياً عن أي سلوك سابق لبدء نفاذ النظام الأساسي.[٥]

٥. عدم محاكمة المتهم مرتين، إلا في حالات استثنائية نص عليها النظام الأساسي.[٦]

٦. الجرائم المشمولة باختصاص المحكمة لا تتقادم وكذلك ليست هناك حصانة لأي مسؤول مهما علا مقامه.[٧]

٧. وجوب حضور المتهم في المحاكمة.[٨]

ثانياً: الجرائم التي تختص المحكمة بنظرها:

نص النظام الأساسي على أن المحكمة تختص بالنظر في أشد الجرائم خطورة وهي:

١. جريمة الإبادة الجماعية.

٢. الجرائم ضد الإنسانية.

٣. جرائم الحرب.

٤. جريمة العدوان.[٩]

وقد شرح النظام الأساسي الجرائم الثلاث الأولى حيث خصص لكل منها مادة خاصة

(١) انظر في ذلك، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، القاهرة، ٢٠٠٢، صفحة ٥ -٧.

(٢) نصت عليها المادة رقم (١٧) من النظام الأساسي.

(٣) المرجع نفسه، وقد نصت على ذلك ديباجة النظام الأساسي والمادة الأولى فيه.

ويلاحظ هنا غموض هذه الفقرة ومطاطيتها، والدليل على ذلك أن المحكمة رفضت النظر في القضية التي أقامتها تركيا ضد إسرائيل والمتعلقة بقتل جنود الجيش الإسرائيلي ٩ مواطنين أتراك عام ٢٠٠٩ على متن السفينة مرمرة بحجة أنها ليست من أشد الجرائم خطورة.

(٤) وفق نص المادة الأولى والمادة (٢٥) من النظام الأساسي.

(٥) أي بعد تاريخ ٢٠٠٣/٧/١

(٦) نص المادة (٢٠) من النظام الأساسي.

(٧) نص المادة (٢٧) من النظام الأساسي.

(٨) المادة ٦٣ (١).

(٩) وفق نص المادة (٥) من النظام.

نصت على أنواع كل من هذه الجرائم وبعض التفاصيل عنها، إلا أن النظام ترك جريمة العدوان دون أن يخصص لها مادة لشرحها ويبدو أن ذلك ناشئ من أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - أي أعضاء الجماعة الدولية- ما زالوا غير متفقين على تعريف قانوني ملزم لجريمة العدوان، إذ إن التعريف الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٤ ليس ملزماً للدول كونه لا يعتبر مصدراً من مصادر القانون الدولي العام الملزمة للدول الأعضاء.

ثالثاً: أجهزة المحكمة[١٠]

تتكون المحكمة من الأجهزة الآتية:

١. هيئة الرئاسة.

٢. شعبة الاستئناف والشعبة الابتدائية وشعبة ما قبل المحاكمة.

٣. مكتب المدعي العام.

٤. قلم كتاب المحكمة.

رابعاً: الجهات التي لها الحق بالتقدم بالدعوى:

نص النظام الأساسي على أن أربع جهات لها الحق في تقديم الدعوى إلى المحكمة وهي:

١. الدولة التي وقعت على إقليمها الأفعال المكونة للجريمة، أو التي يكون المتهم أحد مواطنيها، إذا كانت تلك الدولة طرفاً في النظام الأساسي.[١١]

٢. أي دولة أخرى غير طرف في النظام الأساسي شريطة أن تقبل بممارسة المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث وأن تتعاون هذه الدولة مع المحكمة دون تأخير أو استثناء.[١٢]

٣. مجلس الأمن: وذلك استناداً لصلاحيته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[١٣]

ويبدو أن هذا الحق أعطى لمجلس الأمن بناء على إلحاح الولايات المتحدة الأميركية التي انضمت إلى اللجنة الدولية التي صاغت معاهدة روما سنة ١٩٩٨، إلا أنها لم تنضم إلى النظام الأساسي وانسحبت من الموضوع كلياً.

٤. الادعاء العام: أتاحت المادة (١٣- ج) من النظام الأساسي للمدعي العام حق طلب محاكمة شخص أو أكثر بناء على معلومات

(١٠) نصت على هذا التقسيم المادة (٣٤) من النظام الأساسي، ويفهم من هذا التقسيم أن هناك دائرة ما قبل المحاكمة، التي تنظر بشكل أولي في مقبولية الدعوى، وكذلك الدائرة الابتدائية، وهي محكمة الدرجة الأولى ثم دائرة الاستئناف، أي محكمة الاستئناف.

(١١) وفقاً لنص المادة (١٢) الفقرتين ١، ٢.

(١٢) بموجب الفقرة الثالثة من المادة (١٢)، وهي حالة استثنائية من الأساس الذي قامت عليه المحكمة، والأمر الغريب أن هكذا دولة تمتاز عن الدول الأعضاء، إذ تستطيع التقدم بالشكوى التي حدثت أحداثها منذ بدء سريان مفعول النظام الأساسي، أي ابتداء من ٢٠٠٣/٧/١ بينما لا تستطيع الدولة العضو في النظام الأساسي أن تتقدم بالدعاوى إلا تلك التي حدثت بعد سريان مفعول النظام الأساسي في حقها، (أي بعد ستين يوماً من صيرورة الدولة رسمياً طرفاً في النظام).

(١٣) بموجب نص المادة ١٣ (ب).

قدمت له، وبعد التحقق من صحتها ومن خطورة ما تحتوي عليه من جرائم فإن له الحق في التقدم إلى (شعبة ما قبل المحاكمة) لكي يحصل على الضوء بالسير في التحقيق مع المتهم.

وفي هذا الصدد، يقول بعض الفقهاء وشراح القانون الدولي إن الأصل أن المدعي العام يجب أن يكون محايداً وليس أحد الأطراف التي تتقدم بشكوى، إلا أنهم يجدون مبرراً قانونياً لهذا الأمر بقولهم إنه إنما يمثل في هذه الحالة (الجماعة الدولية) حيث إن أعضاء هذه الجماعة كافة ملزمون، بموجب معاهدة جنيف الرابعة، باتخاذ الإجراءات كافة لتنفيذ نصوص تلك المعاهدة وبخاصة المادة الأولى والمادة (١٤٦) اللتين تلزمان الدول الأعضاء باحترام التزاماتها في المعاهدة وبضمان احترام غيرها من الدول الأعضاء لالتزاماتها الواردة في هذه المعاهدة.[١٤]

خامساً: دعوى دولة فلسطين ضد بعض المسؤولين الإسرائيليين:

تقدمت دولة فلسطين بلائحة دعوى إلى المحكمة في أواخر العام ٢٠١٤ استناداً إلى نص الفقرة (٣) من المادة (١٢) من النظام الأساسي، وذلك بصفتها دولة ليست طرفاً في المحكمة وقبلت دعواها وكانت الدعوى تركز بشكل خاص على الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في صيف العام ٢٠١٤ ضد قطاع غزة وغيرها من الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في أنحاء فلسطين كافة.

قبلت المحكمة الدعوى، وفي هذه الحالة فإنه من صلاحية المحكمة النظر في أي جرائم ارتكبت الأعمال المكونة لها بعد ٢٠٠٣/٧/١،[١٥] وهذا يعني أن للمحكمة صلاحية النظر في جرائم ارتكبت بعد تاريخ بدء صلاحية المحكمة في ٢٠٠٣/٧/١، ومن الممكن أن يشمل ذلك بشكل خاص الجرائم كافة التي ارتكبتها إسرائيل ضد قطاع غزة سنوات ٢٠٠٨ -٢٠٠٩ و٢٠١٢ و٢٠١٤ وغيرها من الجرائم المرتكبة بعد تاريخ ٢٠٠٣/٧/١.

ويبدو أن بعض المستشارين القانونيين أشاروا على المسؤولين الذين تقدموا بالدعوى، بأن تقوم دولة فلسطين بالتقدم لطلب العضوية في المحكمة، وهذا ما حصل في أواخر العام ٢٠١٤ أو أوائل العام ٢٠١٥، وكان من شأن هذا الطلب الجديد حرمان فلسطين من التقدم بطلب للنظر في الجرائم المرتكبة كافة قبل سريان مفعول النظام الأساسي بحق فلسطين وهو تاريخ ٢٠١٥/٦/١، كما أشرنا

(١٤) انظر في ذلك: جيوزيبي نيزي، الالتزام بالتعاون مع محكمة الجنايات الدولية والدول غير الأطراف في النظام الأساسي في كتاب: المحكمة الجنائية الدولية: تحدي الحصانة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دمشق، ٢٠٠٢، صفحة ١٣٠ -١٣١.

(١٥) وذلك وفقاً لاتفاق خاص مع المحكمة حسبما نصت عليه المادة (٤) من النظام الأساسي و٢٠٠٣/٧/١ هو تاريخ بدء سريان صلاحية المحكمة.

إليه سابقاً[١٦] ويبدو لي أن ذلك كان خطأ قانونياً.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث قام في اجتماع دعا إليه في وزارة الخارجية في رام الله، بتحذير المسؤولين بأن التقدم بدعوى بعد صيرورة فلسطين عضواً في النظام الأساسي، من شأنه التأثير على أي طلب سابق كانت فلسطين قد تقدمت به بصفتها غير عضو في المحكمة، إذ إن الطلب الجديد من شأنه أن يوجد مركزاً قانونياً جديداً لدولة فلسطين بعد صيرورتها عضواً كامل العضوية في المحكمة، وهذا الوضع الجديد من شأنه أن يقضي على الوضع السابق الذي تقدمت فيه فلسطين وهي ليست دولة عضواً في المحكمة، وينشأ عن ذلك تغير مهم في تاريخ الجرائم التي يمكن للمحكمة أن تنظر فيها.[١٧]

ينشأ عن ذلك كله أن المحكمة سوف تنظر فقط في الجرائم التي ارتكبت الأفعال المكونة لها بعد ٢٠١٥/٦/١ واستناداً للشروط المكونة للنظام الأساسي، والمتعلقة بشكل خاص بنوع الجرائم وتواريخ ارتكابها والبينات والإثباتات المقدمة لإثباتها وغير ذلك من اشتراطات النظام الأساسي.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث لم يطلع رسمياً على الجرائم المشمولة بالدعوى المقدمة من دولة فلسطين إلا أنه يفترض أن هناك جرائم مستمرة، أي حدثت قبل تاريخ ٢٠١٥/٦/١ وما زالت مستمرة في الحدوث وذلك يشمل، بشكل خاص، الجرائم المحتملة الآتية:

١. الاستيطان.
٢. الهدم المكثف للبيوت والأعيان المدنية والثقافية والدينية.
٣. تعذيب المتهمين وسجناء الرأي والأسرى.[١٨]
٤. انتهاكات إسرائيل المستمرة للعديد من حقوق المدنيين الخاضعين لسلطة الاحتلال كالإذلال اليومي لهم وقتل الأطفال والاعتداء عليهم علناً في الشوارع والأماكن العامة.

سادساً: البيان الصادر عن المدعية العامة للمحكمة بقبول الدعوى الفلسطينية:

بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٠ أصدرت المدعية العامة للمحكمة السيدة فاتو بنسودا (F. Ben-souda) بياناً أوضحت فيه الأمور الآتية:

١. أنها تحققت، بعد الفحوص المستقلة والتقدير الموضوعي للمعلومات الموثقة كافة والفحص الأولي للوضع في فلسطين، تعلن بأن المتطلبات القانونية كافة بموجب ميثاق روما ذات العلاقة بفتح تحقيق، قد تحققت.

(١٦) انظر هامش رقم (٥) أعلاه.

(١٧) أي أن الوضع الجديد يعني أن المحكمة لن تنظر إلا في الجرائم المرتكبة بعد سريان مفعول النظام الأساسي بالنسبة لدولة فلسطين كعضو جديد في ذلك النظام، أي بعد ٢٠١٥/٦/١، كما ذكر أعلاه.

(١٨) من المعلوم أن إجراءات إثبات التعذيب تعتبر أمراً صعباً وبالتالي من المستحسن تأجيل ذلك، إذ يفترض التقدم في البداية بالجرائم الظاهرة التي يمكن إثبات حدوثها بسهولة.

٢. أنها مقتنعة بوجود أسس معقولة لمواصلة التحقيق في ما يتعلق بالأوضاع في فلسطين وفقاً لنص المادة ٥٣ (١) من النظام الأساسي.
٣. وأنها مقتنعة بأن جرائم حرب ارتكبت وما زالت ترتكب في الضفة الغربية، وذلك يشمل القدس الشرقية وقطاع غزة.
٤. أن هناك مقبولية للقضايا المتوقعة الناشئة عن الحالة هناك.
٥. كما أنه لا توجد أسباب أساسية للاعتقاد بأن التحقيق سوف لن يخدم مصلحة العدالة.
٦. وأعلنت أيضاً أنه بسبب الوضع الخاص والوضع القانوني الذي يتسم بخلاف قانوني كبير، وبعض الوقائع ذات العلاقة، وبخاصة ما يتعلق بالنطاق الإقليمي الذي يجب أن يشمله التحقيق، فإنها وجدت أنه من الضروري، بموجب المادة ١٩ (٣) من النظام الأساسي إيجاد حل لهذه المسألة.

لذلك طلبت من دائرة ما قبل المحاكمة إصدار قرار تحدد بموجبه نطاق الولاية الإقليمية للمحكمة وفقاً لنص المادة ١٢(٢أ) من ميثاق روما.[١٩]

بناءً على هذا البيان، أصدرت المحكمة الجنائية (شعبة ما قبل المحاكمة) موافقتها على النظر في طلب المدعية العامة في مسألة الولاية الإقليمية، وقبلت النظر في الملف المتعلق بفتح تحقيق في الأراضي الفلسطينية.[٢٠]

(١٩) وفقاً لترجمة الباحث للبيان عن اللغة الإنجليزية.
(٢٠) انظر جريدة فلسطين، عدد ٢٠٢٠/١/٣٠، الصفحة الأولى.

تجدر الإشارة هنا إلى أن ردة فعل الصحافة والإعلام الإسرائيليين كانت معادية للمدعية العامة بن سودا، حيث اتهمتها بعض تلك الوسائل بأنها كانت متهمة بالفساد في دولتها حينما كانت تشغل منصب وزيرة العدل في غامبيا.[٢١]

ومن أهم ردود الفعل الإسرائيلية تصريحات بعض المسؤولين القانونيين القائلة إن المحكمة ليست لها صلاحية النظر في الأحداث التي تتم في الأراضي المحتلة، وأن فلسطين ليست دولة وبالتالي ليس لها حق تقديم الشكوى، وأن الجنود الإسرائيليين إنما يقومون بالدفاع عن بلادهم ومواطنيهم وغير ذلك من الادعاءات.[٢٢]

تجدر الإشارة إلى أنه من ضمن ردود الفعل الإسرائيلية على بيان المدعية العامة أن وزارة القضاء الإسرائيلية بالتنسيق مع المستشار القضائي (ماندلبليت) قررت توسيع اختصاص المحكمة العليا لإلغاء أي قرارات للمدعي العام العسكري الإسرائيلي بهدف تسهيل عملية التعامل مع دعاوى قضائية محتملة أمام المحكمة الجنائية الدولية.[٢٣]

وهذا يعني أن المسؤولين القانونيين قد يدخلون تعديلات على اختصاصات المحكمة العليا في إسرائيل من أجل إصدار أحكام -وإن

(٢١) انظر جريدة القدس، عدد ٢٠٢٠/١٢/٣٠، الصفحة الثانية.
(٢٢) انظر ما ورد في جريدة هآرتس في عددها الصادر في ٢٠٢٠/١/٧.
(٢٣) المرجع نفسه.

تكن شكلية- ضد المتهمين الإسرائيليين في قضايا اعتداءات على أشخاص فلسطينيين أو على قطاع غزة وغير ذلك من الأفعال التي قد تشكل مادة للنظر فيها من المحكمة الجنائية الدولية، بحيث تبدو إسرائيل وكأنها تحاكم المتهمين وبالتالي فلا داعي لكي يحاكموا مرة أخرى من المحكمة الجنائية الدولية. وهذا مؤشر على ما يمكن أن تتخذه إسرائيل من إجراءات بهدف إفشال المساعي لصدور قرارات إدانة ضد المسؤولين الإسرائيليين عن طريق إيجاد وسائل للتحايل على القانون الدولي وعلى نصوص النظام الأساسي للمحكمة.

سابعاً: العقبات والمعيقات المتوقعة

لا شك في أن الدعوى الفلسطينية من المحتمل أن تواجه بعض العقبات والمعيقات، بعضها ناشئ عن النصوص القانونية، وخاصة تلك التي تحمل أكثر من احتمال، والبعض الآخر من الممكن أن تقوم إسرائيل بالتحايل عن طريقه على نصوص النظام الأساسي وقواعد القانون الدولي بشكل عام.

أولاً: نصوص النظام الأساسي والمعيقات القانونية

وذلك يمكن أن شمل الأمور الآتية:

١. نص المادة الأولى من النظام الأساسي باعتبار اختصاص المحكمة يعتبر اختصاصاً تكميلياً لاختصاص القضاء الوطني، مما قد يؤدي إلى تمسك إسرائيل أو من يدافع عنها،[٢٤] بأن لها الاختصاص الأساسي في محاكمة أي متهم إسرائيلي، وقد تحاكم بعض هؤلاء المتهمين بصورة شكلية مدعية بأن لديها قضاءً ممتازاً ومستقلاً!! وفي هذه الحالة يتوجب على الجهة التي تمثل دولة فلسطين سرد عشرات حالات امتناع المحاكم الإسرائيلية عن فتح التحقيق، أو إغلاق الملف أو إصدار حكم مخفف لا يتناسب مع الجريمة والأمثلة كثيرة على أحكام كهذه وعلى تسييس القضاء الإسرائيلي.[٢٥]

ويجدر بنا القول إن عدداً من الدول قدمت طلبات، بصفتها صديق المحكمة (Amicus Curiae)، زاعمةً، من جملة ما ورد في مذكراتها المقدمة للمحكمة، أن فلسطين ليست دولة، وأن إسرائيل لها الحق في محاكمة مواطنيها، والأنكى أن المحاكمة الدولية المذكورة قد تؤثر على سير مفاوضات الحل السلمي بين الطرفين (كذا)!!! وأهم

(٢٤) أعلنت الصحف أن إسرائيل سوف تقاطع المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنها أوكلت إلى نقابة المحامين الإسرائيليين كي تتقدم بطلب إلى المحكمة، بصفتها (صديق للمحكمة) بدفاع قانوني وقد طلبت النقابة من رئيسها تشكيل طاقم عمل لكتابة رأي قانوني يتعلق بذلك، وفي هذه الحالة فإن النقابة لا تمثل الدولة العبرية. انظر جريدة القدس، عدد ٢٠٢٠/٢/١٢، صفحة (٨).

(٢٥) من أبرز الأمثلة: عدم محاكمة الذين قتلوا الطفل (أبو خضير)، وكذلك الحكم بعقوبة (١٨) يوماً فقط على الجندي الذي قذف أفعى إلى داخل سيارة بها مدنيون فلسطينيون (وذلك يعتبر شروعاً في قتل، عقوبته في معظم القوانين لا تقل عن ٥ سنوات)، بالإضافة إلى عشرات الأمثلة الأخرى المشابهة.

الدول المذكورة هي: ألمانيا، تشيكيا، المجر، النمسا، أستراليا، البرازيل.

٢. رفض تسليم أي متهم إسرائيلي: وهو أمر متوقع جداً خاصة أنه من المتوقع مقاطعة إسرائيل للمحكمة، كما ذكر أعلاه في الملاحظة رقم (٢٤) وبذلك لن تتم المحاكمة، إذ إن المادة (٦٣) واضحة في نصها وهو «يجب أن يكون المتهم حاضراً أثناء المحاكمة» وهذا النص الجازم (يجب) من شأنه أن يؤجل المحاكمة دون شروط أو وقت محدد. وبذلك تستطيع إسرائيل الالتفاف على محاكمة أي من المتهمين الإسرائيليين».

٣. ذكرنا سابقاً أن مجلس الأمن له الحق في إصدار قرار بتأجيل الدعوى الجنائية لمدة ١٢ شهراً وتمديد التأجيل مرة ثانية للمدة نفسها، وذلك استناداً لصلاحياته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – وهذا يعطي إسرائيل فرصة لتأجيل المحاكمة والتلاعب بقانون المحكمة.

٤. الادعاء بأن إسرائيل وجنودها ومسؤوليها السياسيين كانوا في حالة دفاع عن النفس، وهذه حجة ضعيفة إلا أنها غير مستبعدة، فالدفاع عن النفس في القانون الدولي له محددات وأسس لا تتوفر في جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الخطيرة، وبخاصة ضد المدنيين والأطفال والمنازل، إذ إن الدفاع عن النفس له شروطه الواردة في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة ولا يتوفر في هذه الحالة أي من تلك الشروط.[٢٦]

٥. من المحتمل الادعاء بأن المتهم مريض مرضاً عقلياً أو كان في حالة سكر، وذلك استغلالاً لنصوص واردة في النظام الأساسي.[٢٧]

٦. احتمال آخر هو الادعاء بأن المتهم كبير السن وأن المقاضاة ضده لا تخدم العدالة.[٢٨]

٧. ادعاء إسرائيل أن فلسطين لا تعتبر دولة وفقاً لمعايير القانون الدولي ذات العلاقة، وبالتالي فلا يحق لها أن تصبح طرفاً في المحكمة لكي تقاضي إسرائيل.

يمكننا الرد على هذا الادعاء بما يأتي:

١) الجمعية العامة، اعتبرت أن فلسطين (دولة مراقب فيها)، بأغلبية كبيرة تصل إلى ٩٢٪، إذ صوت لصالح هذا القرار، رقم (٢٣٣٤) الصادر في ٢٠١٢/١١/٢٩ (١٣٨) دولة بينما صوتت ضده تسع دول[٢٩] بينها دولٌ صغيرة جداً تونغا (Tonga) وتوفالو (Tova-

(٢٦) المادة (٥١) في ميثاق الأمم المتحدة تشترط أن يكون الدفاع عن النفس (ردعاً لاعتداء مسلح) وأن يكون الدفاع متناسباً مع الفعل وأن يبلغ مجلس الأمن بذلك كي يقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف العدوان المفترض وهذه الشروط لا تتوفر في حالة اعتداءات إسرائيل على الأطفال والمدنيين والبيوت والأعيان الدينية والثقافية وغيرها. وإسرائيل تستغل في هكذا حجة نص المادة (٣١) ج من النظام الأساسي التي تعدد أسباب امتناع المسؤولية الجنائية.

(٢٧) وذلك بموجب نص المادة ٣١ (أ، ب) من النظام الأساسي.

(٢٨) وذلك بمقتضى نص المادة (٥٣) ج من النظام الأساسي.

(٢٩) تنص المادة (١٨) من ميثاق الأمم المتحدة على أنه عند التصويت على أمور مهمة يجب حصول هذا التصويت على ثلثي الدول الحاضرة والمصوتة فعلاً بنعم أو لا هي التي تحسب أصواتها فقط.

lu) وغيرها. والادعـاء أن فلسطين ليست دولة محتلة هو تناقضٌ صارخ مع الكثير من قواعد القانون الدولي الإنساني والعام وحقوق الإنسان وكذلك مع المنطق السليم وإرادة ٩٢٪ من دول العالم.

٢) فلسطين هي الآن عضوٌ في عشرات المنظمات الدولية والمعاهدات الدولية. وفي هذا الصدد نود الإشارة إلى المادة (٨١) من الاتفاقية الدولية للمعاهدات لعام ١٩٦٩ التي تسمح للدولة التي هي عضو في المنظمات المتخصصة أو في محكمة العدل الدولية بالانضمام إلى تلك المعاهدة وفلسطين أصبحت عضواً في اليونسكو وكذلك في محكمة العدل الدولية واعتبار أنها ليست دولة إنما يعتبر احتقاراً لهذا النص وللعديد من المنظمات والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها.

٣) فلسطين تقيم علاقات دبلوماسية مع أكثر من (١١٥) دولة ومنها بعض القوى العظمى.

٤) تجدر الإشارة إلى أن الصين كانت تعتبر دولة مهمة منذ إعلان استقلالها في ١٩٤٩/١٠/١، في الوقت نفسه الذي لم تكن عضواً في الأمم المتحدة إلى تاريخ ١٩٧٢. ومن السخف اعتبارها خلال تلك المدة أنها لم تكن دولة.

٥) هذا الادعاء مخالف للمنطق السليم وعدد من قواعد القانون الدولي خاصةً أن أكثر من أربعين دولة هي أعضاء في منظمة الأمم المتحدة وتعتبر دولاً مستقلة ذات سيادة بينما يبلغ عدد سكان معظمها أقل من عدد سكان مدينة غزة وتبلغ مساحة بعضها أقل من نصف مساحة الضفة الغربية، مثل تونغا وتوفالو وجزر العذراء وغيرها.

لذلك فإن الطعن بأن فلسطين لا تعتبر دولة، علماً أن عدد الفلسطينيين المقيمين في فلسطين التاريخية يزيد على ستة ملايين ونصف، بينما يوجد في المهجر، بسبب تهجيرهم القسري، ملايين آخـرون. لذلك فإن الطعن الصادر من بعض الدول الكبيرة كألمانيا والبرازيل وأستراليا، إنما يعتبر إهانة لهذه الدول نفسها خاصةً أن هذه الدول تخضع في طلبها المقدم إلى المحكمة لضغوطٍ أميركية وإسرائيلية ومن اللوبيات الصهيونية، كل ذلك إنما يتسبب بإهانة تلك الدول والمس بكرامتها، إذ إنها تقف إلى جانب تلك الدول الصغيرة المشار إليها أعلاه.

ثانياً: المعيقات السياسية:

١. لعل أهم المعيقات السياسية ممارسة أميركا وإسرائيل واللوبيات الداعمة لإسرائيل، في دول كبرى، ضغوطاً سياسية على المحكمة والادعاء العام وقضاة المحكمة. وهذه الأمور متوقعة من كل من أميركا وإسرائيل، إذ إن الكثير من ممارسات هاتين الدولتين تشير إلى ذلك، وخير أمثلة على ذلك تهديد جون بولتين، مستشار الأمن القومي الأميركي

السابق، لقضاة المحكمة بمعاقبتهم ومنعهم من دخول الولايات المتحدة، وكذلك تصرفات الرئيس الأميركي الخشنة مع دول عدوة وصديقة، تشير إلى إمكانية استخدام التهديد المباشر أو المبطن ضد المحكمة وقضاتها ومن الدلائل على ذلك أن الصحافة ووسائل الإعلام الإسرائيلية شنت حملة وهجوماً عدوانياً ضد المدعية العامة بنسودا مباشرة بعد بيانها الصادر في كانون الأول (٢٠١٩) متهمين إياها بالفساد والرشوة وغير ذلك من التهم.

٢. انتهاز ضعف ميزانية المحكمة لمحاولة منع بعض الدول الغربية من دفع حصتها من ميزانية المحكمة، أي استخدام الضغوط المالية، خاصة أن رئيس المحكمة الأول البرفسور فيليب كيرتش كان، في مقابلة مع مجلة الصليب الأحمر الدولي، قد صرح بأن ميزانية المحكمة متواضعة، الأمر الذي يجعلها لا تقبل سوى الجرائم الأشد خطورة على الأمن والسلم الدوليين وعلى العدالة الدولية.[٣٠]

ثامناً: الفوائد المرجوة من اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية:

قد يتساءل البعض، ما دام الأمر بهذا التعقيد، إذن ما الفائدة من الانضمام إلى عضوية المحكمة، وكذلك ما الذي تجنيه دولة فلسطين وشعبها من فوائد تترتب على محاكمة المسؤولين الإسرائيليين؟

الجواب على ذلك هو: أنه لا مناص لنا من استخدام الوسائل كافة التي يتيحها لنا القانون الدولي وسواء أكانت هذه الوسائل دبلوماسية أم سياسية أم قانونية، فإننا سوف نجد أنفسنا معزولين مثل (أهل الكهف)، إذ استمرينا في نقد هذه الوسائل وفي القول: (لا ينفع إلا المدفع!!) من المجدي إيضاح أنه حتى المدفع، لا يعمل من تلقاء ذاته بل هو وسيلة يستخدمها من يحتاجها وإنما بعقلانية وحينما يكون ذلك ممكناً، ولا بد أن يكون ذلك مصحوباً بالوسائل الأخرى كافة السياسية والدبلوماسية ما دامت تجلب لنا أي نفع مهما كان محدوداً.

والباحث يعتقد أنه حتى ولو لم يعتقل أي متهم إسرائيلي فإن هناك فوائد تترتب على إقامة الدعوى وأهمها:

١. فوائد إعلامية: لا بد أن ينشأ عن إقامته دعوى انتشار الخبر في معظم وسائل الإعلام الدولية، وبالتالي إطلاع العالم على ما تقوم به السلطات الإسرائيلية من أعمال بشعة تتنافى مع ما تدعيه من عدالة وديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان.

٢. في حالة صدور أحكام ضد بعض المسؤولين الإسرائيليين فإن قائمة بأسمائهم يجب أن توزع على الدول الأعضاء في النظام الأساسي

(30)See: International Review of the Red Cross Interview with Philippe Kirsch, first president of the International Criminal Court, vol.88, No860, March 2006, PP. 9-17.

للمحكمة وعلى منظمة الأمم المتحدة، وهي ملزمة بموجب نصوص النظام الأساسي والاتفاقية الموقعة بين المحكمة والمنظمة الدولية، بأن تتعاون مع المحكمة في أمور عديدة،[٣١] أي أنها ملزمة في حالة زيارة أي من المتهمين إياها، أو مروره في أحد مطاراتها، أن تلقي القبض عليه وتسلمه للمحكمة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تخوف المتهمين من زيارة أي من الدول الأعضاء وعددها ١٢٤ دولة.

٣. أي أحكام رادعة تصدر ضد المتهمين أو بعضهم من شأنها أن تثير القلق والخوف لدى العديد من المسؤولين الإسرائيليين، وبالتالي قد تكون رادعاً لمنع تكرار ارتكاب الجرائم الخطيرة، أو اتخاذ الإجـراءات المشددة لتغطية الجرائم. وذلك من شأنه جعل ارتكاب الجرائم كما تحدث حالياً، أكثر صعوبة وأشد خطورة على دولة إسرائيل.

تاسعاً: وختاماً، يجب الإيضاح أن اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية وحده لن يكون مجدياً بشكل فعال بل يجب أن يترافق مع أشكال النضال كافة التي يسمح بها القانون الدولي، وذلك بدعم واسع لأعمال المقاطعة الدولية (BDS) وتفعيل مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وبشكل خاص منتجات المستوطنات، كذلك اتخاذ الإجـراءات كافة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، ومن ضمن ذلك تشجيع المنتوجات الوطنية وإيجاد حلول اقتصادية وسياسية لإعالة العمال والمزارعين بدلاً من اعتمادهم على العمل في المستوطنات.

هذه الإجراءات كافة يجب أن تكون متكاملة ومنظمة بحيث يلمس المواطنون فعاليتها على المدى المقبول، ولعل الأمر الأكثر أهمية هو توفر الإرادة في تفعيل هذه الإجراءات والاستمرار فيها مع دعم الجماهير مادياً ومعنوياً وكل ذلك يجب أن يتم ضمن خطة منظمة ومتناسقة كي يكون لها الأثر الأكبر.

(٣١) وذلك وفقاً لنص المواد ٨٦، ٨٧، ٨٨ حيث تلزم هذه النصوص الدول الأعضاء التعاون في ضبط أي متهم وتسليمه للمحكمة، إذ نصت المادة ٨٦ على ... بتعاون الدول الأطراف، وفقاً لأحكام النظام الأساسي تعاوناً تاماً مع المحكمة فيما تجريه، في إطار اختصاص المحكمة، من تحقيقات في الجرائم والمقاضاة وتحليلها.

التدريب المهني ضمن سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة «وزارة الاقتصاد الوطني- دراسة حالة»

إكرام عمر*

المقدمة

أظهر التقرير السنوي لنتائج مسح القوى العاملة (٢٠١٨) الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة بلغت ٢٠,٧٪، فيما أشارت نتائج التقرير إلى أن معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة بلغ ٥١٪ في العام ٢٠١٨ مقابل ٢٥٪ بين الرجال.[١]

تعكس الإحصاءات السابقة الفجوة في مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل، وحجم البطالة في صفوف النساء. وبحسب ورقة سياسات أعدها مركز مسارات، فإن هذه المشاركة الضئيلة تعود بالأساس إلى عوامل عدة: سياسية واقتصادية ومجتمعية.[٢]

إن وجود عوامل اقتصادية وسياسية ومجتمعية تحد من وصول المرأة إلى سوق العمل لا ينفي وجود سياسات وآليات لتعزيز هذه المشاركة وحتى زيادتها، ولعل الاتجاه نحو التدريب المهني من تلك الوسائل التي ترى فيها العديد من الجهات الحكومية وسيلة لتعزيز مشاركة النساء اقتصادياً. وعليه **تتناول هذه الورقة دور التدريب المهني والتقني في سياسات التمكين الاقتصادي**

١ - مسح القوى العاملة الفلسطينية - التقرير السنوي: ٢٠١٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠١٩. http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2433.pdf

٢ - أشرف بدر وآخرون، مشاركة المرأة في القوى العاملة. مركز مسارات. https://www.masarat.ps/files/files_content/files/1827/article/pdf.lmr_mshrk_-_syst_thlyl/files_content

*باحثة في السياسات العامة.

للمرأة الفلسطينية.

تهدف هذه الورقة إلى تبيان البرامج الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية وأهمية التدريب المهني ودوره في السياسات التي يتم اتباعها لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

تناولت الدراسة ثلاثة محاور رئيسة، تمثل الأول في واقع التدريب المهني والتقني في فلسطين (لمحة عامة). فيما تناول المحور الثاني التدريب المهني من منظور النوع الاجتماعي «واقع وتحديات». أما التدريب المهني ضمن سياسات تمكين المرأة اقتصادياً «وزارة الاقتصاد الوطني دراسة حالة» فسيتم تناوله بشكل أوسع في المحور الثالث من هذه الورقة.

المحور الأول: واقع التدريب المهني والتقني في فلسطين (لمحة عامة)

تعرف منظمة اليونسكو التعليم والتدريب المهني «بأنه تلك العملية التعلمية التي تشمل بالإضافة إلى التعليم العام، دراسة التقنيات والعلوم ذات الصلة واكتساب المهارات العملية والسلوك والفهم والمعرفة المتعلقة بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية.

١

وعليه، يشكل التعليم والتدريب المهني عملية تعليمية وتدريبية تتبناها المؤسسات بهدف زيادة فاعلية الفرد في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إكساب الأفراد المهارات الفنية والسلوكية لمقابلة احتياجات سوق العمل.[٢]

اعتبر البعض التعليم المهني والتقني ركيزة أساسية في النمو الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات، كونه يساهم في تنمية قدرة الأفراد على الإنتاج وزيادة إتقانهم للعمل وتزويد سوق العمل بالمهارات اليدوية والكفاءات العلمية والعملية المناسبة.[٣]

تختلف برامج التعليم والتدريب المهني طبقاً للمؤسسات القائمة على تنفيذها، حيث تقسم إلى قسمين، الأول: البرامج النظامية الرسمية التي تقدمها وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي، وتكون ذات منهاج ومدة محددة مسبقاً بالإضافة إلى منح المتدرب شهادة رسمية. فيما تشكل البرامج التدريبية غير النظامية التي تقدمها مؤسسات مختلفة أو وزارات غير وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم القسم الثاني.[٤]

بدأت السلطة الفلسطينية عملها في مجال التعليم المهني، بما هو موجود من مراكز ومعاهد ومدارس وكليات مهنية وتقنية، حيث تبنت في العام ١٩٩٦ الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني التي تنسجم مع توجهات التعليم والتدريب المهني والتقني، ومن ثم جرت بلورتها في العام ٢٠٠٠ ، ومراجعتها وتطويرها في العام ٢٠١٠.[٥]

أطلقت وزارة التعليم العالي ووزارة العمل في

شباط من العام ٢٠٠٥ المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني في فلسطين، وبدوره قرر المجلس تأسيس مركز التطوير المهني والتقني ليكون بمثابة الذراع الفنية للنظام، وأنشأ مجلساً تنفيذياً لتطوير الخطط والتنسيق مع مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني.[٦]

قرر مجلس الوزراء، في أيار١٩١٤، إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني واعتبرها الجهة المسؤولة عن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية، وسرعان ما جُمّد هذا القرار في الشهر نفسه.

ناقشت الحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء الفلسطيني للحكومة السابعة عشرة،[٧] رقم (١٩١)، الخطة الإستراتيجية الوطنية الأولى للتدريب وخطة التدريب المنبثقة عنها للأعوام ٢٠١٨ - ٢٠٢٠، بهدف إيجاد إطار عام وأداة لتخطيط التدريب وتنمية الموارد في قطاع الخدمة المدنية تعكس الأولويات التطويرية، وتحسين قدرات الموارد البشرية من خلال تعزيز مهاراتهم ومعارفهم واتجاهاتهم الإيجابية، والتحول من التدريب وتنمية الموارد البشرية المبني على المعروض من الدول المانحة والصديقة إلى برامج تدريبية مبنية على احتياج فعلي وأولويات فلسطينية مرتبطة بالخطط التي ستنفذها مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وتوجيهها للأولويات والحاجات الفعلية من برامج تدريبية تخصصية وغيرها، وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات في التدريب وتنمية الموارد البشرية، والتوسع في التكنولوجيا لأغراض التدريب، ما سيسهم في تخفيض نفقات التدريب وتوسيع قاعدة المستفيدين.[٨]

قررت الحكومة الثامنة عشرة٩ في جلستها رقم (٠٥) بتاريخ ١٣/٠٥/٢٠١٩ **تشكيل لجنة وزاريــة لوضع تصور للنهوض بالتعليم التقني والمهني**، تضم في عضويتها كلاً من: وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات «مقرراً»، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وزير التربية والتعليم، وزير الاقتصاد الوطني، وزير العمل. بحيث تقوم اللجنة بمراجعة واقع التدريب المهني والتقني وتحليله على المستوى الوطني بما يشمل جميع المؤسسات والمراكز والمدارس والجامعات العاملة في هذا القطاع. ودراسة مقترح إنشاء كلية جامعية للتعليم المهني والتقني. بالإضافة إلى دراسة إمكانية إنشاء كليات مهنية وتقنية في مؤسسات التعليم العالي. وإعداد مشروع قانون ينظم التعليم المهني والتقني وإستراتيجية وطنية.[١٠]

قررت الحكومة الفلسطينية بهدف دعم التدريب المهني، في اجتماع رقم (٨) بتاريخ ١٠/٠٦/٢٠١٩، تخصيص الموازنة المطلوبة لتأهيل مدارس التدريب المهني بقيمة ٢ مليون

دولار لبدء العام الدراسي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ .[١١]

صادق مجلس الوزراء، مؤخراً، على توصيات اللجنة الوزارية بشأن النهوض بالتعليم والتدريب المهني والتقني، وإنشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني، والموافقة على إنشاء الجامعة التقنية.[١٢]

وعليه نجد أن هناك اهتماماً حكومياً خلال السنوات الثلاث الماضية بتطوير قطاع التدريب المهني والتقني سواء على مستوى القرارات الحكومية والاستراتيجيات الوطنية بشكل عام أو من خلال سياسات المؤسسات الحكومية بشكل خاص، وحتى نستطيع تحديد مدى تضمين التدريب المهني والتقني في السياسات الداخلية للوزارات والمؤسسات الحكومية (التدريب غير النظامي). وبعيداً عن دور مؤسسات التعليم النظامي لا بد من استعراض واقع التدريب المهني من منظور النوع الاجتماعي بما يشمل المعيقات التي تحد من إمكانية إقبال المرأة على القطاعات المهنية.

المحور الثاني: التدريب المهني من منظور النوع الاجتماعي «واقع وتحديات»

أظهرت إحصاءات وزارتي التربية والتعليم العالي والعمل أن نسبة التحاق الإناث بالتعليم والتدريب المهني والتقني ضئيلة مقارنة مع الذكور، إذ شكلت نسبة الإناث ٣٧٪ مقابل ٦٣٪ للذكور.[١٣]

في السياق نفسه، تشير نتائج مسح القوى العاملة (٢٠١٨) إلى أن نسبة العاملين الذكور كفنيين ومتخصصين ومساعدين وكتبة بلغت ٢٠,٨٪ مقابل ٦١٪ للإناث، التي تمثل النسبة الأعلى بين الإناث العاملات، كما أن ٢٢,٦٪ من العاملين الذكور يعملون في الحرف وما إليها من مهن مقابل ٤,٨٪ للإناث.

أوضح وزير التربية والتعليم السابق صبري صيدم في محاضرة ألقاها في معهد الصحة العامة والمجتمعية في جامعة بيرزيت أن عدد الإناث في سوق العمل لا يتقاطع مع حجم وجودهن وتفوقهن في الجامعات الفلسطينية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن ٦٥,٤٪ من الذكور التحقوا بعد التخرج بسوق العمل بينما لم يلتحق سوى ١٦,١٪ من الإناث.[١٤]

تعكس الإحصاءات الـواردة أعلاه حجم مشاركة الإناث في التعليم والتدريب المهني ومدى انخراطهم في سوق العمل، فبالاستناد إلى المعطيات الإحصائية نجد أن نسبة العاملات في المهن بلغت ٤,٨٪ وهذه النسبة متدنية بالمقارنة مع مشاركتها في قطاعات أخرى.

في مجال دمج المرأة في السياسات الهادفة لتطوير التدريب والتعليم المهني والتقني، ركزت الإستراتيجية على تحسين نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وتطويره، كما أخذت

بعين الاعتبار ضرورة إتاحة فرصٍ متساوية للذكور والإناث ووصول النساء الفلسطينيات لهذا النوع من التعليم، لكن لم تناقش أو تتطرق إلى أهمية إدماج قضايا النوع الاجتماعي في أهدافها، وتبني معايير وإجراءات لجسر الفجوة بين الجنسين في هذا القطاع.

تناولت ورقة سياسات عامة أعدها مركز مفتاح حول واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في (الضفة الغربية) من منظور النوع الاجتماعي، مجموعة من المعيقات والتحديات التي تحد من استجابة الفتيات الفلسطينيات لمراكز التدريب المهني، حيث أشارت الورقة إلى أن هذه التحديات تعود إلى قلة مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني القريبة من أماكن سكن الفتيات، ومحدودية التخصصات المتاحة للإناث في الضفة الغربية ومعظمها ينحصر في تعزيز الدور النمطي للمرأة والفتاة، وقلة فرص العمل المتاحة لخريجات مراكز التدريب المهني، وحتى إن وجدت يكون الراتب اليومي أو الشهري قليلاً جداً.

وأشارت الورقة إلى أن الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تعيق وصول الفتيات للمؤسسة وتؤخر الرجوع للبيت، تقلل فرصة خروجهن من البيت، بالإضافة إلى عدم تقبُّل الأهل والمجتمع لبعض التخصصات التي تستلزم الدراسة في صفوف مختلطة (ذكور وإناث) أو التي تعتبر مهنة ذكورية، لأنّ التخصصات تخضع لتقسيم العمل حسب الجنس في المجتمع الفلسطيني، ما شكل تحدياً يواجه انخراط الإناث في التدريب المهني، ناهيك عن ثقافة المجتمع الفلسطيني حول التعليم والتدريب المهني والتقني حيث يصنف تعليماً للذكور.

يرى البعض أن موضوع التدريب المهني وتقليديته وعدم توجه الفتيات إلى مجالات محددة مسبقاً، يعد معيقاً أساسياً أمام انخراط المرأة وزيادة نسبة مشاركتها في سوق العمل، وبالتالي فإن تمكين المرأة اقتصادياً ودمجها في سوق العمل بحاجة إلى توعية بأهمية التدريب المهني ورفع قيمته المجتمعية، وبأهمية زيادة التخصصات للنساء للمشاركة في سوق العمل بعيداً عن التخصصات المعتادة والمقبولة مجتمعياً، التي سببت فائضاً في أعداد الخريجات وحدوث بطالة عالية.[١٥]

المحور الثالث: التدريب المهني ضمن سياسات تمكين المرأة اقتصادياً- وزارة الاقتصاد الوطني دراسة حالة»

أكدت الخطط والسياسات الحكومية أهمية تمكين المرأة الاقتصادي وانعكاساته التنموية، وفي هذا السياق، أنشأت الحكومة الفلسطينية كياناً متخصصاً بقضايا المرأة ممثلاً بوزارة المرأة، إضافة إلى تخصيص وحدات للنوع

الاجتماعي المختصة بقضايا المرأة في الوزارات المختلفة ودعهما وإدماجها، وتوعية الوزارات بأهمية العدالة والمساواة داخل المؤسسات، وفي خطوة متقدمة اعتمدت الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي كموازنة للسلطة.[١٦]

تضم وزارة الاقتصاد الوطني كغيرها من الوزارات وحدة النوع الاجتماعي، وهي وحدة تعني بدعم المرأة ودمجها في السوق الفلسطينية بالإضافة إلى تمكينها اقتصادياً ولتحقيق هذه الغايات، خصصت الوزارة مجموعة من السياسات والتدخلات.

أولت وزارة الاقتصاد الوطني اهتماماً متزايداً بالنهوض بالمرأة وتمكينها في شتى المجالات الاقتصادية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد عبرت الإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (٢٠١٧-٢٠٢٢)، عن ذلك في أولويات عمل الوزارة، من خلال دمج المرأة الفلسطينية في خطط الوزارة وسياساتها بهدف تمكين المرأة وتحفيز المشاريع النسوية نحو مزيد من الإبداع والتطور.

أشـارت الإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (٢٠١٧-٢٠٢٢) التي أعدتها وزارة الاقتصاد الوطني إلى نتائج استبيان منظمة العمل الدولية (ILO) بعنوان انتقال سوق العمل للشابات والرجال في فلسطين «إذ بينت أن المهارات التي تتطلبها سوق العمل المحلية ليست عالية جداً، حيث يواجه الشباب الأفضل تعليماً فترات طويلة للشواغر المهنية القليلة المتاحة.[١٧]

اعتمدت وزارة الاقتصاد الوطني النظرية الاقتصادية لتحديد دور التعليم والمهارات في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى نتائج دراسة أعدتها مؤسسة كير إنترناشونال في الضفة الغربية وقطاع غزة عام (٢٠١٥) حول الفجوة في المهارات التي كان من أهم نتائجها وجود نقص بالأيدي العاملة من ذوي المهارات الفنية والشخصية.

تتقاطع الإستراتيجية القطاعية مع محور التنمية المستدامة في أجندة السياسات الوطنية بالتركيز على ضرورة مواءمة التعليم والتدريب التقني مع احتياجات التنمية وسوق العمل.

ضمن سياستها الوطنية الهادفة لتوفير فرص عمل لائقة للجميع، شكل تطوير التدريب المهني والتقني تدخلاً سياساتياً، عبرت عنه مجموعة من البرامج والمشاريع الداعمة للمرأة بشكل عام ولتعزيز قدراتها في مجال بناء وإدارة المشاريع الخاصة بها بشكل خاص، بحيث تعمل الوزارة على توفير الدورات التدريبية للنساء المستهدفات ضمن مشاريع مخصصة وفي مجالات محددة، هذا بالإضافة إلى أن الوزارة تعمل بشكل مركز على

عقد مجموعة من الدورات التدريبية الهادفة لتعزيز مفهوم الاقتصاد المنظم والخروج من دائرة الاقتصاد غير المنظم عبر عقد دورات تبرز أهمية التسجيل للمشاريع النسوية في الحصول على دعم الجهات الحكومية.

تنفذ وزارة الاقتصاد الوطني عدداً من مشاريع دعم ريادية المرأة وتعزيز مشاركتها في سوق العمل، عبر تعزيز القدرات المهنية للنساء المستهدفات ومن ضمن هذه المشاريع:

- مركز الهند وفلسطين لتمكين المرأة (تراثي)

سيتم من خلال المشروع إنشاء مركز وطني لتطوير المشاريع التراثية الفلسطينية وتسويقها بهدف خلق فرص توظيف وزيادة القدرة التنافسية للشركات الناشئة وتشجيعها على المبادرة، بالإضافة إلى توفير التدريب على مهارات التصميم والتسويق محلياً ودولياً.

- مشروع تمكين الشابات الرياديات في القطاع الزراعي (نجاحها)

يهدف المشروع إلى الحد من العوائق التي تعترض سبيل المشاريع التي تواجهها الشابات وذلك باستخدام إطار التمكين الاقتصادي الشامل للشباب الذي يتضمن ثلاث ركائز:

- **هي تتعلم.** يركز على معالجة الحواجز المعرفية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغيرة للشباب.
- **هي تتصل.** يركز على زيادة وصول الفتيات إلى خدمات الإرشاد التي تراعي الفوارق بين الجنسين والروابط مع الأسواق المحلية والدولية.
- **هي تقود.** يركز على زيادة الوعي والمشاركة من جانب أصحاب المصلحة الرئيسين فيما يتعلق بتمكين النساء الاقتصاديات.

-مشروع الرياديون من النساء والشباب يقودون التغيير (OBADER)

يهدف إلى إنشاء نظام بيئي قادر على تنظيم المشاريع من خلال الحد من الحواجز الهيكلية والاجتماعية التي تحول دون تنظيم المشاريع، مع العمل في الوقت نفسه على زيادة القوة والفرص التجارية للنساء والشباب لبدء الأعمال التجارية واستمرارها والحفاظ عليها وإدارتها وتطويرها بنجاح. كما سيعمل المشروع على بناء قدرات النساء والشباب المبادرين وتنميتها في مجالات عدة تشمل طرق دراسة السوق، التخطيط وكتابة خطط العمل، إدارة المشاريع الربحية، الإدارة المالية، المهارات المتعلقة بالوصول للمعلومات.

- مشروع توليد فرص الدخل للنساء والشباب في الضفة الغربية (GROW)

يهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي وزيادة الرخاء للنساء والفتيات ذوات الدخل المنخفض في الضفة الغربية حيث يركز

المشروع على تخفيض الحواجز التي تعيق المرأة في مجال تنظيم المشاريع، وتعزيز الفرص المتاحة أمام صاحبات المشاريع من أجل إنشاء و/أو تنمية مشاريع تجارية مستدامة، وتعزيز فرص رواد الأعمال الشباب لدعم اعتماد الطاقة المتجددة في سلاسل قيمة زيت الزيتون وتجهيز الأغذية الزراعية، وضمن هذا السياق أطلقت وزارة الاقتصاد الوطني خلال العام الماضي (٢٠١٩) وبهدف دعم النساء العاملات في مجال التصنيع الغذائي، جائزة أفضل منتج غذائي نسوي رافقها تنظيم ٤ ورش تدريبية بمشاركة ما يزيد على ٣٤٠ سيدة، حيث استهدفت هذه الجائزة النساء العاملات في التصنيع الغذائي بهدف تسليط الضوء على هذا القطاع وتوفير قاعدة بيانات تمكن الوزارة من الوصول إلى صاحبات المشاريع بهذا القطاع حتى يتسنى لهن الاستفادة من خدمات الوزارة.

- مشروع استخدام التكنولوجيا لتسخير الإمكانيات غير المستغلة لدى النساء والشباب (TECH UP)

يهدف المشروع إلى إشراك النساء والشباب في مهن تدعم التكنولوجيا من خلال معالجة الحواجز الرئيسة التي تحول دون توظيفهم، وربطهم بفرص العمل.

- مشروع تطوير إستراتيجية دعم ريادية المرأة في فلسطين

يهدف إلى تطوير إستراتيجية لدعم ريادية المرأة في فلسطين، عبر توفير تدريب خاص بريادية المرأة في الـوزارة يضم ممثلين عن الوزارات ومؤسسات القطاع الخاص، وخلصت الورش التدريبية إلى تطوير وثيقة إستراتيجية من ستة محاور لدعم ريادية المرأة، التي تنتظر إقرارها من مجلس الوزراء للشروع بتنفيذها.

- برنامج دعم حاضنات الأعمال للشركات الناشئة BSIS

يهدف هذا البرنامج إلى تسهيل إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين من خلال تطوير مهارات أصحاب المشاريع لجعل الشركات الناشئة الخاصة بهم مستدامة مالياً وأكثر تنافسية.

ويساهم في تعزيز قدرة المؤسسات المقدمة لخدمات الدعم للشركات الناشئة في مرحلة ما قبل الاحتضان وخلال فترة الاحتضان. وذلك من خلال تطوير قدرات مدراء الحاضنات ومستشاري الأعمال الصغيرة وتسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل اللازم وذلك بهدف زيادة عدد الشركات الناشئة القابلة للتوسع والاستمرار.

عمل البرنامج على نشر التوعية وإعداد أصحاب المشاريع المحتملة لترجمة أفكارهم

إلى خطط عمل قابلة للتطبيق. حيث تم تزويد الشركاء كافة (المنظمات النسائية، ومنظمات الشباب، والمراكز التجارية، وغيرها) ببرامج بناء القدرات والتوعية من أجل تمكينهم من تقديم دعم أفضل لأصحاب المشاريع المحتملين. إضافة إلى إنشاء مجموعة من مستشاري الأعمال المعتمدين محلياً لتقديم المشورة لأصحاب المشاريع والمؤسسات الشريكة. وتم إعداد نظام قسائم لخدمات استشارية لأصحاب المشاريع. وقام البرنامج بإنشاء موقع إلكتروني شامل تضمن دليلاً معلوماتياً لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل اللازم.

وأنشأ البرنامج بالتعاون مع وزارة الاقتصاد ست حاضنات للأعمال في عدد من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف تطوير مهارات أصحاب المشاريع والرياديين (لكلا الجنسين) وزيادة قدرتهم على المنافسة.

نفذت وزارة الاقتصاد الوطني خلال كانون الأول الماضي (٢٠١٩) بازاراً لدعم المنتجات النسوية، وذلـك بمشاركة ٧٥ سيدة من صاحبات المشاريع الصغيرة، وعملا بسياستها الهادفة لتمكين وتنمية قدرات المشاركات على إدارة وتنظيم مشاريعهن وإضفاء الصيغة الرسمية عليها، قامت الـوزارة بعقد دورة تدريبية لهن تركزت حول أهمية تطوير هذه المشاريع وتحويلها من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم من خلال التسجيل لدى وزارة الاقتصاد الوطني.

تعكس البرامج والنشطات أعلاه جزءاً من توجهات وزارة الاقتصاد الوطني في تعزيز مفهوم التدريب والتعليم المهني ضمن سياسات دمج المرأة في الاقتصاد المحلي.

خلاصة

تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع معدل البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور، حيث إن معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة بلغ ٥١٪ في العام ٢٠١٨ مقابل ٢٥٪ بين الرجال. كما تظهر الإحصاءات أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة بلغت ٢٠,٧٪.

وبالنظر إلى واقع التدريب المهني من منظور النوع الاجتماعي نجد أن نسبة التحاق الإناث بالتعليم والتدريب المهني والتقني ضئيلة مقارنة بالذكور، إذ شكلت نسبة الإناث ٣٧٪ مقابل ٦٣٪ للذكور.

يعود ضعف التحاق الإنـاث بالتعليم والتدريب المهني إلى مجموعة من التحديات التي تواجه مدى استجابتهن للسياسات الهادفة لتحسين وتفعيل دور التدريب المهني في إشارة

إلى التصنيف المجتمعي للمهن والحرف وفق الجنس كجزء من هذه المعيقات.

ركزت هذه الورقة على برنامج التدريب المهني والتقني غير النظامي الذي لا يتم من خلال وزارتي التربية والتعليم العالي بل من خلال وزارات ومؤسسات يشكل التدريب المهني جزءاً من سياساتها لتطوير أدائها وتحسينه على المستوى الداخلي وتعزيز دورها على المستوى الخارجي.

تماشياً مع توجهات الحكومة في دعم المرأة وتمكينها اقتصادياً، وإدراكاً منها لدور التدريب المهني والتقني في عملية إحداث تنمية اقتصادية، تنفذ وزارة الاقتصاد الوطني مجموعة من البرامج والمشاريع لتمكين المرأة اقتصادياً ودمجها في سوق العمل، وباعتبار أن تعزيز القدرات المهنية للنساء المستهدفات، خصص جزء من مكونات هذه المشاريع لتنمية وبناء قدرات النساء في مجالات عدة تشمل طرق دراسة السوق، التخطيط وكتابة خطط العمل، إدارة المشاريع الربحية، الإدارة المالية، المهارات المتعلقة بالوصول للمعلومات.

توصي الورقة بضرورة إقرار إستراتيجية دعم ريادية المرأة في فلسطين كونها تهدف إلى تقوية دور وزارة الاقتصاد الوطني والشركاء في تطوير بيئة خدمات أعمال خلاقة ومحفزة لريادة النساء وتعزيزه، وتوفير التدريب والتعليم المستمر، ودعم المبادرات الإبداعية، بالإضافة إلى نشر الوعي والممارسات الفضلى الخاصة بالريادة وقصص النجاح، وتوفير بنك معلومات متخصص، وتطوير إمكانيات المؤسسات لتقوم بدورها في تعزيز ريادة النساء.

دراسات سابقة:

- بدر، أشرف، حمدي «علي حسين»، ريما شبيطة، عائدة الحجار. مشاركة المرأة في القوى العاملة. مركز مسارات.
- الحداد، علا. *دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين حالة دراسية: كلية مجتمع غزة – الأونروا*. رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية- غزة: ٢٠٠٩.
- عفونة، سائدة وهبة جيتاوي. *تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي*. المجلة الدولية التربوية المتخصصة. المجلد ٦، العدد١: ٢٠١٧.
- كحيل، هشام. *تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس): ٢٠١٥.
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح). *واقع التعليم*

والتدريب المهني والتقني في (الضفة الغربية) من منظور النوع الاجتماعي ومدى استجابته لاحتياجات الفتيات الفلسطينيات. أوراق سياساتية عامة : ٢٠١٩.

مواقع إلكترونية:

- موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- وزارة الاقتصاد الوطني.
- مواقع إخبارية (فلسطين الآن، سما نيوز)

الهوامش

١ - هشام كحيل، تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) ٢٠١٥. ص١ https://library.palestineeconomy.ps/public/pdf.2-files/server/20151412134557

٢ - سائدة عفونة وهبة جيتاوي. تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي. المجلة الدولية التربوية المتخصصة. المجلد ٦.، العدد ١ ٢٠١٧. ص٣٠

٣ - المصدر السابق.

٤ - علا الحداد، دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين حالة دراسية: كلية مجتمع غزة – الأونروا، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية- غزة. ٢٠٠٩. ص٢٤-٢٥.

٥ - واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في (الضفة الغربية) من منظور النوع الاجتماعي ومدى استجابته لاحتياجات الفتيات الفلسطينيات. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح). أوراق سياساتية عامة. ٢٠١٩. http://www.miftah.org/Arabic/DisplayPolicyPapers.cfm?fs=2019

٦ - المصدر السابق.

٧ يطلق عليها حكومة الوفاق الوطني، حيث تم تكليف الدكتور رامي الحمد الله ظهر اليوم الخميس ٢٠١٤/٥/٢٩، تشكيلها.

٨ - اجتماع مجلس الوزراء في جلسته رقم (١٩١). الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الفلسطيني. http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/meeting/details/41282

٩ - هي الحكومة التي شكلها الدكتور محمد إشتية.

١٠ - موقع مجلس الوزراء http://www.palestinecabinet.gov.-8334-41d3-7d66-ps/portal/Decree/Details/fb541300-2dbc0b0aede8

١١ - موقع مجلس الوزراء الفلسطيني، http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Decree/Details/ed1a9017-85394ffe392b-82f6-46a5-bf66

١٢- قرارات مجلس الوزراء.. إنشاء جامعة تقنية وهيئة للتدريب المهني والتقني، سما نيوز، الإثنين ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٠. https://samanews.ps/ar/post/402667/%D982%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7

١٣ - عفونة وجيتاوي. تحليل واقع التعليم، ص٣٠

١٤ - صيدم يدعو للتوجه نحو التعليم المهني والتقني، فلسطين الآن. السبت ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٦.

١٥- أشرف بدر وآخرون، مشاركة المرأة في القوى العاملة. مركز مسارات، ورقة تحليل سياسات عامة.

١٦ - المصدر السابق.

١٧ الإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (٢٠١٧-٢٠٢٢). وزارة الاقتصاد الوطني. ٢٠١٧. ص١١. http://www.pdf.22-mne.gov.ps/images/economicdevplan17

حول كتاب «المناهج المدرسية بين استثمار الرأسمال البشري وهدره»

مراجعة: يوسف الشايب*

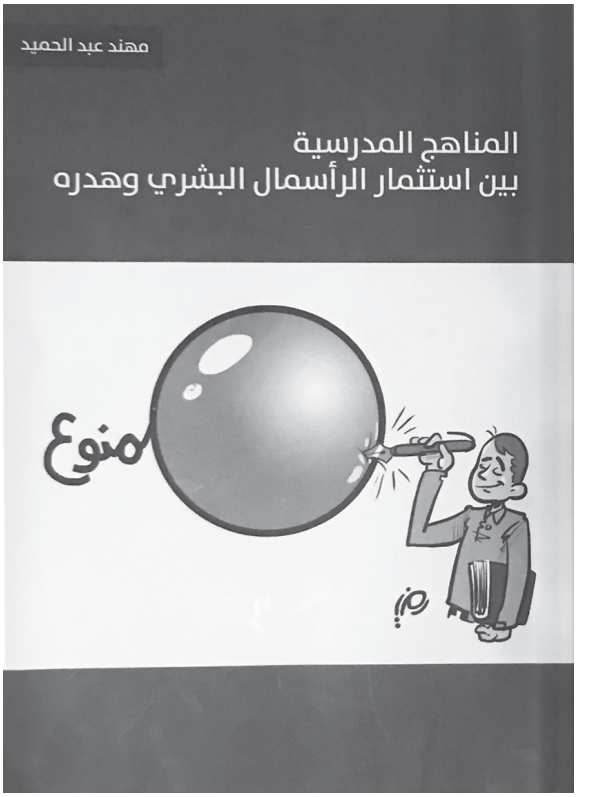

*صحافي مختص في الشؤون الثقافية

في عشرة فصول شكلت بمجموعها متن كتاب «المناهج المدرسية بين استثمار الرأسمال البشري وهدره» لمؤلفه مهند عبد الحميد، الصادر بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، يخلص الكاتب إلى ضرورة «الانتقال من نظام تعليمي محافظ إلى نظام تعليمي تحرري، بدءاً بتحرير المناهج من المواقف التي تميز ضد النساء وتضعهن تحت الوصاية والسيطرة، وتميز بين المسلم وغير المسلم، وإزالة كل أشكال التعصب التي تنتمي لمدرسة الإسلام المتشدد»، مشيراً إلى أنه لابد من نظام تعليمي «يكون فيه العلم مستقلاً وحرّاً في البحث والنقد، وإشاعة التعدد الذي يسمح بأكثر من رواية ورأي وخيار ومسار، ويكون فيه المعلم شريكاً له مكانة لائقة»، كون «العلاقة وثيقة» بين «التعليم التحرري الذي ينهض بالأجيال والبلد»، وبين دولة تبني الحداثة فكراً وممارسة، و»تربط التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي، وتحظر التكفير والتحريم وقمع المختلف، وتغلب الهوية الوطنية الجامعة على الهويات الفرعية، وتتبنى المساواة بين الجنسين والديانات وحرية المعتقد».

ومن بين المواضيع التي يناقشها الكتاب في فصوله «الموقف من المعتقدات الأخرى»، و«مطابقة العلوم مع الدين»، و«المناهج والحداثة»، و«موقع النساء في المناهج»، و«تهميش المعلمين»، وغيرها.

وأشارت سلام حمدان، مديرة البرامج في مؤسسة روزا لوكسمبورغ (المكتب الإقليمي في فلسطين والأردن)، في تقديمها للكتاب، إلى أن المؤسسة، عمدت منذ بضعة أعوام، إلى تأسيس برنامج التعليم التحرري، بهدف إثارة نقاش مجتمعي حول فلسفة التعلّم والتعليم، سواء أكان الرسمي أم غير الرسمي في كل من فلسطين والأردن، وبناء عليه دعمت المؤسسة عديد المشاريع والأنشطة والأفكار التي أسهمت ولا تزال في نقاش ما هو موجود، ومحاولة طرح أفكار بديلة، لافتة إلى أن رؤيا البرنامج استندت إلى أهمية التعليم البالغة في مسار تطوّر المجتمعات والحركات السياسية والاجتماعية عامة، وتحديداً في فلسطين التي تكافح في سبيل التحرر والاستقلال، حيث وجدت أن التعليم المحافظ والتلقيني، الذي طغى عليه، خاصة في العقدين الأخيرين، منظور ديني متزمت وسياسي، قد يشكل عائقاً كبيراً في وجه هذا المسار النهضوي، بدلاً من أن يسنده.

بدوره شدد مهند عبد الحميد على أنه «لا يمكن عزو التأخر في التعليم إلى الاحتلال الإسرائيلي وحده، في غياب تدخلات جديّة حول أسباب التأخر الذاتية، حيث توجد فقط انتقادات وكتابات بعضها مهم، لكن دون

سجال له أهداف محددة وواضحة يصار إلى تحقيقها كي يحدث التغيير المرجو، وفي الغالب تسود اللامبالاة واللاقلق من تأخر التعليم، ويبرز التهادن مع نظام التعليم السائد، مع أن مستوى التقدم في مجال التعليم يقرر إلى حد كبير مستوى التقدم في قضايا أخرى وبالعكس، وهذا يطرح أهمية التوقف عند السياسات التعليمية والمناهج والثقافة السائدة».

ولفت إلى أن اختياره البحث في هذا الجانب يأتي لقناعته بأن «التوقف عند العناصر المسكوت عنها في مناهج وسياسات التعليم مدخل للتغيير نحو الأفضل، لاسيما أن المساهمات النقدية السابقة لم تترك بصمات أو تأثيراً إيجابياً يذكر على صانعي القرار في مجال التعليم، وبقيت مخرجات التعليم لا توحي بالتقدم على الرغم من وجود محاولات جادة في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، ما يستدعي التوقف عند الشواهد والأدلة التي تعكس ثقافة جيل، والتحقق منها وتوضيحها».

وطرح عبد الحميد في الكتاب، بلغة الأرقام، ما يثير الرعب بخصوص مخرجات العملية التعليمية في فلسطين، ومنها: وجود ما نسبته ٤٠٪ من طلبة الصفوف الأولى الأساسية لا يجيدون القراءة والكتابة، وانخفاض مستوى المنتسبين إلى الفرع العلمي، وتدني مستوى الطلبة في اللغة العربية من خريجي الثانوية والجامعات، وهبوط مستوى إتقان واستخدام اللغة الإنكليزية التي تحتل حيزاً بنسبة ٥٦٪ في شبكة الإنترنت ومجال المعلومات الأكثر مهنية، علاوة على محدودية استخدام الإنترنت وتقنياته في المدارس، وتدني مستوى الطلبة في الرياضيات، مع الإشارة إلى رسوب أكثرية الطلبة الخريجين ممن يتقدمون للتنافس على الوظائف في اختبارات التوظيف في السوق المحلية، ما يكشف عن وجود تناقض بين العلامات المرتفعة في التحصيل والمعرفة المنخفضة في الحياة وتطبيقات العلم، حيث تقدم لاختبارات الوظائف ٤٢٩٥٨ خريجاً في العام ٢٠١٨، نجح منهم ١٥٣٧ متقدماً، أي ما نسبته ٣٦٪.

وهدف عبد الحميد من الدراسة إلى تحويل الحاجة إلى تطوير التعليم من اهتمام ومطالب أفراد مبعثرين، أو مجموعات ومؤسسات محدودة التأثير، إلى قضية رأي عام، وممارسة الضغط على صانع القرار المعني بالسياسات التعليمية ومركز القرار السياسي لجهة تحقيق تراجع فيما وصفها بعناصر «التخلف والتعصب الموجودة في المناهج، وخاصة التي تهدد وحدة الشعب الوطنية والحق المتكافئ في المواطنة، من أجل الانتقال من نظام تعليمي محافظ إلى نظام تعليمي تحرري يستجيب لحاجة المجتمع، ويخدم التطلع نحو التحرر

الوطني والتقدم الاجتماعي والقيم الإنسانية، والتطور في مجال العلوم، والمساهمة في تطوير بنية المؤسسة وسياسات ومناهج التعليم، وإشراك النخب المتنورة المعنية بالتطوير، وإعطاء التعليم أولوية من زاوية الاهتمام والموازنة، وتطوير السياسة التعليمية، فضلاً عن المساهمة في كشف الاختلالات وتفكيكها».

ومع إشادة المؤلف في إضـاءات متناثرة ببعض الإيجابيات في مناهج أجزاء من مواد بعينها في صفوف بعينها، برزت فيها قيم من قبيل «تحرير العقل»، و«التطور في الأسلوب»، و«مكانة العلماء»، و«الرموز الوطنية»، و«ضوابط الحرب في الإسـلام»، و«اعتماد الرواية الفلسطينية»، و«المختارات القيمة» في دروس اللغة العربية خاصة، فإنه شدد على أن «كل نقطة ضوء في المناهج تحاصرها بقع معتمة من السهل التغلب عليها، فقد حفلت المناهج بالبقع المعتمة، حيث تحضر المفاهيم التقليدية بقوة وتبقى نقاط الضوء منفصلة ومعزولة دون ترابط واشتباك يؤدي إلى تبديد الظلام. فحل مسألة الفقر يكون بمساعدة الأغنياء للفقراء مثلاً، والقبول بمعادلة غني وفقير، والمخرج يكون بتقديم الصدقات، إن تكرّم الأغنياء بذلك، فيما لم تتوقف المناهج عند سؤال: لماذا يزداد الأغنياء غنى ويزداد الفقراء فقراً؟، ولا عند دور الفساد والاحتكار والجشع والتهرب من دفع الضرائب، وعدم تقاسم الأعباء... في تكريس تلك المعادلة ومفاقمتها. السؤال: كيف سيكون المجتمع لو جرى تطبيق قانون «من أين لك هذا»؟، واسترداد الأموال المسروقة (...)».

في الإطار، تحدث الكتاب عن إبراز العلاقة التقليدية بمفهوم الطاعة والسيطرة في العلاقة بين الأبناء والآباء والأجداد، كعبارة «دخلت على جدي وقبلت يده، وكانت شروط الجد قبول تصحيحاته لقراءتي أن أعيد قراءة كل جملة ثلاث مرات، وأن أتعطر وألبس أفضل الثياب وأجلس متربعاً على الأرض»، وهو مقتبس من منهاج اللغة العربية للصف الخامس الابتدائي، الدرس العاشر، الجزء الثاني.

ووجد الكاتب أن المناهج تفتقد للتفكير الناقد وتنمية الشخصية المستقلة، وكأنها إلى حد ما، تريد تكوين شخصية تابعة تنفذ ولا تفكر، والطريقة التي تتناولها هذه المناهج في ربط الطالب بتراثه ووطنه ضعيفة للغاية، مشيراً بالاتكاء إلى لقاءات مع معلمات ومعلمين عدة، إلى أنه لا يتم الاستماع إليهم، ولا التوقف عند تجاربهم السابقة هم الذين في الميدان، بل يتم الاعتماد على معدّي المناهج البعيدين نسبياً عن الواقع، بحيث يضطر معظم المعلمين إلى الالتزام فقط بما هو في المنهاج، وألا يخرجوا عليه قد أنملة، دون أن يقدموا بخصوصه أي

مقترح أو عرض يعكس آراءهم الشخصية، لخوفهم من «الوقوع في المشاكل، أو الدخول في متاهات وتناقضات هم في غنى عنها».

ونقل الكتاب عن معلمين إشارتهم إلى أن ثمة تمييزاً فيما بينهم «يأتي على أساس التنظيم السياسي، أو مخالفة رأي السلطة الفلسطينية، وهذا ينعكس على التعيينات والترقيات»، والوصول إلى مواقع اتخاذ أو صنع القرار. أي يتم تغليب الولاء السياسي على الكفاءة»، كما تحدث عن تدني رواتب المعلمات والمعلمين بما لا يتناسب مع الجهود التي يقومون بها، في ظل مستوى المعيشة المرتفع جداً في فلسطين، كما وصفه، مخصصاً مساحة لعدد من الشهادات والتجارب متعددة الدلالات.

أعتقد أن الكاتب والكتاب وقعا في مطب أحادية الرأي أحايين عدة، خاصة في محاولة تسويق فكرة التشدد الديني المرتبط بديانة معينة دون غيرها، فتحدث عن فرض بعض المعلمات والمـدارس على الطالبات لباس الحجاب، ومعاقبة من لا تلتزم بذلك، وهذا صحيح في عديد الحالات، لكنه تجاهل حالات في مدارس دينية أخرى، لا تتعامل مع ارتداء الحجاب من باب الحرية الشخصية والدينية، وهو ما كفله القانون الأساسي الذي اعتبره الكاتب أحد المرجعيات الأساسية في ضبط العملية التعليمية مطلع كتابه، وهو هنا يتجاهل مثل هذه الحالات، وفي هذا خلل قد ينسحب على عديد الأمثلة التي عمد إليها الكاتب في الحديث عن قضايا المرأة والأحوال الشخصية والعلم والإيمان.

يرى الكاتب في تعريف المناهج لفلسطين كدولة عربية إسلامية، شطباً للشركاء من غير المسلمين في الوطن، وارتباطاً بتعريف ديني يستند لقراءة سلفية، وأنه كان يجب تعريف فلسطين بالدولة الديمقراطية، دون الالتفات إلى أن المادة الرابعة من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل تنص على أن «الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين، ولسائر الديانات السماوية احترامها وقدسيتها»، وأن «الشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع».

تحدث الكاتب في خلاصة كتابه عن أن المناهج الفلسطينية خلطت بين اليهودي وهو تابع لديانة سماوية وبين المستعمر الصهيوني العنصري، وأنها تجاهلت بل همشت البعد الأممي في النضال الفلسطيني، وأنها تبنت الرواية الرسمية العربية ولم تعط أهمية لمعاناة الشعوب العربية من الأنظمة الدكتاتورية، فيما يغيب النقد في كل الدروس، وأن المعادلة السائدة في المدارس أن المعلم يقدم كل شيء، والطالب يحفظ ما يقدّم له.

يخرج كتاب «المناهج المدرسية بين استثمار الرأسمال البشري وهدره» لمؤلفه

مهند عبد الحميد، بجملة من التوصيات، أبرزها: الانحياز للدولة والسلطة المدنية التي تفصل الدين عن الحكم والسياسة، وتحرير المناهج من كل المواقف التي تتعامل مع المرأة بأشكال من التمييز والدونية وتضعها تحت الوصاية والسيطرة والإقصاء وإزالة أشكال التمييز كافة، وإعادة تعريف شكل النضال التحرري الفلسطيني وفصله عن الإرهاب الذي تمارسه تنظيمات القاعدة وداعش والنصرة وطالبان، ونقد الإرهاب الفكري الديني ضد المختلف والمعارض، وتعريف فلسطين بدولة ديمقراطية لكل مواطنيها على قدم المساواة بدلاً من دولة إسلامية، وتطوير ملكة النقد لدى أجيال المستقبل، واعتماد سياسة تطوير النمو المتنوع للطلاب في المدارس كالنمو المعرفي والعقلي والجسدي والنفسي والاجتماعي والعاطفي والفني، وإعادة الاعتبار للفلاسفة والعلماء والمفكرين العرب والمسلمين الذي تعرضوا للتكفير والموت وحرق نتاجاتهم الإبداعية، من خلال التعريف الوافي بإسهاماتهم العلمية والفلسفية والأدبية في المناهج.

وأوصى الكتاب أيضاً بإنشاء هيئة مناهج مستقلة تضم خـبراء وجهات اختصاص وكفاءات فلسطينية من داخل الوطن والشتات، تتولى مهمة تطوير المناهج وتنقيتها من عناصر التأخر والمغالطات والارتجال، بالاستناد إلى فلسفة تعليم متطورة، وتشكيل مجلس أعلى مستقل للتعليم له تمثيل في الحكومة يكون بديلاً لوزارة التربية والتعليم، بحيث يضم أرفع الكفاءات الأكاديمية، وإدارة حديثة، وعقد مؤتمر سنوي للتعليم معني بتقييم العملية التعليمية كل عام، يشارك فيه المعلمون والطلبة والأهالي ومؤلفو المناهج، وتقدم فيه أوراق التطوير والتقييم والنقد والأفكار الجديدة، وإعطاء الأولوية في موازنة الحكومة للتعليم، واعتماد صندوق لجمع التبرعات والدعم، ووضع برنامج لتأهيل المعلمين فيما يتعلق بمهارات التعليم والتعلم، ووضع خطة لتطوير التعليم المهني، وخاصة في مجال الزراعة ومختلف المهن، وإكساب الطلبة مهارات العمل وتطوير الموارد من داخل المجتمع، وأخيراً اعتماد الألعاب والفنون والعودة إلى الأرض، الجغرافيا والطبيعة والناس وإبداعاتهم في فهم العلوم، وفي التعلم، وشحذ إرادة التغيير والتطوير.

«الإعلام وتشكيل الرأي العام- حدود الحرية والمسؤولية»

لبيب فالح طه

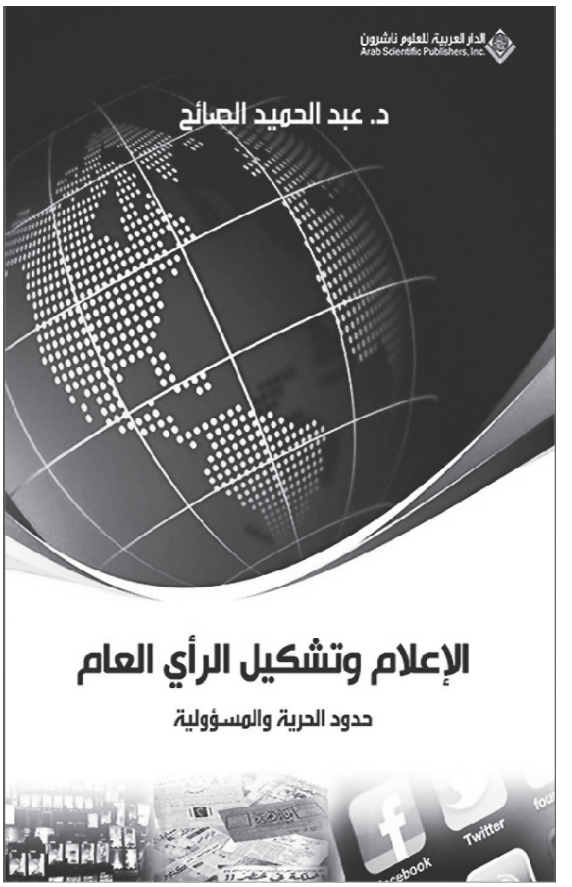

تأليف: عبد الحميد الصائح

الناشر: الدار العربية للعلوم - ناشرون في بيروت

سنة النشر: 2017

عدد الصفحات: 344 من الحجم المتوسط مع سيرة ذاتية للمؤلف وملخص باللغة الإنجليزية

يؤثر الإعلام في الكثير من نواحي الحياة؛ إذ يؤثر في قيم البشر ومعارفهم وتصوراتهم للكثير من الأمور.

والإعلام الذي ازدادت قوته ونفوذه في العالم بما امتلكه من وسائل وتقنيات، قد يحتاج إلى قيود ومحددات تحد من تأثيره على البشر. ويأتي بحث الكاتب والإعلامي العراقي الدكتور عبد الحميد الصائح - الذي حصل بموجبه على شهادة الدكتوراه من جامعة مصر الدولية الأمريكية- في هذا السياق، بما عرف عن الباحث من سيرة مهنية وأكاديمية لافتة للنظر.

يتناول الكتاب الإعلام بشكل أساسي كعامل مؤثر بشكل كبير في حياة البشر؛ هذا العامل تناوله الباحث في ثلاثة فصول مقسمة إلى سبعة مباحث وأربعة وعشرين مطلبا: في الفصل الأول تناول ماهية الإعلام والرأي العام من ناحية نظرية وتناول تعريف الإعلام وتصانيفه وعناصر تكوين العمل الإعلامي، وأهداف تنظيم العمل الإعلامي ومفهوم الرأي العام وعناصره وخصائصه. الفصل الثاني تناول دور الإعلام في تشكيل الرأي العام؛ وتأثير وسائل الإعلام على الرأي العام وحدود الحرية والمسؤولية لوسائل الإعلام . أما الفصل الثالث والأخير الذي جاء بعنوان الإعلام العربي والفضاء الإعلامي الجديد فقد تناول الفضاء الإعلامي الجديد والإعلام العربي في عالم متغير، والفضائيات العربية وتشكيل الرأي العام، ومقاربة الفضائيات العربية لموضوعة العلاقات الإقليمية والدولية.

في تعريفه للإعلام يتبنى الباحث تعريف الإعلام بأنه الإخبار عن أي مضمون يعمل على تنوير المستقبلين ورفع الغشاوة عن أعينهم، ومساعدتهم على صناعة القرار المناسب ليتوصل إلى أن الإعلام عبارة عن التأثير عبر المعلومة، أي أن الإعلام صناعة وتأثير وطرق في الإيصال وليس وسائل مرور فقط، وهذا التأثير حسب مضامين البحث هو علاقة تبادلية بين المستقبل والمرسل (صفحة ٢٨).

لا يقوم الإعــلام دائماً بمحاولة التأثير على رأي الناس؛ فعندما يصنف الباحث الإعلام يصنفه إلى أنواع ثلاثة منها نوعان يحاولان التأثير على الرأي العام، وهما: إعلام العلاقات العامة والإعلام الدعائي. أما الإعلام الإخباري فلا يحاول التأثير على سلوك متلقي المعلومات. عند ربط هذه الأنواع الثلاثة بنظم

الحكم السياسية قد يصح أن نربط نظرية السلطة والاشتراكية بالإعلام الدعائي وإعلام الرأي العام، أما نظريات الحرية والمسؤولية الاجتماعية والمشاركة الديمقراطية والتنموية فهي تقترب من الإعلام الإخباري بدرجة أو أخرى. الرأي العام الذي يعرفه الباحث بأنه خلاصة مجموع الآراء المتداولة حول قضية محددة، يتم توظيف وسائل وعوامل مختلفة لترجيح بعضها على البعض الآخر (ص ٧٠) وهو أحد أسلحة القائمين على نظرية السلطة والنظرية الاشتراكية في سبيل تمكينها من ممارسة الحكم والسيطرة على الشعوب، وفي رسائلها للعالم الخارجي لكسب تأييده وتفهمه لها ولمواقفها.

يتناول الباحث أساليب التضليل ويذكر منها: التضليل بالانتقائية، إهمال خلفية الأحداث، الخلط بين الأخبار والرأي، المعلومات التي ليست لها علاقة بالحدث، المبالغة والتهويل والغموض والمعلومات الناقصة، استخدام مفردات معينة تؤدي إلى إصـدار أحكام بالإدانة على المواقف والأشخاص والجماعات والدول، ادعاء التوازن الشكلي بين رأيين فقط وتعمد إهمال وجهات النظر الأخرى، اختيار قضايا ومشكلات زائفة والابتعاد عن قضايا تهم الجمهور، إغراق الجمهور بمعلومات لا تهمه أو لا يستطيع الربط بينها أو التعتيم على بعضها أو التهوين والحذف والانتقائية والتجزئة وقلب الصورة، المصطلحات المصنوعة التي تبني وترسخ مفهوماً معيناً يتوافق مع مصالح صانع المصطلح، استخدام مصطلحات في سياق خاطئ، الإحصائيات واستطلاعات الرأي غير الحقيقية، القراءة المخادعة للإحصائيات واستطلاعات الرأي الصحيحة، التلاعب بالصورة عن طريق تغيير مضمونها أو التحكم بالألوان أو الإضافة أو الحذف، اختيار صورة حقيقية إلا أنها التقطت من زاوية معينة أو لحظة معينة لإعطاء رسالة مضللة حول الشخص أو الحدث، الكاريكاتير السياسي والاجتماعي والتعامل معه على أنه تسلية في حين أنه موقف ورسالة، اختيار شخصية ضعيفة لتمثيل قضية أو موقف ما، الحوار المشوه الذي يتم فيه التغييب الكلي المتعمد للقضية الجوهرية والإغراق في التفاصيل الهامشية، تكرار الفكرة الخاطئة حتى تستقر في وعي الجمهور.

قد تجعل الأساليب التي يذكرها الباحث المشاهد أو المتابع لوسائل الإعلام في حيرة من أمره، بحيث يصعب عليه أحياناً الحكم على قضية معينة عندما يشاهد تغطيتها في وسائل إعلام متعددة، لكل منها أجندتها ورؤيتها وتناولها للموضوع.

عند حديث الباحث عن الأخلاقيات التي يجب

أن يحتكم إليها الصحافي كالصدق واحترام الكرامة الإنسانية والنزاهة والمسؤولية والعدالة، وحقوق وسائل الإعلام كحق الرأي والتعبير والنقد وحرية الصحافة والنشر والإعلام وحرية الفكر والإبداع والمعرفة والملكية الفردية وحق الحصول على المعلومات وتبادلها ونشرها وحرية الرجوع إلى الحق في الحماية، نجد أن هناك حقوقاً وواجبات لكل من وسائل الإعلام والمواطن الذي يتلقى المحتوى الإعلامي الذي تنتجه وتبثه وسائل الإعلام المختلفة.

ومثلما هناك حقوق لوسائل الإعــلام، فهناك أيضاً مسؤوليات عليها تجاه المجتمع، كالدفاع عن مصالح الشعب، عدم التحيز، التغطية الشاملة، الجودة والنوعية للمعلومات، الموضوعية والدقة والعدالة وعدم الخداع وتصحيح الأخطاء، والفصل بين الخبر والرأي، عدم التصوير النمطي لأي فكرة أو جماعة، عدم التأثير على سلطات القضاء أو محاكمة المتهم بوساطة وسائل الإعلام. وهناك مسؤوليات تجاه الدولة من ناحية احترام النظام والدستور والقانون والأمن وعدم نشر المعلومات السرية التي يضر نشرها بالمصلحة العامة.

يتحدث الباحث عن أن شيوع الإعلام الخاص ساهم في تقدم الحريات، كون هذه الوسائل مملوكة لأشخاص ومؤسسات لا تتبع للدولة، على الرغم من أن هذا القطاع بحاجة إلى التأطير والتنظيم، كما يتناول إيجابية تكنولوجيا البث عبر الأقمار الصناعية لصالح توافر حرية أكبر لمحطات التلفاز على حساب محطات التلفاز التقليدية التي كانت تمارس ويمارس تجاهها دور رقابي، وهذا يلقي مسؤولية تجاه هامش الحرية الزائد في هذا المجال (ص ٢٠٧).

توسع هامش الحرية في السنوات الأخيرة في وسائل الإعلام العربية بفعل شيوع الإعلام الخاص ووسائل التواصل الاجتماعي التي جعلت من العسير إخفاء أي حدث تحاول السلطة القائمة إخفاءه، لكن تبقى هناك إشكالية لم يتطرق إليها الباحث وهي مدى إمكانية التغيير في حرية وسائل الإعلام في ظل الوضع السياسي والاجتماعي العربي، وما يمثله من تحديات ومحددات للإعلام العربي بمختلف أشكاله.

وردت في ثنايا الكتاب بعض الأخطاء منها خطأ ترجمة الملكية الحزبية حيث ترجمت (Partly Ownership) والصحيح (Party Ownership) (ص ٥٠). كما وردت عبارة: «من المشاكل التي واجهت الإعلام العربي بشدة ي موضوع الخلافات ...»، والصحيح «من المشاكل التي واجهت الإعلام العربي بشدة هي موضوع الخلافات...». أيضا ورد تاريخ نشر معلومة عن جريدة الاتحاد الإماراتية في هامش صفحة ٢٣١ وكان التاريخ ٢٠٠١/٨/٥، والصحيح

٢٠١١/٨/٥ كما ورد في رابط الموضوع.

لقد جاء الكتاب بأسلوب سلس ومفهوم للمختص وغير المختص بالإعلام، وما يميز الكتاب ويحفز على قراءته رياديته التي تمثل أيضاً هادياً ودليلاً للإعلاميين والمؤسسات الإعلامية الخاصة والعامة، ليقدم الباحث خبرته المهنية ودراسته الأكاديمية في شكل بحث علمي جدير بالاعتماد عليه في التوجيه والتدريب والإشراف. إن المواطن العادي يهمه معرفة حقوقه وحماية حريته وخصوصيته وعقله وهي الأشياء التي قد تقوم بعض وسائل الإعلام بتجاوزها لتحقيق أهدافها وبرامجها.